

الاقتصاد
ع

المجلد الثاني

الفترة من ١ / ١ / ٢٠٠٠

حتى يونيو / ٢٠٠٠

إعداد
ع

مكتبة الأهرام للبحث العلمي



الاقتصاد

المجلد الثاني

الفترة من ٢٠٠٠/١/١

حتى

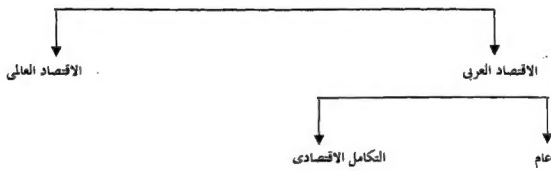
يونيه / ٢٠٠٠

إعداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

المجلد الثاني

الاقتصاد



الإقتصاد العربى

عام

الاقتصاد العربى

عام

١	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تراجم وزن الاقتصاد العربى لى الاقتصاد العالمى	مركز الدراسات السياسة / الاهرام	التقرير الاستراتيجى العربى		٢٠٠٠	١٤٤
٢	مميزات التفوق الاقتصادى	لؤيس حبيقة	السياسة الكويتية	١١٠٢٨	٢٠٠٠/٢/١١	١٥٧
٣	التوقعات الاقتصادية للمنطقة العربية (١) (من ٩)	هنرى توفيق عزام	الحياة	١٣٥٠٥	٢٠٠٠/٣/٢	١٥٩
٤	التوقعات الاقتصادية للمنطقة العربية (٢) (من ٩)	هنرى توفيق عزام	الحياة	١٣٥٠٧	٢٠٠٠/٣/٤	١٦٢
٥	معالجة الركود مابعد الاصلاح الاقتصادى	عبد الرحمن صبرى	الاهرام	٤١٤٤٠	٢٠٠٠/٥/٢٢	١٦٦

اسم كاتب المقال :

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

رقم العدد :

الموضوع الفرعي : عام

٢٠٠٠

تاريخ الصدور :

المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي

وفي نفس الاتجاه ارتفعت حصة الدول العربية من الصادرات العالمية لتصبح نحو ١٢,٦% من هذه الصادرات عام ١٩٨٠. أي أن هذه الحصة قد تضاعفت ثلاث مرات بين عامي ١٩٦٥ ، ١٩٨٠ ، وكان ذلك عائدا بصورة كاملة تقريبا إلى الطفرة التي شهدها أسعار النفط وحصول الدول العربية من تصديره ، أي أن هذه الطفرة لا تعكس تنوع هيكل الصادرات العربية أو تحسن قدرتها التنافسية من زوايا الجودة أو السعر ، وإنما تعود كلية إلى التغير في أسعار سلعة أولية يتم تصديرها في صورتها الخام وهي النفط .

ويمكن القول أن الثراء الظاهر للدول العربية الذي يكمسه مؤشر حصة هذه الدول في الناتج والصادرات العالمية عام ١٩٨٠ هو ثراء لم يكن يستند على قواعد راسخة ، وإنما ارتبط بمتغير وقته . ولذلك لما أن تمكنت الدول المستوردة الرئيسية من إعادة السيطرة على سوق النفط منذ منتصف الثمانينات وحتى نهاية القرن العشرين حتى حدث تدهور في حصة الدول العربية من الناتج العالمي والصادرات الدولية قرب نهاية القرن العشرين . ففي عام ١٩٩٧ شكل الناتج المحلي الإجمالي لمجموع

الدول العربية نحو ٢% فقط من الناتج العالمي ، وهوت الصادرات العربية لتصبح حصتها في الصادرات العالمية مجرد ٣,٣% فقط في العام نفسه . أي أن الوزن النسبي للاقتصادات العربية في الناتج العالمي والتجارة الدولية في عام ١٩٩٧ أصبح أسوأ بكثير من الوضع في منتصف الستينات . وإذا كان لهذا الانحدار من معنى فهو أن الدول العربية التي أتاحت لها فرصة استثنائية لتجاوز التخلف والافتقر والتذبذب الاقتصادي من خلال توظيف الإيرادات الاستثنائية الهائلة التي حصلت عليها في فترة الطفرة النفطية من عام ١٩٧٤ حتى منتصف الثمانينات ، لم تحقق نقلة فعالة في تنويع هيكل اقتصاداتها وصادراتها ، ولم تتمكن من تجاوز حالة التذبذب الاقتصادي تبعا لحركة أسعار النفط ، وفشلت في النهاية في بناء قواعد اقتصادية تكفل لها النمو الذاتي المستمر .

تراجع وزن الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي :

تعرض الوزن النسبي للاقتصادات العربية في اقتصاد العالمي لتغيرات كبيرة سواء فيما يتعلق بحصة الدول العربية من الناتج العالمي أو من التجارة الدولية . ففي العام ١٩٦٥ كان الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية لا يزيد على نحو ١,٤% من الناتج العالمي في العام المذكور ، كما شكلت الصادرات العربية نحو ٤,١% من الصادرات العالمية في العام نفسه ، علما بأن حسابات الناتج والصادرات العربية في عام ١٩٦٥ لم تكن تتضمن الإمارات العربية المتحدة واليمن وقطر والأردن والبحرين إما لعدم توفر البيانات أو لكونها غير مستقلة حتى ذلك الحين .

ونتيجة ارتفاع أسعار النفط زادت إيرادات الدول العربية من تصديره ، واستغانت الدول غير المصدرة للنفط من هذا الوضع بصورة مباشرة من خلال المساعدات التي تنفقت إليها من الدول العربية المصدرة للنفط ، وبصورة غير مباشرة من خلال تزايد طلب الدول العربية النفطية الخفيفة السكان .

على خدمات عنصر العمل وعلى خدمات المقلولات والخدمات السياحية من العديد من الدول العربية غير النفطية . وكانت النتيجة أن ارتفع اللوزن النسبي للناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية إلى ٤,٢% من الناتج العالمي عام ١٩٨٠ . أي أن حصة العرب من الناتج العالمي تضاعفت ثلاثة مرات بين عامي ١٩٦٥ ، ١٩٨٠ . ولكن هذا التحسن الشكلي لم يكن مرتبطا من قريب أو بعيد بتطور هيكل اقتصادات العربية وقدرتها على النمو الذاتي المستمر ، وإنما كان مرتبطا بالارتفاع الكبير في أسعار النفط . وكان دور النفط فسي هذه الطفرة واضحا من أن مجموع التواتج المحلية لدول الخليج العربي الست والعراق وليبيا وهي الدول العربية النفطية الرئيسية ، قد أصبح في عام ١٩٨٠ يشكل نحو ٧١,٤% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بعد أن كان يشكل قرابة ٣٥% منه في عام ١٩٦٥ .

المؤرخ الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : عام

رقم العدد :

المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي

تاريخ الصدور :

٢٠٠٠

ثانيا: سياسات متغيرة واختلالات تصفح الاقتصادات العربية:

وعلى الرغم من التحسن النسبي في اقتصادات الدول التي تطبق برامج اصلاح اقتصادى فى التسعينات ، إلا ان القاسم المشترك لكل البرامج هو التركيز على الاصلاح فى السياسات المالية والنقدية من أجل سد العجز فى الموازنة وجمع مستويات التضخم والسيطرة على العجز الخارجى غير ان الاصلاح الهيكلى الخاص بالاقتصاد الحقيقى ظل محدودا حتى نهاية العام ١٩٩٩ . وهو ما يجعل الدول العربية تعبر من قرن إلى قرن جديد وهى مثقلة بالمشاكل الاقتصادية إلى جانب المشاكل السياسية والاجتماعية. وتظهر المشاكل الاقتصادية للدول العربية فى استمرار الاختلالات الهيكلية فى صورة فجوات عديدة تؤثر على التقدم الاقتصادى.

اعتمدت غالبية الدول العربية المستقلة حديثا على سياسات اقتصادية تسند دورا مهيما للدولة فى الاقتصاد رغم اختلاف أسباب إنباء هذا الدور . ففي الدول المستندة للأيديولوجيا القومية تد توسيع نطاق دور الدولة عبر السيطرة على ممتلكات الأجانب وتأميم ممتلكات الرأسمالية المحلية اعتقادا فى أن هذا سيزدى الى رفع مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي وقوة العمل والسيطرة على الشراكم للتحكم فى الاستثمارات الجديدة وتوزيعها القطاعي لإعادة هيكلة الاقتصاد بما يساعد على تحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة. ولكن كسان الهدف الاول هو ان استمرار السيطرة الاقتصادية شكل وما زال ضرورة لاستمرار السيطرة السياسية للنخب البيروقراطية والعسكرية الحاكمة فى العديد من الدول العربية .

وفي الدول القائمة على السيطرة القبلية والعائلية على الحكم ، اعتبرت السيطرة على الاقتصاد هي الأساس القوي لاستمرار السيطرة السياسية من ناحية ولضمان استمرار الاستثمار بالجانب الأعظم من هيكل القوة الاقتصادية للدولة. وفي حالات دول النفط كانت مبررات هيمنة الدولة على الاقتصاد جاهرة بصورة طبيعية ، على اعتبار أن النفط الذي هو أساس اقتصاداتها يقع تحت سيطرة الدولة التي استخدمته لبناء أرسنقراطية مالية من أبناء العائلة الحاكمة ورؤوس القبائل والعائلات المتحالفة معها ومن يعملون فى خدمتها فى الإدارة العليا للدولة .

ومنذ النصف الثاني من الثمانينات بدأت معدلات النمو فى التراجع نتيجة ظهور مشاكل سيطرة قطاع الدولة والقطاع العام على التكوين الرأسمالى فى معظم الدول العربية مما أدى الى تذى مستوى كفاءة العملية الإنتاجية نتيجة ضعف كفاءة إدارة الاستثمارات العامة. ومن ثم زاد الاعتماد فى التمويل على العالم الخارجى. وأدى هذا الى بزوغ أزمة مديونية "خارجية لعدد كبير من الدول العربية. وساهم فى دب هبوط أسعار النفط بحددة فى منتصف الثمانينات .

اسم كاتب المقال :

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

رقم العدد :

الموضوع الفرعي : عام

٢٠٠٠

تاريخ الصدور :

المصنّف : التقرير الاستراتيجي العربي

١- فجوة بين الادخار والاستثمار :

غير ان الفترة الزمنية عام ١٩٨٥ اتسمت بانخفاض معدل الاستثمار في هذه الدول بنحو ٤% من الناتج المحلي الاجمالي. وفي المقابل انخفض ايضا كل من معدلات الادخار المحلي والقومي بحدة الامر الذي ادى إلى تحول الفائض فسي الموازين الجارية إلى عجز بلغ متوسطه ٤% من الناتج المحلي الاجمالي.

اتسمت الدول العربية غير المصدرة للنفط خلال فترة النمو السريع والاستثمار المرتفع ٧٤-١٩٨٥ بارتفاع معدل الاستثمار بنحو ٩% من الناتج المحلي الاجمالي في حين ارتفع الادخار المحلي بنحو ١% فقط من الناتج المحلي الاجمالي مما أدى لفجوة كبيرة بين الاستثمار والادخار. وتضائل السلوك الادخاري مع عدد من العوامل التي أدت لتعميق الفجوة من أهمها انخفاض متوسط دخل الفرد في هذه الدول، وارتفاع مستويات التضخم وانعكاسه على وجود معدلات فائضة حقيقية سالبة، كذلك سعر صرف مغالي في قيمته، والعجز المالي الناتج عن انخفاض ايداع القطاع العام المسيطر على النشاط الاقتصادي مما ساهم في الضغط على اجمالي المدخرات . وترتب على ذلك اعتماد هذه الدول فسي تمويل برامج التنمية على المدخرات الاجنبية فسي صورة ديون ومعونات وتحويلات العاملين بالخارج ، ومن ثم تفاقم عجز الحساب الجاري.

ومنذ عام ١٩٨٥ عانت هذه الدول غير المصدرة للنفط من انخفاض معدل الاستثمار مقارنة بالفترة السابقة نتيجة هبوط مصادر التمويل الخارجي فسي ظل تفاقم ازمة الديونية العالمية في الوقت الذي لم يرتفع الادخار المحلي بأكثر من ٠,٥% من الناتج المحلي الاجمالي سنويا بالمقارنة بالحقبة السابقة .

وفيما يتعلق بالوضع في الدول المصدرة للنفط ، مازال الاعتماد الكبير على صادرات النفط عيلا رئيسيا في التغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي في هذه الدول. فقد اتسمت هذه الدول خلال للفترة ٧٤-١٩٨٥ بارتفاع معدل الاستثمار بمتوسط ١٠% سنويا إلى الناتج المحلي الاجمالي مقابل ارتفاع أكبر في معدل الادخار بنحو ٢٤% إلى الناتج المحلي الاجمالي. وساعد على تحقيق هذه المعدلات لارتفاع اسعار النفط في عامي ٧٣ و ١٩٧٩ . وانعكس ذلك على تحقيق فائض في الحسابات الجارية وصل إلى ١٨% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ٧٤-١٩٨٥ .

اسم كاتب المقال :

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

رقم العدد :

الموضوع الفرعي : عام

٢٠٠٠

تاريخ الصدور :

المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي

ويعزى انخفاض متوسط دخل الفرد في العالم العربي ليس فقط إلى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإنما أيضا إلى تقلبات مصادر الدخل في الدول العربية وارتفاع معدل النمو السكاني. ويمكن ذلك بالضرورة على زيادة الحاجة لخلق فرص عمل لتجيم البطالة التي يخلقها ضعف النمو وزيادة السكان. كما يؤدي هذا الوضع للضغط على الخدمات الاجتماعية .

ومن الواضح أن هناك ارتباطا وثيقا بين التغيرات في أسعار النفط وبين اتجاه معدلات النمو سواء للدول المصدرة أو غير المصدرة للنفط ، حيث أن الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية يشير إلى سيطرة الصناعات الاستخراجية على النسبة الأكبر (٤٠,١%) وتليها الزراعة (٢٤,١%) ثم تأتي الصناعات التحويلية (٢١,٢%) في المرتبة الثالثة.

ويوضح توزيع الهيكل القطاعي تلك الجهود التي بذلت في الدول العربية لتتوسع القاعدة الانتاجية ولزيادة الاهتمام بالصناعة، حيث تدخل الدول العربية القرن الجديد وهي ما تزال تشتمل بالخصوص في المواد الأولية بل في عدد ضئيل من هذه المواد مما يعرض اقتصاداتها لتقلبات حادة نتيجة القواعد الاقتصادية المعروفة والتي ما تزال سارية وهي أن أسعار المواد الأولية تتجه للتذبذب والانخفاض في حين تتجه أسعار السلع المصنعة للارتفاع.

وإزاء ذلك ، يتضح أن الدول العربية تواجه تحديات جسيمة لتحتم العمل الجاد للتغلب عليها حتى يمكن تحقيق الغايات المرجوة لتحسين مستوى الفرد في العالم العربي، ومن أهم هذه التحديات:

أ- زيادة التكوين الرأسمالي بالاعتماد على القطاع الخاص .

ب- العمل على تحسين كفاءة الاستثمار سواء من ناحية رأس المال أو العمالة لزيادة الانتاجية .

ج- تحفيز الاندثار المحلي لتوفير مصدر لتمويل برامج التنمية .

د- نهضة المناخ لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

وأما الاستثمار الأجنبي المباشر ، فقد بدأ منذ منتصف الثمانينات فقط في الارتفاع لتصل نسبة هذا الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية نحو ٠,٥% فقط سنويا . وهذا معدل منخفض للغاية خاصة إذا قورن بنفس المعدل في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا أو دول أمريكا اللاتينية.

ويعزى ذلك إلى التشرهات في مناخ الاستثمار في معظم الدول العربية، إلى جانب ضعف كفاءة رأس المال في ظل سيطرة الاستثمارات العامة على النسبة الأكبر من النشاط الاقتصادي. والجدير بالملاحظة أن المعدل الحدي لرأس المال (التغير في رأس المال/الناتج) مازال مرتفعا في العالم العربي مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم ليعبر عن ضعف كفاءة الاستثمارات في المنطقة العربية .

٢ - ضعف عام في الأداء الاقتصادي :

تشير تقديرات النمو إلى ضعف الأداء الاقتصادي للدول العربية بصفة عامة ، لأن متوسط معدل النمو السنوي في أعلى فتراته (٢٠-١٩٨٥) لم يتجاوز ٥% ، في حين بلغ متوسط معدل النمو خلال التسعينات نحو ٣,٨% فقط . بل أن معدل النمو سجل تراجعا في عام ١٩٩١ بنحو ٤,٣% وبلغ صفر في عام ١٩٩٣ . وهذا ما يشير إلى خلل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها المرجوة والتي لا بد أن تسعى لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وقد تكون الصورة أكثر قتامة إذا قورنت معدلات النمو في العالم العربي مع الدول الآسيوية أو دول أمريكا اللاتينية مع الأخذ في الاعتبار التعداد السكاني المرتفع للعالم العربي الذي يتعدى ٢٦٤ مليون نسمة. وهذا ما انعكس على متوسط دخل الفرد العربي .

ويوضح معدلات النمو في متوسط دخل الفرد في العالم العربي ارتفاعها بنسب ضئيلة بلغت في النصف الأول من السبعينات ٢,٣% ولكنها تراجعت في النصف الأول من التسعينات ليبلغ معدل نموها ٠,٧٥% . كما أنها سجلت تراجعا خلال فترة الثمانينات يتعدى متوسط نمو دخل الفرد في الدول الآسيوية وهو ٧% .

وتستدعي المناقشة الموضوعية الجدل بين الاتجاهين ، والذي يقف حائلا في كثير من الأحيان امام وضع السياسات الاقتصادية لتتقدم الدول العربية ، الاجابة على سؤالين رئيسيين :
اولهما : هل تسير العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والدول الغربية دائما في صالح الأخيرة ؟
وثانيها : هل يمكن تحسين وضع الاقتصادات العربية دون الاندماج في الاقتصاد العالمي بافتراض ان هناك بديلا عن هذا الاندماج ؟

١- علاقات تجارية في مصلحة العرب :

تشكل التجارة الخارجية إلى اجمالي الناتج المحلي في الدول العربية نسبة كبيرة تتعدى ٥٥% . ويمد هذا المعدل مرتفعا مقارنة بالدول المتقدمة التي لا يتعدى المعدل فيها ١٥% . ويكس ذلك أمرين مهمين :

أولهما : اعتماد جزء كبير من دخل العالم العربي على التجارة الخارجية بصورة تفوق المعايير الدولية وهو ما يشكل نقطة ضعف للاقتصادات العربية .
وثانيهما : ان حاجة الدول العربية إلى التجارة الخارجية تفوق حاجة معظم دول العالم . ومن ثم فلن تكون فكرة الانغلاق أو المقاطعة لا تتسق مع سمات الاقتصادات العربية .

ومن ناحية حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والعالم ، فقد سجل الميزان التجاري للسدول العربية فائضا وصل لنحو ٣٠ مليار دولار في عام ١٩٩٧ ، مما يعني ان العلاقات التجارية مع العالم هي في صالح الدول العربية ، لأنها ببساطة شديدة تصدر للعالم سلعا أكثر مما تستورد .

ويلاحظ من التوزيع الجغرافي لصادرات الدول العربية ان الجزء الأكبر من هذه الصادرات يذهب إلى اسواق العالم المتقدم (الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) بنسبة تتعدى ٥٠% من اجمالي الصادرات .

ويؤكد ذلك مدى أهمية الاسواق المتقدمة لصادرات الدول العربية لأنها تستوعب الشطر الأعظم من هذه الصادرات وتحقق الفائض في العلاقات التجارية ، في حين أن نسبة الواردات

ثالثا : نحو اندماج لا غنى عنه في الاقتصاد العالمي :

تفرض التطورات العالمية بما تحمله من إتفاقيات وتنافس تحديات جسيمة على الدول العربية . فقد شهد العالم منذ نهاية الثمانينات سلسلة من المتغيرات الجوهري أثرت على القواعد والأسس التي تحكم النظام العالمي . وأدى تعاظم درجة الاعتماد المتبادل بين دول العالم المختلفة إلى زيادة حدة المنافسة في ظل ميل الاسواق العالمية إلى تخصص في إنتاج السلع والخدمات على اساس المزايا النسبية .

وترتب على ذلك زيادة درجة الانكشاف للأسواق الضعيفة . وساهم في ذلك التقدم التكنولوجي الهائل الذي وفر أمام المستهلك كافة المعلومات للاختيار بين السلع والخدمات المتميزة سواء من ناحية السعر أو الجودة . وبات واضحا مدى تواضع السلع والخدمات التي تقدمها الاسواق العربية سواء من ناحية السعر المرتفع أو الجودة المنخفضة . وهكذا تدخل الدول العربية القرن الجديد في ظل العولمة وهي محملة بمشاكل اقتصادية هائلة ، وموزعة بين اتجاهين واضحين :

الاتجاه الأول : يرى أن اندماج الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي ، يوفر فرصا ومكاسب لا غنى عنها من منطلق الاستناد على قاعدة اقتصادية صحيحة وهي ان المنافسة العالمية تعمل على تحسين كفاءة إستخدام الموارد وبالتالي تحسين المزايا النسبية لكل دولة . ويعكس ذلك تحسين فرص النمو وارتفاع متوسط دخل الفرد .

أما الاتجاه الثاني : فيرى أن الاختلالات الاقتصادية في الدول العربية لا تنزى لمشاكل داخلية أو لتطبيق سياسات اقتصادية غير مناسبة ، وإنما ترجع إلى ما تسببه الهيمنة الغربية على الدول النامية بصفتها عامة والغربية بصفة خاصة . وتقود مجادلات هذا الاتجاه في محصلتها النهائية إلى مزيد من الانغلاق استنادا إلى مقولات لييبولوجية تأخذ شكلا اقتصاديا ولكنها تقع في مجملها خارج نطاق العلم "تصادي وأي علم على الاطلاق".

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : عام

رقم العدد :

المصدر : النشر الاستراتيجي العربي

تاريخ الصدور :

٢٠٠٠

الرئيسية هو المزيد من الاندماج في السوق العالمية للاستفادة من التقاسية والتطوير التكنولوجي.

٢ - دور اساسي للتمويل الأجنبي في التنمية العربية :

تعتمد الدول العربية في سد الفجوة بين الاستثمار والإنتاج على العالم الخارجي، ووصل الاعتماد على التمويل الخارجي بكافة أشكاله خلال النصف الثاني من الثمانينات والتسعينات إلى نحو ٤% من الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول العربية.

ويتسع الاعتماد على التمويل الخارجي في الدول غير "المصدرة للنفط بطبيعة الحال أكثر من الدول المصدرة للنفط حيث وصل التمويل الخارجي في الفترة ٧٠-١٩٧٣ إلى نحو ١٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح تقسيم التمويل الخارجي إلى أشكاله المختلفة أن التمويل الرسمي للتنمية يحظى بالنسبة الأكبر من التدفقات الخارجية حيث وصل نصيب الدول العربية من إجمالي التدفقات للدول النامية إلى ١٤,٥% في بداية التسعينات ثم انخفض إلى ٧,٩% في عام ١٩٩٧ ، في حين أن معدل التدفقات الخاصة للاستثمار الأجنبي لم يتعد ٥,٥% طوال عقد التسعينات، بسبب عدم حدوث تحسن ملموس في المناخ الاستثماري في الدول العربية. وهذا واضح في اتجاهات حجم الاستثمار الأجنبي. فخلال عقد السبعينات كان متوسط التدفقات المالية الداخلة سنوياً إلى الدول العربية نحو ٨ مليار دولار ، في الوقت الذي كان معدل التدفقات الخاصة الخارجة من الدول العربية سنوياً ١٧ مليار دولار ، أي أكبر من معدل المديونية الخارجية السنوى (١٠ مليار دولار).

ويعني هذا أن التسهيلات الكبيرة في مناخ الاستثمار واستمرار سيطرة القطاع العام في الدول العربية في تلك الحقبة لم تقف حائلاً أمام زيادة التدفقات الأجنبية ، وإنما أدت إلى هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج حيث يوجد مناخ استثماري مستقر اقتصادياً وسياسياً. ولكن مع الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي الجزئي في معظم الدول

العربية من الأسواق المتقدمة (أوروبا - أمريكا - اليابان) لا تتعدى ٤٠% من جملة هذه الواردات. ويعني ذلك بالطبع أن استفادة الدول العربية من علاقتها مع الدول المتقدمة تفوق استفادة هذه الدول المتقدمة في إطار التبادل التجاري .

ويؤكد ذلك عامل آخر أكثر أهمية وهو أن نسبة ما تصدره الدول المتقدمة إلى الدول العربية لا تشكل أهمية كبيرة إلى إجمالي صادراتها. حيث لا تتعدى صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم العربي إجمالاً نسبة ٢,٢% من إجمالي صادراتها مما يشير إلى ضلالة أهمية الأسواق العربية بالنسبة إلى الدول المتقدمة .

كما أن تحليل الهيكل السلعي للصادرات والواردات يؤكد مدى أهمية الأسواق المتقدمة بالدول العربية. فيشير هيكل الصادرات العربية إلى اعتمادها بصفة أساسية على المواد الأولية وبصفة خاصة على الوقود المعنوي الذي تصل نسبته إلى إجمالي الصادرات نحو ٦٧,٠% . وهذا ما يشير إلى ضلالة أهمية نوعية الصادرات العربية إلى الأسواق المتقدمة مع الأخذ في الاعتبار التحول نحو تقليص أهمية المواد الأولية للدخلة في التصنيع ومحاولة وجود بدائل للنفط .

وفي الجانب الآخر يتضح أن هيكل الواردات العربية يمثل في سلع صناعية وآلات ومعدات تصل نحو ٣٣% . ومن المؤكد أن الآلات وسلع التكنولوجيا المتقدمة هي ذات أهمية بالغة للشعوب العربية سواء إقامة صناعات أو للتقدم المعرفي والقي .

كما يوضح هيكل الواردات اعتماد العالم العربي على الخارج لسد الفجوة الغذائية مثل القمح والحبوب والألبان. وهي سلع لا يمكن المزايدة عليها لأن الاستغناء عنها يعني فناء الشعوب. كما أن السوق العربية ما تزال قصيرة في إنتاج غذائها ، ومن ثم تعتمد على الخارج .

وبعد غياب المنافسة أحد الأسباب الرئيسية لفشل الأسواق العربية في توفير للحد الأدنى من الغذاء والآلات اللازمة للتصنيع. ولهذا فإن أحد سبل العلاج

اسم كاتب المقال :

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى

رقم العدد :

الموضوع الفرعى : عام

٢٠٠٠

تاريخ الصدور :

المصدر : التقرير الاستراتيجى العربى

كفاءة تخصيص الموارد من خلال التعرض واسع النطاق لتحديات المنافسة مع الاقتصادات الأخرى وانتاجها من السلع والخدمات ليس فى الأسواق الدولية فحسب ولكن فى السوق المحلية لأى دولة أيضا . وقد أثبتت التجربة التاريخية أن تطوّر أى اقتصاد خلف أسوار الحماية الجمركية وغير الجمركية لزم من طويل يخلق كيانا اقتصاديا ضعيفا نافذا للتحديات وما تثيره من استجابات ضرورية للتطور والتجديد.

وتتضح فداحة التأثير السلبى للتطور خلف أسوار الحماية الجمركية عندما نقارن التطور الاقتصادى فى مصر وكوريا الجنوبية، ففي عام ١٩٦٥ بلغ الناتج المحلى الإجمالى المصرى نحو ٥,١ مليار دولار وبلغ نصيب الفرد منه نحو ١٧٣ دولار فى العام نفسه، فى حين بلغ الناتج المحلى الإجمالى الكورى الجنوبي فى العام نفسه حوالى ٣ مليارات دولار وبلغ متوسط نصيب الفرد منه فى كوريا نحو ١٠٥ دولار .

لكن نتيجة التطور الاقتصادى والصناعى الكورى الجنوبي المذهل والمبنى على المنافسة فى الأسواق الخارجية كضرورة لتحقيق الاستراتيجية للتصديرية الكورية ، مقابل الجمود الشديد للصناعة المصرية خلف أسوار الحماية الجمركية المبالغ فيها والطويلة الأمد بلا مبرر ، أصبحت كوريا الجنوبية أكثر ثراء بكثير من مصر وبلغ ناتجها المحلى الإجمالى نحو ٣٦٩,٩ مليار دولار عام ١٩٩٨ مقارنة بنحو ٧٩,٢ مليار دولار لمصر فى العام نفسه وأصبح متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى يبلغ ٧٩٧ دولار فى كوريا مقابل ١٢٩٠ دولار للفرد فى مصر فى عام ١٩٩٨ .

هذا فضلا عن أن قيمة الصادرات السلعية المصرية بلغت نحو ٢٦٣,١ مليون جنيه مصرى أى نحو ٦٥,٥١ مليون دولار عام ١٩٦٥ مقارنة بنحو ١٧٦,٧ مليون دولار قيمة صادرات كوريا فى ذلك العام. أى أن الصادرات السلعية المصرية كانت حتى عام ١٩٦٥ تبلغ نحو ٣,٤ مرة قدر الصادرات السلعية الكورية. أما فى عام ١٩٩٨ فبأن قيمة الصادرات السلعية المصرية لم تتجاوز ٣٩٠,٨

العربية وبدء برامج الإصلاح، وصل صافي التدفقات الرأسمالية فى عقد التسعينات سنوياً لنحو ٢٥ مليار دولار، خاصة وأن اتجاه الدول العربية نحو تطوير أسواق رأس المال عمل على جذب الاستثمار الأجنبى غير المباشر الذى كان منعزما فى العقود الماضية.

وتعتبر المعونات الخارجية أحد المصادر الرئيسية التى اعتمدت عليها الدول العربية فى سد الفجوة بين الاستثمار والاخترار. وقد اتسمت هذه المساعدات بارتفاعها فى العقد الماضى وبداية التسعينات وهى الفترات التى اتسمت بضعف التدفقات الرأسمالية من الاستثمار الأجنبى إلى الدول العربية ، الأمر الذى يعنى أن ارتفاع المساعدات الائتمانية قد عوض عن الاستثمار الأجنبى وقام بدور هام فى تنفيذ برامج التنمية فى الدول العربية. حيث بلغت اجمالى المساعدات الائتمانية إلى الدول العربية منذ عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩٦ نحو ٦٧,٥ مليار دولار.

ويثير ذلك سؤالا عما يمكن أن يحدث إذا توقفت تدفق رأس المال الأجنبى إلى الدول العربية وكذلك المعونات الفنية. والاجابة ببساطة شديدة هى أنه إذا توقفت التدفقات المالية الداخلة إلى الدول العربية سواء فى صورة الاستثمار الأجنبى او المساعدات والمعونات فهذا يعنى ازدياد فجوة الاستثمار والاخترار ، وبالتالي عدم القدرة على تنفيذ جزء كبير من برامج التنمية فى الدول العربية.

والجدير بالملاحظة أن تنظيم الاستفادة من المعونات يتوقف على الدول المستقبلة للمعونة أكثر من الدول المصدرة مهما كانت شروط هذه المعونة. وفى كثير من الأحيان كانت المشاكل فى كفاءة إستخدام المعونة ترجع إلى المتلقين لها، سواء من ناحية عدم الكفاءة أو الفساد الإدارى.

٣ - الاندماج فى العالم ضرورة حيوية للاقتصادات العربية .

وتزداد أهمية الاندماج فى الاقتصاد العالمى لأنه أصبح ضا ربا لتطوير القدرة على المنافسة ورفع

اسم كاتب المقال :

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

رقم العدد :

الموضوع الفرعي : عام

تاريخ الصدور :

المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي

٢٠٠٠

والاكتفاء بالرسوم الجمركية المباشرة والواضحة حتى تكون هناك شفافية في مستويات الحماية.

● بالنسبة للتجارة الدولية في المنسوجات والملابس التي كانت مقيدة من خلال الحصص الثنائية في ظل اتفاقية الألياف المتعددة- (Multi Fibre Arrangement) فتم الاتفاق على الإنهاء التدريجي لنظام الحصص المتبع في هذه الاتفاقية خلال عشر سنوات على أن تقوم الدول النامية بخفض تعريفاتها الجمركية على وارداتها من المنسوجات والملابس. وفي نهاية السنوات العشر يتم تطبيق قواعد الجات لتحرير التجارة الدولية على المنسوجات.

● تخفيض الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية المحلية بنسبة ٢٠%، وخفض الصادرات المدعومة بنسبة ٣٦% من حيث القيمة، وبنسبة ٢١% من حيث الحجم، وتحول كل الحواجز المعوقة للواردات الزراعية إلى رسوم جمركية واضحة مع خفضها بنسبة ٣٦%، وخفض التعريفات على المنتجات الزراعية الاستوائية بنسبة ٤٠%، وفتح أسواق الأرز في كل من اليابان وكوريا الجنوبية تدريجياً.

● الاتفاق على وضع قواعد ومعايير دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق الطبع وحقوق الأداء والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وتصميمات نظم رقائق السيلكون الخاصة بالحسبات الآلية، مع منح الدول النامية فترة سماح قبل وضع هذه القواعد والمعايير موضع التطبيق.

● إنهاء وسائل الحماية التجارية التي تطبق تحت دعوى مكافحة الإغراق، مع وضع قواعد واضحة لتحديد حالات الإغراق والمقوبات التي تتعرض لها الدول التي تقوم بإغراق أسواق الدول الأخرى (تصدير سلع بأقل من سعرها في السوق المحلية للدول المصدرة)

● الإقرار بحق الحكومات في استخدام أنظمة ومعايير فحص المنتجات للتأكد من أنها آمنة للمستهلكين وغير ضارة بالبيئة أو بمعنى آخر مطابقة للمواصفات القياسية صحياً وبيئياً وفنياً، مع وضع معايير تضمن ألا تؤدي الإجراءات التي

مليون دولار مقارنة بنحو ١٣٢٢٢٢ مليون دولار قيمة الصادرات السلعية للكورية الجنوبية في العام ذاته. أي أن الصادرات السلعية المصرية عام ١٩٩٨ أصبحت تقل عن ٣% من قيمة الصادرات السلعية الكورية الجنوبية في العام نفسه بعد أن كانت الصادرات السلعية المصرية تبلغ أضعاف نظيرتها الكورية في منتصف الستينات.

ورغم أن كوريا في إطار الدعم الأمريكي والغربي لها في زمن الحرب الباردة قد استفادت من فتح السوق الأمريكية أمامها ومن التكنولوجيا الغربية واليابانية دون دفع مقابل حقوق الملكية الفكرية، إلا أن ذلك وحده لا يفسر التفرة الاقتصادية الهائلة التي حققتها تلك الدولة مقارنة بالنمو البطيء للنتائج والصادرات في مصر. والأرجح أن تعرضها لتحديات المنافسة واستجابتها الفعالة لها قد شكل دافعا قويا للتقدم والنمو في حين أصيب الاقتصاد المصري بالجمود وبضعف كفاءة تخصيص الموارد خلف أسوار الحماية المبالغ فيها والطويلة الأمد.

كذلك فإن الاندماج في الاقتصاد العالمي أصبح ضرورة بعد أن شهدت السنوات الأخيرة توسعا كبيرا لأطر الدولية لتحرير الاقتصادي ولتحقيق الاندماج الاقتصادي الدولي. هذه الأطر التي لا يمكن البقاء خارجها طويلا دون التعرض لخطر التهميش والمجز عن التأثير في طبيعة وشروط عملية تحرير العلاقات المالية والاقتصادية الدولية الجارية فعليا، والتي لا يمكن التأثير فيها بجدية إلا من داخلها. وتتركز أهم أطر التحرير الاقتصادي التي تشكل أساس التوسع في الاندماج الاقتصادي الدولي، في التالي:

أ- اتفاق جات لتحرير التجارة الدولية جزئيا وتدرجيا الذي تم التوقيع عليه رسميا في أبريل ١٩٩٤ والذي تأسست بموجبه منظمة للتجارة العالمية. وأهم نقاط هذا الاتفاق هي:

● إعفاء ٤٠% من الواردات للصناعية من الرسوم، والتحرير الكامل لتجارة العقائير والمعدات الطبية ومعدات للمحالات والصلب والآلات والمعدات الزراعية والكحول والخشب واللعب، مع انتهاء أشكال الحماية الجمركية غير المباشرة

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى

الموضوع الفرعى : عام

المصنـد : التقرير الاستراتيجى العربى

اسم كاتب المقال :

رقم العدد :

تاريخ الصدور :

٢٠٠٠

شركات الاتصالات إلى ٤٩% بالنسبة للمكسيك و٤٧% بالنسبة لكندا. كذلك تم الاتفاق على تأخير تنفيذ بعض دول الاتحاد الأوروبي للاتفاق مثل أسبانيا (تبدأ التنفيذ عام ٢٠٠٣). كما تعهدت دول أمريكا اللاتينية بتحرير أسواق الاتصالات فيها بدرجات متفاوتة خلال خمس سنوات أى بحلول عام ٢٠٠٣، وتعهدت دول أوروبا الشرقية بتحرير أسواقها بعد فترات سماح متفاوتة حيث ستكون جمهورية التشيك هي البائدة بالتحرير عام ٢٠٠٠، وستكون المجر هي التي ستستتمم التحرير عام ٢٠٠٥. كما تضمن الاتفاق قيام الدول الآسيوية بالمزيد من تحرير أسواق الاتصالات فيها خلال السنوات القادمة.

جـ- اتفاق تحرير الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية الذى تم التوصل إليه فى ديسمبر ١٩٩٧ حيث وقعت عليه ٧٠ دولة من بينها مصر. وقد بدأ تطبيق الاتفاق اعتباراً من بداية عام ١٩٩٩. وينص الاتفاق على قيام كل دولة من الدول الموقعة عليه بفتح الأسواق المالية والبنوك والخدمات المالية عموماً أمام المستثمرين من الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق، علماً بأن الدول المتبعين الموقعة على الاتفاق تملك ٩٥% من أسواق الخدمات المالية فى العالم.

لكن العديد من الدول للموقعة على هذا الاتفاق طلبت فترات سماح قبل تنفيذ بعض بنوده واستثناء بعض البنود الأخرى، وعلى سبيل المثال التزمت مصر فى هذا الاتفاق بالسماح بملكية أجنبية بنسبة ١٠% لبك محلى دون أى شروط بالنسبة لجنسيته، كما التزمت بإزالة كل القيود أمام مشاركة الأجانب فى سوق المال وبالتحرير الكامل لخدمات الاستثمارات وبالتحديد تقدير وإدارة المخاطر. لكن مصر ألفت بعض القيود من مجال التأمين حيث أنها ستسمح بحلول عام ٢٠٠٠، بارتفاع حصة الأجانب فى شركات التأمين على الحياة لتصل إلى ٥١%، وستسمح بهذا الأمر لشركات التأمين الأخرى بحلول عام ٢٠٠٣ مع اشتراط أن يكون مديرو شركات التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث من المصريين.

تستخدمها الحكومات فى هذا الصدد، إلى خلق عوائق أمام حرية التجارة.

• تأسيس منظمة التجارة العالمية، على أن تقوم بمتابعة تنفيذ نتائج جولة أوروغواى (اتفاق جات) ومراقبة التزام الدول الأعضاء فيها بهذا الاتفاق.

وقد بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية ١٣٤ دولة عام ١٩٩٨، وهو فى تزايد مستمر لأن هناك ٢٢ دولة أخرى تطلب عضوية المنظمة، وهناك سبع دول عربية أعضاء فى المنظمة هي مصر والمغرب وتونس وموريتانيا وجيبوتى والكويت والبحرين وهناك دول تستكمل إجراءات الانضمام هي الامارات وقطر ودول ترغب أو تتفاوض للانضمام مثل العراق والجزائر والأردن والسعودية والسودان.

ب- اتفاق تحرير الخدمات الدولية للاتصالات والذى تم التوصل إليه فى عام ١٩٩٧ حينما توصلت ٦٨ دولة من الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية إلى اتفاق لتحرير التجارة الدولية فى الاتصالات ليحل حيز التنفيذ فى بداية عام ١٩٩٨، علماً بأن هذه الدول تساهم بنحو ٩٠% من قيمة إيرادات تجارة الاتصالات العالمية. وكانت قيمة هذه التجارة قد بلغت نحو ٧٨٨ مليار دولار عام ١٩٩٥، ومن المرجح أن تكون قد بلغت قرابة تريليون دولار عام ١٩٩٨ على ضوء النمو السريع لهذه التجارة. وتشير التقديرات الأمريكية إلى أن قيمة هذه التجارة يمكن أن تتراوح بين ٢ و٣ تريليون دولار على ضوء تزايد افتتاح الأسواق العالمية للاتصالات. ويتلخص الاتفاق فى فتح الأسواق الرئيسية الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الاتحاد الأوروبي) بشكل كامل للمنافسة المحلية والأجنبية اعتباراً من عام ١٩٩٨، علماً بأن إيرادات الاتصالات فى هذه الأسواق الثلاثة تشكل نحو ٧٥% من إيرادات الاتصالات العالمية. كذلك نص الاتفاق على موافقة اليابان على إزالة القيود على اعالة بيع الطاقة غير المستغلة للخطوط الدولية. كما تم الاتفاق على قيام المكسيك وكندا بتحرير سوقيهما، وتقرر رفع الحد الأقصى المسموح للأجانب بتملكه فى

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : عام

رقم العدد :

المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي

تاريخ الصدور :

٢٠٠٠

مخاطر محددة يمكن تفاديها :

هناك ثلاثة شروط أساسية لنجاح أي تحرير اقتصادي وهي الشفافية والمساءلة والمقبولية الاجتماعية. وبدون توفر هذه الشروط من الممكن أن ينجح التحرير المالي في المدى القصير لكنه سيرتبط بالفساد والإجبار الاجتماعي ، وعلى المدى الطويل يمكن أن يتسبب ذلك في كوارث مالية واقتصادية على غرار ما جرى في بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا والبرازيل.

والشفافية بمعناها الحقيقي تعني إتاحة الكاملة والمترجمة للمعلومات الاقتصادية للجميع على قدم المساواة والوضوح لتنام وللعلن لكل عقود الأعمال العامة والمعايير التي تطبق على الجميع بشكل عادل والتي يتم بمقتضاها الفوز بهذه العقود وأيضا لمعايير الحصول على أي أصل أو خدمة أو وظيفة عامة.

والمساءلة تعني خضوع كل الأعمال والسياسات الاقتصادية العامة للمساءلة من قبل السلطات التشريعية والقضائية وحتى من المواطنين وذلك كآلية للرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية لمنع تفشي الفساد واستغلال النفوذ فيها.

والمقبولية الاجتماعية تعني وجود توافق اجتماعي في أوساط النخبة والجمهور على السواء كضمان للتفاعل الاجتماعي الإيجابي مع عملية التحرير الاقتصادي ، وهو تأكيد يمكن أن يتضح من إدارة حوار عام حر وديمقراطي حول سياسات التحرير قبل بدء تطبيقها .

ورغم إمكانية توفر بعض الشفافية وجانب من المساءلة في نظم غير ديمقراطية، إلا أن الشفافية الحقيقية الكاملة أو شبه الكاملة والمساءلة الفعالة والممانة للفساد لا تتوفران إلا في نظام ديمقراطي حقيقي ، كما أن قياس المقبولية الاجتماعية لأي سياسة غير ممكن إلا في النظم الديمقراطية .

وبما أن الدول العربية لا تتمتع بنظم ديمقراطية كاملة فإن هناك انتقاصا لشروط ضروري لنجاح أي تحرير اقتصادي على المدى الطويل. ولذلك فإن التطور الديمقراطي يصبح ضرورة اقتصادية في هذه

الحالة كما أن هناك ضرورة لتطوير النظام التشريعي الإشرافي والرقابي لدى أي توجه للتحرير المالي والاقتصادي عموما حتى لا ينتشر الفساد والفسوض وثقافة "الخطبة" التي لا يمكن أن تشكل أساسا لبناء اقتصاد قوي وقادر على التطور والنمو الذاتي.

ومن الضروري قبل الإقدام على أي عملية تحرير اقتصادي أن يتم اختيار التوقيت المناسب لذلك لأن سوء اختيار التوقيت قد يكون مصدرا لفشل عملية التحرير برمتها. وهناك نماذج كثيرة على النتائج الويلية لسوء اختيار توقيت التحرير الاقتصادي عامة والمالي بصفة خاصة مثلما حدث في المكسيك عام ١٩٩٥ عندما خفضت سعر عملتها وتقدمت في عملية تحرير سعر وسوق الصرف في وقت كان الاقتصاد المكسيكي يعاني فيه من ضغوط متعددة على رأسها النقص الفادح في الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة . وكانت النتيجة هي انهيار سعر العملة للمكسيكية وتدهور أسعار الأسهم وإثارة حالة من الاضطراب الاقتصادي وانعدام الثقة مما استوجب خطة دولية هائلة لمساندة المكسيك على تجاوز أزمة لم يخلقها التحرير المالي بقدر ما خلقها سوء اختيار التوقيت الذي تم فيه.

ويمكن إيجاز أهم محاذير التحرير الاقتصادي الداخلي والخارجي والضوابط الضرورية لحماية الاقتصاد الوطني فيما يلي:

١- أن التحرير لا يعني إلغاء دور الدولة وإنصاف ترشيده. لما تقلص هذا الدور فهو يرتبط بمستوى التطور الذي حققه كل مجتمع. وقد قام الإصلاح الاقتصادي الأعظم الذي أنقذ الدول الرأسمالية للصناعة المتقدمة من الانهيار في ثلاثينات القرن العشرين على قاعدة تدخل الدولة لتحقيق التوازن في الاقتصاد بكل قطاعاته المالية وغير المالية لضمان تحقيق أعلى مستوى لتسليم قوة العمل والجهاز الانتاجي.

٢- أن تحرير أسواق الأوراق المالية (البورصات) في الدول العربية ينطوي على خطر أن تتحول في اتجاه المضاربات الساخنة بدلا من القيام بدورها المنشود كآلية لتعينة المخدرات وتوفير السيولة وتمويل الاستثمارات وإفراض الدولة من

عمليات الغش التي قامت بها بعض شركات الأوراق المالية وبالتحديد شركة نومورا وكذلك بعض عمليات الفساد المالي التي شاركت فيها قيادات سياسية وذلك في ظل ضعف الضوابط والمقوبات الهامشية تماما على عمليات التحايل في بورصة طوكيو، على عكس بورصة "وول ستريت" الأمريكية التي تضع ضوابط صارمة لضمان التزام المتعاملين فيها وشركات الأوراق المالية بالقواعد وبعدم التحايل لصالح عملاء مميزين أو لصالحها هي على حساب عملائها. وقد وصل مؤشر نيكاي في ذروة تدهوره إلى أقل من ١٣ ألف نقطة. ورغم المحاولات المضنية لانعاش البورصة اليابانية فإن مؤشر نيكاي مازال يتراوح حول مستوى ١٨ ألف نقطة (نوفمبر ١٩٩٩). كما أن للقيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة اليابانية أصبحت ٣ تريليونات دولار في بداية عام ١٩٩٨ أي ما يوازي ٣٧,٥% من القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة وول ستريت الأمريكية والتي بلغت نحو ٨ تريليونات دولار في بداية عام ١٩٩٨، علما بأن البورصتين كانتا في وضع أقرب للتعامل في بداية عام ١٩٩٩ ...

كذلك فإن التوازن في البورصة يمكن أن يختل عندما يتم تحريرها إذا لم تكن هناك قوة قادرة على تحقيق التوازن التلقائي بعيدا عن التوازن للتحكمي من خلال الدولة والذي لا يتفق مع طبيعة البورصة كرمز للاقتصاد الحر.

ولمعالجة محاذير تحرير البورصة وحتى يمكن منع المضاربات الساخنة من الهيمنة على السوق، ولدفع البورصة في اتجاه العمل كآلية لتعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات وتوفير السيولة، من الضروري أن يتم فرض ضرائب محدودة على عمليات البيع والشراء وعلى الأرباح التي يتبقي أن يلتزم المستثمر الأجنبي بإعادة استثمار نسبة معينة منها في البورصة أو الاقتصاد الوطني الحقيقي أو وضع سقف لما يمكن للمستثمر الأجنبي إخراجها من استثماراته في البورصة الوطنية خلال مدى زمني معين. أو وضع مدة زمنية محددة لحيازة الأسهم قبل بيعها لتبريد سخونة حركة الأموال الأجنبية في

خلال السندات التي تطرحها فيها، حيث أن تحرير حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى البورصات الناشئة، هو في جوهره ضخم لميولة أجنبية إلى تلك البورصات، وهي سيولة يتحدد دورها في البورصة بناء على الضوابط التي تحكم حركتها. فإذا تحورت تلك الاستثمارات من القيود الضريبية على حركتها وعلى تحويل أرباحها للخارج فإن الظروف تكوّن مهيأة تماما لتحويلها لأموال ساخنة يتركز دورها في التداول السريع لأصول قائمة فعلا لا تضيف أي شيء إلى الاقتصاد الحقيقي رغم أنها تؤدي إلى تنشيط التعاملات في البورصة خاصة وإن الأموال الساخنة تعد عبر كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة المستخدمة في البورصات إلى إثارة تحركات عنيفة لأسعار الأسهم في الاتجاه الذي يحقق لها الأرباح. ولأن المضاربين والمستثمرين الأجانب من الدول الصناعية المتقدمة قامون من بيئة لديها تجربة ثرية في مجال التعامل في البورصة ويمتلكون بالتالي ثقافة التعامل معها، فأنهم يكونون أكثر عسلى الفوز في أي حركة سريعة للبورصات الناشئة خاصة إذا كان الوزن النسبي لأموالهم التي تتحرك في أي بورصة ناشئة كبيرا بحيث تشكل تلك الأموال جزءا هاما من الأموال المتحركة فيها.

وتعتبر البورصات شديدة التذبذب في روسيا وتركيا وبعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، نموذجا لنتائج سيادة المضاربات الساخنة التي ساهمت بدرجة ما في اندلاع وتفاقم الأزمات المالية التي ضربت بورصات شرق وجنوب شرق آسيا في منتصف عام ١٩٩٧ وضربت روسيا والبرازيل في عام ١٩٩٨.

كذلك فإنه من السهل لدى تحرير البورصة في الدول العربية والغنية عموما أن تنتشر ممارسات التحايل على صغار المستثمرين بما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى انهيار التوازن في البورصة وتدهورها بشكل درامي على غرار ما حدث في بورصة دولة متقدمة من اليابان، حيث كان المؤشر الرئيسي لبورصة طوكيو وهو مؤشر نيكاي للأسهم الـ ٢٢٥ الممتازة، قد بلغ مستوى ٣٨ ألف نقطة في مارس عام ١٩٩٠، ثم انهار بعد ذلك بسبب

عدد الودجات من عملة أخرى التي تتساوى قدرتها الشرائية في سوقها مع القدرة الشرائية المحلية لوحدة العملة محل التسعير، فإنه ليست هناك عملة واحدة مسعرة بسعر الصرف المثالى لها مقابل العملات الحرة الأخرى. ونظام تحرير العملة وتعويمها وترك سعرها مقابل باقى العملات يتحدد بشكل كامل فى أسواق العملات ، لا يزدى دائما إلى سيادة سعر الصرف المثالى للعملة مقابل العملات الأخرى، بل أن أى متابعة واقعية تثبت أن للعملات الحرة والمعمومة تماما، بعيدة عن سعر الصرف المثالى لها. وعلى سبيل المثال بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى اليابان نحو ٣٧٨٥٠ دولار عام ١٩٩٧ (طبقا لتقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨) وذلك بناء على سعر الصرف السائد فى ذلك العام فى المتوسط والذي بلغ ١٢٦,٢ ين لكل دولار (راجع فى ذلك IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1998). وهذا يعنى أن نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى اليابان بلغ نحو ٤٧٧٦٦٧ ين فى عام ١٩٩٧. وطبقا لتقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨، فإن متوسط نصيب الفرد فى اليابان من الناتج القومى الاجمالى مقدرا طبقا لتعامل القوى الشرائية بين الين والدولار، بلغ ٢٣٤٠٠ دولار. أى أن القدرة الشرائية ل- ٤٧٧٦٦٧ ين يابانى فى السوق اليابانية تساوى القدرة الشرائية ل- ٢٣٤٠٠ دولار فى السوق الأمريكية عام ١٩٩٧. وترتبطا على ذلك فإن سعر الصرف المثالى للعملة اليابانية يصبح ٢٠٤,١ ين يابانى لكل دولار أمريكى. وكما هو واضح يوجد فارق هائل بين هذا السعر العشالى وبين سعر الصرف الذى ساد فى المتوسط فى عام ١٩٩٧ والذي بلغ ١٢٦,٢ ين لكل دولار كما أشرنا آنفا. وحالة الين هذه مقابل الدولار ليست حالة فريدة، لأن أسواق العملات الحرة ليست حرة فى الحقيقة بل إنها تتأثر بحدود المضاربين وتدخلات البنوك المركزية التي تعكس مواقف السلطات النقدية فى البلدان التي تنتمى لها تلك البنوك، فضلا عن تأثيرها الشديد : لاشتماعات والتصورات السياسية وبعض

البورصة ويكبح نزوعها إلى عمليات المضاربة السريعة..

وحتى يتم منع التحليل فلابد من وجود ضوابط وعقوبات رادعة على شركات الوساطة والسمسرة والشركات صانعة الأسواق التي يثبت تحليلها على المستثمرين فى البورصة. ويمكن أخذ البورصة الأمريكية "وول ستريت" الصارمة كنموذج فى هذا الصدد.

أما بالنسبة لتحقيق التوازن فى البورصة لدى تحريرها فإن الشركات صانعة الأسواق هى القادرة على ذلك. ومن المعروف أن الشركة صانعة السوق هى شركة مالية تلزم بصناعة السوق بالنسبة لعدد من الشركات المدرجة فى البورصة بحيث تشتترى كل ما يطرح من أسهمها عندما ينخفض السعر إلى مستوى معين يعتبر حد التدخل بالشراء لمنع تدهورها عن هذا السعر، وتبيع الأسهم عندما يرتفع سعر السهم إلى مستوى معين يعتبر حد التدخل بالبيع لمنع الارتفاعات المبالغ فيها لأسعار الأسهم، وهذان الحدان للشراء والبيع يتسمان بالمرونة والتغير تبعاً لتغير الأوضاع المالية للشركات المدرجة فى البورصة التي تقوم الشركات صانعة السوق بصناعة السوق لها. ووجود الشركات صانعة السوق فى البورصة بشكل ضرورة لتحقيق التوازن التلقائى فيها وتخفيف التذبذبات العنيفة فى حركة أسعار الأسهم وتحقيق استقرار معتدل فى البورصة بصفة عامة. وقد وصلت البورصات العربية إلى مستوى من الرسلة يبرر تماما إنشاء شركات كسيرة صانعة للأسواق فى الأسواق الأربع الكبرى على الأقل. ففى نهاية مارس ١٩٩٩ بلغت القيمة السوقية الاجمالية للأسهم المدرجة فى بورصات السعودية ومصر والكويت والمغرب والبحرين والأردن وعمان وتونس ولبنان بالترتيب نحو ٤٣,٧، ٢٧,٣، ١٨,١، ١٤,٦، ٦,٢، ٤,١، ٢,٥، ١,٩ مليار دولار.

٣ - لا يقتضى للتحرير الاقتصادى تحريراً كاملاً بالضرورة لسعر وسوق الصرف. وإذا اعتبرنا أن سعر الصرف المثالى لأى عملة هو ذلك السعر الذى يعكس توازن القدرات الشرائية للعملات فى أسواقها، ويجعل قيمة الوحدة من عملة ما مساوية لأجزاء أو

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى

اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعى : عام

رقم العدد :

المصدر : التقرير الاستراتيجى العربى

تاريخ الصدور :

٢٠٠٠

الأضرار بالقدرة التنافسية للسلع والخدمات التى ينتجها البلد الذى يعتمد هذه السياسة التحكيمية الأسوأ عن كل ما عداها من سياسات الصرف ، لأنها تؤدي إلى تشوية التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية وهيكلا لأتهما مبنيان على أساس سعر يتحول مع الزمن إلى سعر صرف جامد وغير واقعى.

وربما يكون نظام سعر الصرف الأكثر ملائمة للدول العربية فى المرحلة الراهنة هو التعويم المدار الذى يراعى التغيرات فى توازن القدرات الشرائية بين العملة والعملات الأخرى، أو التسعير التحكمى المتغير بشكل دورى بناء على التغيرات فى المؤشرات الاقتصادية المقارنة بين كل دولة عربية والدول الأخرى التى يجرى تسعير العملات العربية إزاء عملاتها .

المعامل الفنية مثل بيع عملة ما لتحقيق الأرباح أو الشراء واسع النطاق لاقتناص الصفقات، وذلك على الرغم من أن تطورات أداء أى اقتصاد والمؤشرات المعبرة عنها تظل مهمة فى التأثير على سعر صرف أى عملة.

والخلاصة أن تحرير سعر وسوق الصرف لا يحقق السعر المثالى للمعاملات ولا يحقق أسواقا للصرف تمثل الهدف الأسمى لسوق العملات كمسوق تقوم بتسهيل الحصول على العملات المختلفة بفرض تمويل حركة التجارة الدولية للسلعية الخدمة وتحدد أسعار العملات من خلال التفاعل بين العرض والطلب المرتبطين بحركة التجارة الدولية الفعلية. لكن ذلك لا يعنى إطلاقا تحييد نظام سعر الصرف التحكمى الثابت لأنه ببساطة نظام يتسم بالجمود وانعدام الكفاءة على المدى الطويل، ويسودى إلى

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

الموضوع الفرعي : عام

المصدر : السياسة الكويتية

اسم كاتب المقال : لوس حبيقة

رقم العدد : ١١٢٠٨

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٢/١١

مميزات التفوق الاقتصادي



يقدم الدكتور لوس حبيقة ✽

■ من الضروري ان يدرس المسؤولين في الدول العربية مصادر بل اسباب التفوق الاقتصادي العربي وخصوصا الاميركي هدف هذا الدرس هو الاستفادة من التجربة الناجحة الاقتصادية الوطنية في بدايه هذا القرن الجديد مع بعض التعديلات طبعاً لتلائم اوضاعنا الناشئة ففي تقديم علمي للنمو الاقتصادي الاميركي

التواصل منذ سنة 1984 اجراه المصدر المركزي الاميركي يتبين ان كل اقسام الناتج المحلي الاجمالي نمت بشكل متواز مما يعمق فوائد هذا النمو على كل القطاعات والناظر والطبقات الشعبية ولنعرف ان اقسام الناتج تتكون من الاتفاقي على الاستهلاك C، الاستثمارات الخاصة A، الاتفاقي الحكومي G والصناعات الصافية KNE كما ان تقنيات النمو الاقتصادي الاميركي مقترنة بالفترة التي تسبقها، اي ما بين سنتي 1959 و1983 انخفضت 50 في المئة مما يدل على نجاح هذا النمو في السنوات الاخيرة. ان التفوق الاقتصادي الاميركي يطرخ تسلاوات من نواح عدة فهو ينمو بسرعة مع تضخم وبطالة منخفضتين، وبذلك يخالف 3 قواعد اقتصادية معروفة ومختبرة في الاقتصاديات الوطنية وهي: اولاً، استمرار النمو الاقتصادي القوي لفترة طويلة من الزمن لا بد وان يؤدي نظرياً وعملياً الى حدوث تضخم قوي ولكن الولايات المتحدة تنمو منذ 1995 بمعدل سنوي قدره 4 في المئة مع تضخم منخفض بفضل سياسة الفوائد الحكيمة المعتمدة من المصرف المركزي.

ثانياً، تقول النظريات الاقتصادية بان استمرار انخفاض نسبة البطالة في اوقات النمو للتواصل لا بد وان يؤدي عملياً ما اجلا الى ارتفاع في مؤشر الاسعار والادور وذلك بسبب اضطرار الشركات الى دفع ايجور عالية لاجتذاب العمال وفي الواقع ثبتت نسبة البطالة الاميركية السنة الماضية الى حدود 4,2 في المئة اي الى ادنى مستوياتها منذ 30 سنة مع ارتفاع مؤشر اسعار الاستهلاك بنسبة نصف ما كان عليه منذ 3 سنوات.

ثالثاً، تقول النظريات والتجارب العالمية بان انخفاض البطالة لا بد وان يؤدي الى انخفاض في مستوى انتاجية العامل وهذا عائد الى ذابة الشركات لتوظيف اشخاص اقل كفاءة وبكثافة كافية لادارة الشركات لتوظيفوا في المؤسسات الاثرى ولكن لواقع الاميركي يدل على ان انخفاض البطالة ترافق مع ارتفاع في انتاجية العامل التي تضاعف نموها 3 مرات في السنوات القليلة الماضية.

فهل يمكن لهذا النجاح ان يستمر ولماذا؟ ان النمو القوي وما يتبعه من تفوق اقتصادي عربي وخاصة اميركي يعني عملياً ان الفروقات تتمتع بين الدول الغنية والفقيرة خاصة عندما نعلم ان الاكثرية الساحقة من الزبائن المسكينة تترك في الدول الفقيرة. الفرد العربي سيزداد غنى مع الوقت نسبة للمواطن في الدول الاثرى مما يفرض علينا ان نعي لقومات هذا النمو ونحاول تطبيقها في دولنا العربية في اسرع وقت ممكن. الاسباب الرئيسية لانخفاض الاقتصاد العربي والاميركي بالتحديد تعود الى الامور التالية مجتمعة.

اولاً اعتماد سياسات تكنولوجية ورقابية حديثة وجيدة وتطبيقها بمهارة في الاقتصاديات الغربية فلا بد للاقتصادات العربية النامية والناشئة من اعتماد التكنولوجيا الغربية السهلة المبتكر والانتاج والدائمة للانتاجية القطاعية كما لا بد لدولنا في قطاعيها العام والخاص من ان تبدأ في المساهمة في الابداع والاختراع والتكنولوجيا للتخصص والحدود لان نمس التقدم التكنولوجي الغربي اصبح مكلفاً بفعل قوانين حماية الملكية الفكرية اما السياسات الرقابية فهي ضرورية لحماية المنافسة القطاعية وضرب الكارتلات التي تحاول ان تشكل نفسها عبر الدمج والشراء ان تعيد القوانين ضروري في عالمنا المتغير، لا لاسبى ثابت في الاقتصاد بل يجب التطور معه وربما الاشراف على التغيرات بحيث لا تصبح مضرة بالمصالح الوطنية، كما ان الشركات الغربية والاميركية تتحديا تستمر في استثمار بلوون الدولارات في رفع الانتاجية الضرورية للنمو التواصل عبر البحث والتنمية وتطوير شبكات الاتصالات والمعلوماتية والتكنولوجيا لديها هذه الاستثمارات تشكل الركيزة الاساسية للنجاح الاقتصادي المستقبلي.

ثانياً، احسنت الدول الغربية في تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية جيدة بحيث سهلت عملية استمرار النمو واداً كانت اوروبا تعاني من بطالة مرتفعة بسبب ضعف مرونة اليد العاملة اي صعوبة انتقالها من دولة الى اخرى، فلا بد لنا ان ننوه باستيعاب الاقتصاد الاميركي للعمالة الوطنية بل لكميات اضافية من المهاجرين الاتيين اليها من مختلف الدول بما فيها الأوروبية. ان حسن تطبيق السياسات المالية والنقدية، وخاصة سياسة الفوائد، كان مساهلاً بل دافعاً قوياً للنمو وساهم في احداث فائض كبير في الوازنة الاميركية لسنة 1999.

ثالثاً، وجود دولة المؤسسات في كل المجتمعات الغربية سهل دولة المواطن وحفظ كامل حقوقه ومن اهم المؤشرات لعمل دولة المؤسسات هو سهولة تأسيس شركات جديدة مما يدل ايضا على حيوية الاقتصاد وابتدائه للاستثمارات التي تخلق النمو. وتدل الاعدادات المتوافرة عالمياً لسنة 1999 ان الولايات المتحدة تبقى الدولة الاكثر اجتذاباً للشركات الجديدة بحيث تأسست فيها 8,4 شركات لكل مئة مواطن مقارنة بـ 6,8 في كندا و 5,4 في اسرائيل و 4,1 في ألمانيا و 1,8 في فرنسا و 1,6 في اليابان. ان اسباب التفوق الاميركي في هذا المضمار تعود خاصة الى وضوح الاراءات القانونية والادارية لتأسيس الشركة والى وجود اسواق مالية شفافة وقاعة تسمح للمؤسسات بتمويل مشاريعهم بسهولة وبكفاءة مقبولة نسبياً.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال : لويس حبيقة

الموضوع الفرعي : عام

رقم العدد : ١١٢٠٨

المصدر : السياسة الكويتية

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٢/١١

رابعا، حسن سير الإدارة العامة في الدول الغربية عموما بحيث تسهل حياة المواطن ولا تعقدها كما يجري في معظم الدول النامية والناشئة. ومن المعروف ان للصارف المركزية تشكل عموما مخزنا كبيرا للوظائف غير المجدية وبأجور عالية مما دفع البروفسور ستيفن هانكي من جامعة جونز هوبكنز الأميركية إلى مقارنة فعالية هذه للصارف في 50 دولة عبر احتساب نسبة الناتج الوطني الاجمالي من عدد الموظفين فيها ويتبين ان اليابان تأتي في الطليعة وبعدمها سويسرا والصين وبريطانيا والولايات المتحدة. اما الدول النامية والناشئة فتأتي بعيدة جدا كالبرازيل في المرتبة 18 وايران في المركز 36 والجزائر ومصر في المركزين 45 والـ 46 هذه المؤشرات البسيطة وربما السطحية تدل على جنية الدولة في التعامل مع مواضيع البطالة والتضخم والإصلاح الإداري الضروري ويتبين من مؤشر هانكي ان معدل التضخم في السنوات 1990 - 1997 في الدول الـ 15 الأولى لا يتعدى الـ 3 في المئة بينما يقارب هذا المعدل الـ 38 في المئة في الثلث الثاني و 97 في المئة في الثلث الأخير.

خامسا تعديل استراتيجية الشركات الغربية والأميركية في ظل العولمة وفي بداية مفاوضات الجولة التاسعة من منظمة التجارة العالمية، فالشركات الأميركية كانت تنظر في الماضي، عند تحديد سياسات انتاجها وتسويقها، فقط إلى الأسواق الداخلية. ولكنها تغيرت كثيرا واصبحت عالمية في تحديد اهدافها ووسائلها. فما يظهر إلى العلن هو ان الأميركيين يفهمون هذا الواقع الجديد ويتحضرّون له بقوة وسرعة. كما ان استثمار الشركات الأميركية بسخاء في تدريب وتعليم وتاهيل عمالها يرفع من انتايجيتها. ان نوعية العمالة هي اساس النجاح ومعها الاقتصاد القوي.

* الدكتور لويس حبيقة خبير اقتصادي ، اذ العلوم للبلدية والمصرفية في الجامعة الأميركية . بيروت.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	عام
المصطلح :	الحياة
اسم كاتب المقال :	هنري توفيق عزام
رقم العدد :	١٣٥٠٥
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/٢

التوقعات الاقتصادية للمنطقة العربية لعام ٢٠٠٠م (٢)

الدلائل تشير الى أن النمو سيكون جيداً وأفضل من عام ١٩٩٩

د. هنري توفيق عزام *

شهد عام ١٩٩٩ ثلاثة تطورات مهمة يتوقع أن يكون لها تأثيرات إيجابية في النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط هذا العام وهي:

١- ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٤٠ في المئة من متوسط ١٢,٧١ دولار لخام البرنت في عام ١٩٩٨ إلى ١٧,٩١ دولار في عام ١٩٩٩.

٢- استئناف المفاوضات بين إسرائيل من جهة وسوريا ولبنان من جهة أخرى مما زاد من إمكانية الوصول إلى اتفاقية سلام شامل في الشرق الأوسط هذا العام.

٣- الارتفاع الذي سجل في الأسواق المالية العالمية وعودة رؤوس الأموال من جميعه للاستثمار في الأسواق الناشئة.

ولا نستطيع على وجه الشكيد تصديق مسار المستقبل للاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط ولكن الدلائل تشير إلى أن النمو سيكون جيداً وأفضل من عام ١٩٩٩ لغظم دول المنطقة. غير أن هناك بعض دول هي عدم الباعين التي قد تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي هذا العام وتضمن إمكانية أن تتابع أسعار الفائدة على الدولار ارتفاعها الأمر الذي قد يجبر البنوك المركزية العربية المدعوة إلى رفع معدلات الفائدة المحلية للحد من ارتفاع أسعار صرف العملات العربية أمام الدولار. ذلك إذا ما حدث تناطؤ في نمو الاقتصاد الأمريكي بسبب ضغوط غير متوقعة في سوق الأسهم فهدد قد يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي والذي أصبح الاقتصاد الأمريكي المحرك الرئيسي له، وهذا بدوره سيضعف الزيادة في الطلب العالمي على النفط ويحد من

الارتفاع المتوقع في الأسعار. وإذا ما استمرت حالة الجفاف في المغرب وسورية واليمن، فإن هذا سيؤثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي والنمو الاقتصادي لهذه الدول، كما أن رفع العقوبات عن العراق قد تشجع له زيادة إنتاجه من النفط مما قد يؤدي إلى تراجع في أسعار النفط.

رغم التوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنسبة ٣,٨ في المئة بالأسعار الثابتة لهذا العام مقابل معدل نمو بلغ ٢,٩ في المئة في العام الماضي (جدول رقم ١). ويعتمد هذا التوقع على أن متوسط الأوبك سوف تميز زيادة بسيطة في إنتاج النفط لهذا العام بحيث لا تبقى الأسعار عند معدلات مرتفعة تزيد بكثير عن ٢٠ دولاراً للبرميل. أي بارتفاع نسبة ١١,٨ في المئة عن متوسط سعر البرميل في العام الماضي والمبالغ ١٧,٨٨ دولار. وسيعكس الارتفاع في الإنتاج وأسعار التكرور إيجابياً على قطاع النفط في دول الخليج، كما يتوقع أن تنحسب أداء الموزونات العامة، وستزيد ثقة القطاع الخاص وبالتالي سيرتفع النمو الاقتصادي لهذه الدول.

وتتفاوت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بشكل ملحوظ بين الدول العربية ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً، وسيؤدي التحسن المتوقع في النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق آسيا إلى زيادة وأردت هذه الدول من المنطقة العربية. وإذا ما حصلت تقسيمية المستعينة للشاملة المتوقعة بين العرب وإسرائيل، فإنها ستسمح على زيادة النفقات الإسرائيلية وتغطي بعض التوقعات الاقتصادية للنمو العربية

غير النفطية. وتستفيد هذه الدول أيضاً من تحسن الأوضاع الاقتصادية في الدول الخليجية من خلال زيادة صادراتها إلى دول مجلس التعاون الخليجي وارتفاع عائداتها من السياحة وتحسن الاستثمارات المباشرة وفي أسواق الأسهم لهذه الدول والقائمة من منطقة الخليج.

الاتفاق الاقتصادي لعام ٢٠٠٠

تتخذت أسعار النفط شكل غير عادي خلال العام الماضي، حيث انخفض متوسط سعر برميل خام برنت إلى ١٠,٢٥ دولار في شهر شباط عام ١٩٩٩، ثم ارتفع إلى ٢٥,٦ دولار في شهر كانون الأول لنفس العام وسجل متوسط سعر برميل النفط لعام ١٩٩٩ حوالي ١٧,٩١ دولار لخام برنت و ١٧,٤ دولار لسلة نفط أوبك مقارنة مع ١٢,٧١ دولار و ١٢,٢٨ دولار على التوالي في عام ١٩٩٨. ويلاحظ أن معدل سعر النفط لعام ١٩٩٩ عاد إلى مستوى يتراوح بين ١٥ دولاراً إلى ٢٠ دولاراً للبرميل والذي كان سائداً خلال معظم فترة التسعينيات.

ويتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ٣,٩ في المئة هذا العام مقارنة مع ٢,٩ في المئة في عام ١٩٩٩، و ٢,٥ في المئة في عام ١٩٩٨، كما أن معدلات نمو الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً قد تكون أعلى من دول مجلس التعاون الخليجي. فمن المتوقع أن تسجل دول الخليج مجتمعة معدل نمو حقيقي يبلغ ٣,٨ في المئة لهذا العام مقارنة مع ٢,٦ في المئة في عام ١٩٩٩ و ١ في المئة في عام ١٩٩٨، وسجل في

جميع دول الخليج معدلات نمو أعلى هذا العام مقارنة مع العام الماضي تتراوح بين ٣,٥ في المئة و ٤,٥ في المئة. ويتوقع أن تسجل تونس معدلات نمو جيدة تصل إلى ٦ في المئة وهي أعلى معدلات نمو في المنطقة، في حين ستحافظ سورية ولبنان والأردن على معدلات نمو متواضعة ولكنها أعلى من المعدلات التي سادت في مصر واليمن والمغرب وفلسطين والجزائر ما بين ٤ في المئة و ٤,٥ في المئة.

دول مجلس التعاون الخليجي

قام معظم دول مجلس التعاون الخليجي بخفض إنتاجه النفطي منسب تتراوح بين ٥ في المئة و ١٠ في المئة وإستفاد جميعها من ارتفاع أسعار النفط خلال العام الماضي، غير أن أثر ارتفاع أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان متواضعاً، إذ تشير التنبؤات الأولية إلى معدلات نمو حقيقي عام ١٩٩٩ حدود في المئة للمنطقة العربية السعودية و ٢ في المئة للكويت و ٣ في المئة لقطر و ٣ في المئة للصمان و في المئة لإمارات العربية المتحدة و ٤ في المئة للبحرين. وسبب ارتفاع أسعار النفط جهات معدلات النمو بالأسعار الثابتة أعلى من معدلاتها بالأسعار الجارية، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ١١,٦ في المئة لإمارات العربية المتحدة و ٨,٤ في المئة للسعودية و ٥ في المئة للكويت مقارنة مع معدلات نمو سالية في عام ١٩٩٨ بلغت ٥,٨ في المئة و ١٢,٠ في المئة و ١٦,٣ في المئة للدول الثلاث على التوالي

ين تأثير ارتفاع أسعار النفط على القطاع الخاص في الكويت قد قد محدوداً وقد يتطلب المزيد من الوقت قبل أن ينعكس بشكل واضح على النشاط الاقتصادي لهذا القطاع. كما أن الارتفاع الكبير في أسعار النفط لم يؤثر على أداء سوق الأسهم الكويتي الذي واصل تراجعها العام الماضي. وقامت الحكومة الكويتية بإتخاذ بعض الإجراءات في عام ١٩٩٩ بهدف دفع الاقتصاد نحو الانفتاح والتحرير وزيادة النشاطات الاقتصادية. غير أن التحسينات المنشودة لم تتحقق وارتفاع أسعار النفط وأثر قانون جذب المستثمر الأجنبي ووضع موضوع التنفيذ سياسة واضحة لإعادة هيكلة الاقتصاد.

وبما زالت دولة الإمارات العربية المتحدة تفتقر بشكل كبير بتطورات سوق النفط العالمي حيث أدى هبوط أسعار النفط في عام ١٩٩٨ إلى انكماش الاقتصاد الإسرائي بمعدل ٥.٨ في المئة بالأسعار الجارية وانخفاض نمو القطاعات غير النفطية لتصل إلى مستوى ٤.٧ في المئة مقارنة مع ٨.٣ في المئة في عام ١٩٩٧. وفي المقابل أدى ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٩٩ إلى تسجيل معدل

في المئة للنشاط الصناعي ٢.١ في المئة لقطاع الأشغال العامة و ٣.٩ في المئة لقطاع المرافق العامة و في المئة لقطاع البنوك و ٢.٠ في المئة لقطاع النقل والتخزين والاتصالات. وهذا يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية والتي تشكل حاليًا ٦٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض للترافج الذي سجل في قطاع النفط والبناتج نسبته ٧.٨ في المئة. ومع استقرار إنتاج النفط لهذا العام وخضوع تسعير الاستحسان الجديد التي تمنعها الحكومة السعودية فإنه يتوقع أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٠ إلى ٣.٠ في المئة ويتوقع أن تحسن الأداء الاقتصادي لدولة الكويت هذا العام، بحيث يسجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو بالأسعار الثابتة في حدود ٣.٥ في المئة مقابل نمو مقدّر بلغ ٢.٥ في المئة في عام ١٩٩٩. في حين تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل ١٦.٣ في المئة في عام ١٩٩٨. مقابل نمو مقدّر بلغ ١٩ في المئة في عام ١٩٩٩ والذي يعزى بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط. ويتوقع أن تحقق الكويت فائضاً في الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٩-٢٠٠٠ بسبب ضغط زيادة النفقات وعدم تأثرها بالارتفاع الكبير الذي سجل في أسعار النفط وتغيير الأرقام الرسمية إلى أن الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩ سجلت عجزاً قدره ١.٢ بليون دينار كويتي (١.١ بليون دولار) أقل من العجز المتوقع في ميزانية هذا العام والبالغ ١.٩ بليون دينار كويتي (٦.٣ بليون دولار).

٩.١ بليون ريال سعودي (٢.٤ بليون دولار). ويهدد يكون عجز الموازنة المتوقع هذا العام ٢٨ بليون ريال سعودي (٧.٥ بليون دولار). مقارنة مع عجز محلي بلغ ٢٤ بليون ريال سعودي (٩ ملايين دولار) في عام ١٩٩٩. وسجل عجز الموازنة ما نسبته ٦.٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٩ مقارنة مع ٩.٦ في المئة لعام ١٩٩٨ حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام ١٩٩٩ بمعدل ٨.٤ في المئة ليصل إلى ٥١٩.٧ بليون ريال سعودي (١٣٨ بليون دولار). وستنخفض نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام لتصل إلى ٢.٢ في المئة حيث يتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ٥٥٠ بليون ريال سعودي (١٤٤ بليون دولار). ويتم تغطية عجز الموازنة في العادة من خلال الاقتراض الداخلي. فقد أدى عجز الموازنة لعام ١٩٩٩ والبالغ ٣٩ بليون ريال سعودي إلى زيادة رصيد الدين الداخلي ليصل إلى ٥٤٠ بليون ريال سعودي (١٤٤ بليون دولار) أو ما يعادل ١٠.٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وبإضافة عجز الموازنة المتوقع لهذا العام والبالغ ٢٨ بليون ريال سعودي سيرتفع رصيد الدين الداخلي إلى ٥٦٨ بليون ريال سعودي (١٥١ بليون دولار) وستصل نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠.٥ في المئة. وتشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نما بنسبة ٢ في المئة في عام ١٩٩٩ مقارنة مع ١.٦ في المئة لعام ١٩٩٨. ويصود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى ارتفاع النفقات العامة وزيادة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص الذي حقق نمواً قدر نسبته ٣ في المئة بالأسعار الجارية أو ما يعادل ٢.٥ في المئة بالأسعار الثابتة. وبلغ النمو بالأسعار الجارية ٦

وهي المملكة العربية السعودية. قمرت موازنة الدولة لعام ٢٠٠٠ زيادة في الإيرادات بنسبة ٦.٨ في المئة، وارتفاعاً في النفقات بنسبة ٢.٢ في المئة وانخفاض العجز بنسبة ١٧.٦ في المئة مقارنة مع الأرقام الفعلية لعام ١٩٩٩ (جسول ٣). وتتكون الإيرادات لعام ٢٠٠٠ والبالغة ١٥٧ بليون ريال سعودي (٤١.٩ بليون دولار) من ١٠٩ بليون ريال سعودي (٢٩.١ بليون دولار) إيرادات نفطية و ٤٧ بليون ريال سعودي (١٢.٥ بليون دولار) إيرادات غير نفطية. ويبدو أنه قد تم تفسير الإيرادات النفطية بإفراطاً أن سعر برميل النفط الخام السعودي سيبلغ ١٦ دولاراً (ما يعادل ١٧.٥ دولار لبرميل خام برنت)، على أن يستنفذ حوالي ٧.٦ مليون برميل نفطية تكلفة انتاجه، وبالتالي سيذهب ١٤ دولاراً لكل برميل نفط مصدّر إلى الخزينة العامة. تنتج حوالي ٨.٢ مليون برميل يوميا (٧.٦ مليون برميل يوميا نفط خام وحوالي ٦٠٠ ألف برميل يوميا غاز طبيعي) يخصص منها ٢.٥ مليون برميل يوميا للاستهلاك المحلي ولتأمين عقد الدفاع للمير مع شركات بريطانية (الهيامة) وبعض المشاريع الأخرى ويتم تصدير الباقي والبالغ ٥.٧ مليون برميل يوميا. لذلك فإن عائدات الصادرات النفطية لعام ٢٠٠٠ ستبلغ ٢٩.١ بليون دولار (٣٥ بليون برميل يوميا - ٣١٥ يوم - ١٤ دولار للبرميل) وهي قيمة الإيرادات النفطية للمرة في موازنة عام ٢٠٠٠. ويتوقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية في موازنة هذا العام بشكل متواضع بسبب زيادة الرسوم على بعض السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة والتي ابتداء تطبيقها في شهر آذار لعام ١٩٩٩. وبلغت النفقات المتوقعة في موازنة هذا العام ١٨٥ بليون ريال سعودي (٤٩.٣ بليون دولار) مقابل نفقات مقدّرها ١٨١ بليون ريال سعودي (٤٨.٢ بليون دولار) في عام ١٩٩٩. أي بارتفاع نسبته ٢.٢ في المئة. وتستحوذ النفقات الجارية والتي تشمل الأجور وفوائد الدين العام والموا التي تستثمرها الدولة على معظم النفقات العامة. في حين قدرت النفقات الرأسمالية بمبلغ

وارتفع النمو بالأسعار الثابتة بنسبة ٢,٥ في المئة في العام نفسه بسبب زيادة إنتاج الغاز الطبيعي ونمو القطاعات غير النفطية. وتشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع أسعار الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٣ في المئة في عام ١٩٩٩ بسبب زيادة إنتاج الغاز الطبيعي والإداء القوي للقطاعات الإنشائية والمرافق العامة والبنوك التي تمكنت مجتمعة من تعويض التراجع في إنتاج النفط واستنفاد قطر في عام ٢٠٠٠ من ارتفاع إنتاج النفط والغاز إلى جانب الأداء القوي للقطاعات الاقتصادية الأخرى الأمر الذي سيرفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى ٤,٥ في المئة وهو أعلى معدلات النمو المتوقعة في دول مجلس التعاون الخليجي هذا العام وفي البحرين، تظهر الأرقام الرسمية أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما بالأسعار الثابتة بنسبة ٤,٨ في المئة في عام ١٩٩٨ و ٣,١ في المئة لعام ١٩٩٧، في حين يقدر النمو بنسبة ٤,٥ في المئة في عام ١٩٩٩. المحديرون لم تخلف انتاجها من النفط العام الماضي حيث أنها ليست عضواً في منظمة الأوبك، واستمرت في الاتفاق على مشاريع البنية التحتية، وركزت على تشجيع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل للقوى العاملة الوطنية. وحقت قطاعات السياحة والبنوك والاتصالات إنجازات جيدة، خصوصاً في النصف الثاني من عام ١٩٩٩. وعلى الصعيد المالي كان ارتفاع أسعار النفط أثره الإيجابي حيث زاد الاتفاق الحكومي وانخفض العجز في الميزانية العامة والميزان التجاري. ويتوقع أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة هذا العام إلى حدود ٤ في المئة، أي أقل بقليل من معدل النمو المستهدف من قبل الحكومة البحرينية للعام ٢٠٠٠-٢٠٠١ والذي هو في حدود ٥ في المئة

وفي سلطنة عُمان، أظهرت موازنة قبول لعام ٢٠٠٠ ارتفاعاً في النفقات المتوقعة بنسبة ١٣ في المئة لتصل إلى ٢,٤٤ بليون ريال عُمانى (٢,٦١ بليون دولار)، وقدرت الإيرادات بمبلغ ٢,٠٩ بليون ريال عُمانى (٥,٣٦ بليون دولار) أي بزيادة نسبها ٣٧ في المئة عن العام الماضي، ستأتي معظمها من تخمين أسعار النفط. ويعتمد في تقدير الإيرادات على سعر منخفض لبرميل النفط العُماني الشام بلغ ١٤,٥ دولار مقارنة مع السعر الفعلي المتحقق في عام ١٩٩٩ والبالغ ١٦,١ دولار للبرميل. أما عجز الموازنة يتوقع أن ينخفض بنسبة ٤٥ في المئة ليصل إلى ٣٩٩ مليون ريال عُمانى (٨٩٥ مليون دولار). وسيتم تحويل الإيرادات المتوقعة التي تزيد عن النفقات المتوقعة في الميزانية إلى الاحتياطات بدلاً من استخدامها لتغطية عجز الموازنة على غرار ما فعل به في عام ١٩٩٩.

ويبدو أن يكون الناتج المحلي الإجمالي لعُمان قد سجل نموًا بالأسعار الثابتة بمعدل ٣,٥ في المئة في عام ١٩٩٩ مع ٢,٩ في المئة لعام ١٩٩٨، حيث خففت عُمان انتاجها النفطية في عام ١٩٩٩ بشكل هامشي كونها خارج منظمة الأوبك، وسماحت الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة على نطاق واسع في تنظيم دور القطاع الخاص، وتم تقليص معدلات التضارب على السلع الكمالية والسيارات إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٩٨ أي قبل انهيار أسعار النفط وشاركت الحكومة إلى أنه لن يكون هناك زيادات أخرى على قساسة الضريبة. وإذا ما أخذنا بالاعتبار ارتفاع إنتاج النفط العُماني المتوقع هذا العام وتبين الدولة موازنة توسعية وافتتاح واحد من أكبر مشاريع تصدير الغاز في المنطقة والذي يقدر أن تصل إيراداته السنوية إلى بليون دولار فإن ذلك كله سيساعد على تحقيق معدل نمو بالأسعار الثابتة في عام ٢٠٠٠ عند حدود ٥ في المئة.

وفي قطر، تراجع إنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٧,٤ في المئة في عام ١٩٩٨ في حين تعد القطاعات غير النفطية بنسبة ١,٣ في المئة.

وتجارة وإنشاءات وبنوك وصناعة وغيرها الانخفاض الذي سجل في قطاع النفط بسبب التراجع في الإنتاج. وبلاغة تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية لدولة الإمارات نتيجة للزيادة الكبيرة المتحققة في أسعار النفط الخام الماضي، فالإيرادات العامة ارتفعت وعجز الموازنة قلص والميزان التجاري سجل فائضاً أعلى وصل إلى ١٣,٤ بليون درهم مقابل ٣,٥ بليون درهم عام ١٩٩٨. أما القطاع الخاص فإنه لم يشعر بالتأثير الكامل لارتفاع أسعار النفط لأن موازنة عام ١٩٩٩ كانت متحفظة، إذ أنها وضعت قبل خمس أسعار النفط الذي بدأ في شهر آذار العام الماضي. ويتوقع أن تكون الموازنة لهذا العام توسعية بشكل أكبر إلى جانب محس أداء القطاع الخاص وارتفاع إنتاج النفط وبالتالي يتصور أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في حدود ٧,١ في المئة والأسعار الثابتة بمعدل ٤,٥ في المئة في عام ٢٠٠٠.

نمو بالأسعار الجارية للناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ١١ في المئة في حين كانت الزيادة للناتج المحلي للقطاعات غير النفطية في حدود ٣,٤ في المئة. وبصعب تقييم أداء الاقتصاد الإماراتي بالأسعار الثابتة الفرق الشاسع بين أرقام التضخم الرسمية وغير الرسمية، فالأولى تشير إلى أن معدل التضخم يقدر بحوالي ٢,١ في المئة في عام ١٩٩٨ في حين أن الأرقام غير الرسمية تقدر معدل التضخم بحوالي ٥ في المئة لنفس العام واعتماداً على الأرقام الرسمية، فإن اقتصاد دولة الإمارات تراجع في عام ١٩٩٨ بمعدل ١ في المئة بالأسعار الثابتة. وقدر معدل النمو الحقيقي لعام ١٩٩٩ بحوالي ١ في المئة، حيث حقق معدل نمو القطاعات غير النفطية من سيادة

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	عام
المصدر :	الحياة
اسم كاتب المقال :	هنري توفيق عزرا
رقم العدد :	١٣٥٠٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/٤

التوقعات الاقتصادية للمنطقة العربية لعام ٢٠٠٠ (٢ من ٢)

تأثير السلام الشامل في النمو للدول العربية ذات

الاقتصاديات الأكثر تنوعاً

د. هنري توفيق عزرا *

وكان أمام السلطات المصرية عدد من الخيارات لمعالجة هذا الوضع مثل استخدام الاحتياطات الأجنبية، ورفع أسعار الفائدة على الجنيه المصري، والافتراض من الأسواق الدولية، والإسراع في برنامج الخصخصة لجذب رؤوس الأموال من الخارج، أو تخفيض سعر صرف الجنيه المصري لاستعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق الصرف. غير أن السلطات اختارت اتباع سياسة الحد من الاستيراد والضغط على الصرافة لتقليص الطلب على العملات الأجنبية الأمر الذي خلق بلبلة وتقليصاً في المحرور من العملات الأجنبية وجعل المستثمرين الأجانب ولطيفين يتساقطون حول مدى التزام السلطات بالإصلاحات الداعية في تحرير الأسواق.

غير أنه مع ارتفاع أسعار النفط في الفصل الثاني من عام ١٩٩٩ والورود السياحي الجيد الذي شهدته البلاد أمام الماضي والنجاح في ضبط المستوردات وقيام البنك المركزي ولو متأخراً ببيع الدولار في سوق الصرف إضافة إلى تشكيل حكومة جديدة، كل هذا أدى إلى تخفيض الضغط على الجنيه المصري. ومع وازعاج معدل التضخم إلى أقل من ٤٪ وتحسين الثقة لدى القطاع الخاص عاد الاستثمار إلى السوق المصري وانعكس ذلك إيجابياً على سوق الأسهم. غير أن ارتفاع أسعار الفائدة على الجنيه والتي وصلت مؤخراً إلى ١٧٪ قد تحد من الارتفاع في معدلات النمو هذا العام إذ لا يتوقع لانتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أن ينمو أكثر من ٨.٥٪ لعام ٢٠٠٠. ومع أن احتياطات العملات الأجنبية قد تراجعت العام الماضي إلا أنها ما زالت مرتفعة عند حدود ١٦.٤ بليون دولار وهي نظمي مستوردات لأحد عشر شهراً. ويتوقع ارتفاع أسعار الفائدة المباشرة وغير المباشرة التي ستؤثر دعماً إضافياً للنمو الاقتصادي وتساعد على دعم الجنيه المصري في سوق الصرف.

دول عربية أخرى وإشغالاً في مصر وتشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٥.٧٪ في عام ١٩٩٩ وهو ذات أعلى معدل نمو في المنطقة العربية بعد تونس ويصل حوالي ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني البالغ ٢.١٪. ولقد كانت معدلات النمو بالأسعار الثابتة قد وصلت إلى ٥.٢٪ في عام ١٩٩٨ و ٤.٩٪ في عام ١٩٩٧. ويصود الفصل في هذا الأداء الجيد لبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي تم تنفيذه بنجاح منذ عام ١٩٩١ برعاية صندوق النقد الدولي. وسجل الحساب الجاري منذ بداية التسعينات فائضاً مما أدى إلى زيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية لأكثر من ٢٠ بليون دولار في عام ١٩٩٨. وبدأت المشاكل خلال السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٩ إذ ظهر العجز من جديد في الحساب الجاري ووصل إلى أكثر من ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بسبب تراجع الدخل من السياحة وهبوط أسعار النفط والارتفاع الكبير في سعر الجنيه للمستوردات الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الطلب على الدولار في أسواق الصرف وتدهور بعض الضغوطات على سعر صرف الجنيه المصري ليرتفع بالمواز.

السياحي التي تمت حتى الآن بين دول المنطقة فشلت على أرض الواقع وما يزال النشاط السياحي الاقتصادي يعاني من الصعوبات. وفيما يتسارع لبنان فإن الاستثمار في إسرائيل من الجنوب سيقتصر لقطاع السياحي عاكفونه بسرعة وسيمنع بقوة استعادة حصته في الاقتصاد اللبناني التي كانت قبل الحرب. ويتصير دول الشرق الأوسط من أكثر أسواق السلع في العالم سواء بالارتفاع للمنطقة أو كتنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول فإنزاع العربي الإسرائيلي أدى إلى توجيه جزء كبير من دخل المنطقة لأمور التسليح بدلاً من صرفها على متطلبات التنمية الاقتصادية. فإذا ما استتب السلاي ستستطيع عنها كافة دول المنطقة من تخفيض الإنفاق العسكري وتحصيل الموارد الضخمة التي كانت تصرف على السلاح لصالح متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى من تلك التي يمكن تحقيقها في ظل حالة العداء.

إن الوصول إلى السلام الشامل في الشرق الأوسط سيمنع التجمّع للدول على تقسيم الدعم الاقتصادي لدول المنطقة وزيادة المساعدات المالية خلال الفترة الانتقالية سواء عن طريق تخفيض الديون الخارجية أو تقديم الإعانات المباشرة وزيادة التمويل المقدم من قبل مؤسسات التنمية الإقليمية. كذلك توفير الدعم للقطاع الخاص بإيجاد دوره الريادي في عملية النمو الاقتصادي. ولا يكون أحد شروط توقيع اتفاقية سلام شامل حصول الأطراف المعنية على مساعدات مالية ضخمة من الدول الكبرى.

■ إن إستخدام مفاوضات السلام بين إسرائيل من جهة وسورية ولبنان من جهة أخرى أعطى أملاً لإمكانية الوصول إلى اتفاقية سلام شامل في القريب العاجل. وسيمنع هذا التطور الاستقرار في المنطقة وسيلتزم مخاطر الاستثمار ويشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية ويخفف الإنفاق العسكري ويخفف قطاع السياحة. وسيؤدي هذا كله بالتالي إلى تحسين ظروف النمو الاقتصادي لدول غرب آسيا.

وإذا تحقق السلام الشامل، سارتفع عنها الاستثمار في العديد من القطاعات الاقتصادية خصوصاً في دول المنطقة التي تتميز ببيئة استثمارية مواتية. وسيلفتن المستثمرون المحليون والدوليون فرص الاستثمار في أسواق الأسهم ذات الأسعار المنخفضة في كل من لبنان والأردن ومصر ولبنان. وتعتبر الأسهم المصرية والأردنية مقبلة باقاً من قمتها إذ إن سعر سهم السهم إلى عائلته في عام ٢٠٠٠ لا يتوقع أن يزيد عن ١٠ للأسهم المصرية و١٣ للأسهم الأردنية. وسيكون قطاع السياحة من أكثر القطاعات استفادة من السلام الشامل إذ أنه يتأثر بشكل كبير بالاستقرار السياسي في المنطقة. فبالإضافة إلى الشرق الأوسط تزخر بالعديد من الأماكن التاريخية والبيئية والطبيعية ذات الجذب السياحي والتي يمكن أن تصبح واحدة من أعظم المناطق السياحية في العالم شريطة توفر السلام الشامل والدائم. ويحاول دول المنطقة في هذا المجال وتقديم التسهيلات اللازمة لضمان سهولة التنقل عبر الحدود ومحاولات التعاون

في الضفة الغربية وقطاع غزة، أقرت مفاوضات المحلّي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسبة ٣/٥ في عام ١٩٩٨ و ٣/٥ في عام ١٩٩٩ وفي أقل من معدل نمو السكان المصانع ٧٤٪ واستثمر الاقتصاد الفلسطيني في عام ١٩٩٩ من افتتاح المطار الدولي في غزة ومن تحسين قطاع الاتصالات وارتفاع حجم الاستثمار وزيادة الجزء الأكبر من التحسين الاقتصادي يعود إلى النمو الذي سجله قطاع السياحة وعدم قيام الإسرائيليين بإغلاق الضفة الغربية والقطاع خلال عام ١٩٩٩ مقارنة بأكثر من ١٨ يوم إغلاق خلال عام ١٩٩٧ و ١٥ يوم إغلاق في عام ١٩٩٨. هذا ويتوقع أن يصل النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٪.

وفي شمال إفريقيا، يقدر أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي بالأسعار الثابتة من ٢/٠ في عام ١٩٩٩ إلى ٦/٦ في عام ٢٠٠٠، وسوف يؤدي ارتفاع الطلب الخارجي خاصة من دول الاتحاد الأوروبي التي تشكل السوق الرئيسي لتصامير المغرب وتونس، والتوقعات بتحسن أسواق النفط والغاز للجزائر، إلى تحسين النمو الاقتصادي لعام ٢٠٠٠.

في المغرب، أقر نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسبة ٢/٠ في عام ١٩٩٩ مقارنة مع ٦/٣ لعام ١٩٩٨، ويعود ذلك إلى حالة الجفاف التي سادت البلاد العام الماضي وتراجع الاستثمارات الأجنبية، ويقدر أن يبلغ النمو الحقيقي ٤٪ هذا العام حسب توقع موسم زراعي جيد وتحسن النشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى.

وفي تونس، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أكبر معدل نمو في المنطقة بلغ ٦/٢ في العام الماضي مقابل ٥/٥ في عام ١٩٩٨، ويعود هذا الأداء الجيد إلى الاستقرار الاقتصادي الذي تستمتع به تونس، معد الاستثمارات الأجنبية، وتحسين البنية التحتية التي تشرف عليه صندوق النقد الدولي، ويتوقع أن يصل النمو هذا العام إلى ٦٪ وأن تتنامى قطاعات السياحة والصناعة وتحسين المحرارة.

وفي الجزائر، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسبة ٢/٨ في عام ١٩٩٩ مقارنة مع ٤٪ لعام ١٩٩٨، ودفع إلى

وفي سورية، تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسبة ٦/٤ في عام ١٩٩٩ مقابل تراجع نسبه ٥/٥ في عام ١٩٩٨، حيث أضعف الطلب المحلي وعدم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة

وأضعف الاستثمار الخاص إلى تماثل النمو خلال السنوات القليلة الماضية فالإنتاج الزراعي انخفض بنسبة ٣٠٪ في عام ١٩٩٩، أما البعده الخاص الذي يشكل ٦٠٪ من الصادرات السورية فتأثرت الناتج المحلي الإجمالي فقد سجل تراجعاً في الإنتاج ليصل إلى ٥٥٠ ألف برميل في عام ١٩٩٩ مقارنة مع أعلى مستوى وصل إليه وهو ٦١٢ ألف برميل يومياً في عام ١٩٩٧، ويقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٧٪ لعام ٢٠٠٠ بسبب توقع موسم زراعي جيد وارتفاع إنتاج الغاز وتوقعات السلام في المنطقة والتمو الاقتصادي في منطقة الخليج العربي.

وفي اليمن، وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى ٤/٢ في عام ١٩٩٩ مقارنة مع ٣/٢ عام ١٩٩٨، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة إنتاج النفط بنسبة ٥/٥ كما أن الارتفاع الكبير في أسعار النفط والإيرادات النفطية أدى إلى زيادة الإنفاق العام مما ساعد في تسريع نمو كافة القطاعات الاقتصادية. في حين الترت التحصن على السياسات التي قام بها القطاع السياحي وعلى تدفق الاستثمارات الأجنبية مباشرة وأضعفت توقعات النمو الاقتصادي لعام ٢٠٠٠.

وفي لبنان، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انكماشاً بنسبته ٢٪ في العام الماضي بسبب ارتفاع الضرائب وانخفاض الاستثمارات الأجنبية وضعف الطلب المحلي مقابل نمو بلغ ٢٪ في عام ١٩٩٨ و ٤٪ في عام ١٩٩٧، ويغاني لبنان من عجز كبير ومستواصل في الموازنة العامة أدى إلى ارتفاع مديونية الداخلية والخارجية ولقد وصلت

نسبة عجز الموازنة إلى النفقات العامة إلى ٤٢٪ في عام ١٩٩٩ وفي أعلى من النسبة المستهدفة والمساغة ٦٠٪، وارتفع الدين العام بنسبة ١٦٪ ليصل إلى ٢٠ بليون دولار أو ما يعادل ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كذلك تمت المديونية الخارجية بنسبة ٣٠٪ لتصل إلى ٥ بليون دولار.

وتهدف خطة التخصيص الاقتصادي والمالي الخمسية إلى تخفيض نسبة العجز إلى النفقات في موازنة عام ٢٠٠٠ إلى ٣٪ وتقليص نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود ٥٪ عام ٢٠٠٠ مقارنة مع ١٢٪ العام الماضي، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من البرامج لتعزيز الإيرادات تشمل الخصخصة إضافة إلى سياسة خفض النفقات الخاصة للدولة، إن عقد اتفاقية سلام بين إسرائيل من جهة وبين سورية ولبنان من جهة أخرى والانسحاب الإسرائيلي من الشريط المحتل في الجنوب اللبناني سيساعد على تحسين مناخ الاستثمار في لبنان ويتجه على زيادة الخلفات الرأسمالية من الخارج، ويتوقع أن يكون قطاع السياحة أكثر المستفيدين من عملية السلام إذ أن الاستقرار سيعرف من عدد السياح إلى ١٢ مليون سائح خلال العام أو عامين مقارنة مع ٧٠٠ ألف سائح في عام ١٩٩٩، وستستفيد أيضاً قطاع المصانع التي تعاني من الركود خلال العامين الماضيين مع ارتفاع الطلب على السلع الجديدة من قبل العرب والمغتربين غور المحسنين، ويتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسبة ٢٠٠٠ لعام ٢٠٠٠ وقد يرتفع إلى ٤ في ظل ظروف اقتصادية مؤاتية وسياسات نقدية توسعية.

وفي الأردن، انت الظروف الخارجية غير المؤاتية التي واجهتها البلاد مثل استمرار الحصار المفروض على العراق وصعوبة التصدير إلى السوق الفلسطيني وحالة الجفاف التي شهدتها المنطقة، إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة تقرباً من ٢٪ لعام ١٩٩٩ بعد أن كان في حدود ٢٪ لعام ١٩٩٨ و ٣٪ لعام ١٩٩٧، وهذه النسبة هي أقل من معدل النمو السكاني البالغ ٣٠٪ وسجل العام الماضي ارتفاعاً ملحوظاً للاستثمار في قطاع السياحة وبسبب الأزمة لندما إلى الإصلاحات الاقتصادية لتلبية متطلبات منظمة التجارة العالمية (WTO) التي انضم إليها رسمياً في بداية هذا العام. غير أن الانخفاض الذي سجل في الإنتاج الزراعي بسبب حالة الجفاف ووجود فائض العرض في قطاع الغلات أدى إلى ضعف النمو العام الماضي، ولقد قام البنك المركزي الذي ارتفعت احتياطياته من العملات الأجنبية إلى ٢ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٩ بتخفيض أسعار الفائدة على ودائع البنك بمقدار ٣٪ وذلك لإعطاء قوة دفع إضافية للنشاط الاقتصادي في البلاد.

ويعد الأردن آملاً كبيرة على الاستقرار المرتبط بالسلام الاقتصادي لتحقيق الانعاش الاقتصادي، ومع أن النمو المتوقع في المستقبل القريب يبدو محدوداً إلا أنه على المدى المتوسط الأوضاع تبدو أفضل، ويتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نسبة نمو جيداً ٢٪ لعام ٢٠٠٠ و ٣/٥ للسنة اللاحقة من ضمن الظروف الإيجابية، وسيزيد الوصول إلى إشفاقية سلام في المنطقة إلى تحسن أداء قطاع السياحة وزيادة التصدير لسوق الفلسطيني الذي يقدر حجمه بثلاثة مليارات دولار، وهذا السوق يعتبر إمداداً طبيعياً للسوق الأردني، غير أن إسرائيل تحتكر معظم التصدير له وبسبب التبعيض الأردن أخذ المستثمرين يترددون في تنفق الاستثمار الأجنبي بسبب تورط القوى العاملة المؤهلة والمخاطر الاستثماري الجذاب.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال : هنري توفيق عزام

الموضوع الفرعي : عام

رقم العدد : ١٣٥٠٧

المصدر : الحياة

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/٤

يجل معدل النمو هذا العام الى
٤ : عاكسة لارتفاع اسعار وامتاع
النقد وتحسين الأوضاع
الاجتماعية والسياسية والأمنية
في البلاد والتي ستجذب المزيد
من التدفقات الرأسمالية

خاتمة

تقف دول منطقة الشرق
الوسط وشمال افريقيا اليوم على
اعتاب الفية جديدة لتواجه
تحديات إقتصادية كبيرة على
المستويين الإقليمي والوطني
وينتوقع أن تشابع دول مجلس
التعاون الخليجي ندوها المضطرر
في عام ٢٠٠٠، ولكن لا بد لهذه
الدول من معالجة الاختلالات
المالية القائمة وتنويع مصادر
الدخل لديها والسير قيدا في
الإصلاحات الإقتصادية لقد تم
التركيز في السنوات القليلة
الماضية على ضغط الإنفاق العام
عن طريق الحد من المصروفات
على المشاريع بدلا من تخفيض
بنود الإنفاق الجاري مثل الأجور
وفوائد الدين العام ومخصصات
الاتفاق العسكري وبإستثناء
بعض الحالات مما زالت
الخصخصة في المنطقة تسير
بشكل بطيء بسبب عدم وجود
أسواق رأسمالية متطورة إشالة
الى التوجهات السياسية التي
مازال بعضها رافقا للتغيير ولقد
أصبح ضروريا اليوم إعادة رسم
خريطة جديدة لمستقبل الاقتصاد
الخليجي

وإذا تحقق السهم الشامل
والعادل هذا العام فإنه سيمنح
على تنفيذ العديد من الإصلاحات
الاقتصادية التي طال إنتظارها
في سورية وسيتم تسريع عملية
إعادة هيكلة الإقتصاد التي بدأت
في كل من لبنان ومصر والأردن.
وسيساعد الاستقرار السياسي في
المنطقة في إطلاق عملية التنمية
بشكل قوي ولكن لا بد من دعم هذه
العملية عن طريق تطوير البنى
الاقتصادية وتحسين البنية
الخارجية، وخلق بيئة قانونية
مستقرة وشفافة وتقوية القطاع
المالي وتغيير دور الحكومة من
«لاعب» مهيم على الإقتصاد إلى
حكم، منظم في سوق تنافسي
وعلى الدول العربية إدخال
بعض الإصلاحات السياسية
ووضع الضوابط والمعايير التي
تتوافق مع التوجهات الإقتصادية
والدولية والثقافية لهذه الدول
وإذا نفي القطاع الخاص ليقوم
بدور أكبر في تحمل المسؤولية
الاقتصادية فإنه يجب أن يمتلك
الحق في المشاركة في القرار
لسياسي وأن تؤخذ آراؤه
صالحه بعين الاعتبار.

• كبير الاقتصاديين المص
المتشب في مجموعة الشرق الأوسط
للاستشار

تطور الناتج الخام للمملكة العربية السعودية : ١٩٩٨-٢٠٠٠				
البيان	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	مصدر التغير %
في	نظري	نظري	مؤازرة	١٩٩٩-٢٠٠٠
إجمالي الإيرادات	١١٣	١١٧	١٢٧	١٠,٨
إيرادات نظمية	٩٨	١٠٠	١٠٩	١٠
إيرادات غير نظمية	١٥	١٧	١٨	٢
التكاليف المنخفضة	١٨٩	١٨١	١٨٥	٢
نظمت حارة	١٦٨	١٧٥	١٧٥	٥
نظمت رأسمالية	٢٠	١٢	٩	٢٣
غير كوتزرة	٤٦	٢١	٢٨	٦
إنتاج المحلي الإجمالي	٢٧٩	٢٩٩	٣١٩	٦
مصدر التغير الى الناتج المحلي الإجمالي	١٦	٦	٢٥	٢

أصدر عن لؤي التوفيق عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني ٢ كانون أول ١٩٩٩
• نسبة التغير من أرقام نظمية و أرقام مؤازرة

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
 الموضوع الفرعي : عام
 المؤلف : الحياة
 اسم كاتب المقال : هنري توفيق عزام
 رقم العدد : ١٣٥٠٧
 تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/٤

الجدول رقم ١

النتائج المحلي الإجمالي (بأسعار ١٩٩٦) ونمو هذا الناتج للأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٠ (ببلايين الدولارات وبالنسب المئوية)

الدولة/ المنطقة	النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي (بمليون دولار)				معدل النمو الحقيقي			
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣
البحرين	٦,١٠	٦,٢٩	٦,٥٩	٦,٨٩	٧,١٦	٣,١	١,٨	٤,٠
الكويت	٣٠,١٠	٣١,٤٦	٣٠,٨٩	٣١,٦٦	٣٢,٧٧	٢,٨	١,٨	٢,٥
عمان	١٨,٧٨	١٦,٦٦	١٦,٧٣	١٧,٣١	١٨,٠١	٦,٤	٢,٩	٣,٥
قطر	٩,٠٦	١٠,٠١	١٠,٢٦	١٠,٥٧	١١,٠٥	١٠,٥	٢,٥	٤,٥
المملكة العربية السعودية	١١٦,١٠	١٤٤,٩١	١٤٧,٢٢	١٥٠,١٧	١٥٥,٤٢	٧,٧	١,٦	٢,٥
الإمارات العربية المتحدة	٤٨,٠٠	٤٨,٩٦	٤٨,٩٦	٥٠,٩٢	٥٢,٢١	٢,٠	١,٠	٤,٥
دول مجلس التعاون الخليجي	٢٥٠,١٤	٢٥٧,٨٨	٢٦٠,٦٦	٢٦٧,٥٣	٢٧٧,٦١	٢,٩	١,١	٢,٨
مصر	٦٧,٦٠	٧٠,٩١	٧١,٦٧	٧٨,٩٢	٨٢,٤٨	٤,٩	٥,٣	٤,٥
الأردن	٦,٦٤	٦,٧٣	٦,٨٧	٦,٩٤	٧,٠٨	١,٢	٢,٢	١,٠
لبنان	١٣,٢٨	١٣,٨١	١٤,١٢	١٣,٩٧	١٤,١٩	٤,٠	٢,٢	١,٠
سورية	١٥,٩١	١٦,١٢	١٥,٨٨	١٦,١٠	١٦,٤٢	١,٣	١,٥	١,٤
اليمن	٦,٩٥	٧,٢١	٧,٥٥	٧,٨٦	٨,٢٢	٥,٢	٣,٢	٤,٥
الخطه الغربية وقطاع غزة	٢,٨٩	٣,٩٣	٤,٠٥	٤,١٩	٤,٢٦	١,٠	٣,٠	٤,٠
الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً	١١٤,٢٧	١١٨,٨١	١٢٢,١٣	١٢٧,٩٩	١٣٢,٥٥	٤,٠	٢,٦	٢,٨
المغرب	٣٦,١٤	٣٥,٨٠	٣٨,٠٥	٣٨,١٣	٣٩,٨٤	٢,٢	٦,٢	٤,٥
تونس	١٧,٤٤	١٨,٢٨	١٩,٢٠	٢٠,٥٠	٢١,٧٣	٥,٤	٥,٠	٦,٢
الجزائر	٤٣,٢٢	٤٣,٧٨	٤٥,٥٣	٤٦,٨١	٤٨,١٨	١,٣	٤,٠	٢,٨
دول شمال افريقيا	٩٧,٣٠	٩٧,٩٦	١٠٢,٨٩	١٠٥,٤٣	١١٠,٢٥	٠,٧	٥,٠	٢,٥
تجميع الدول العربية	٤٦١,٧١	٤٧٤,٦٥	٤٨٦,٦٧	٥٠٠,٩٥	٥٢٠,٧٢	٢,٨	٢,٥	٢,٩

المصدر: الأمم المتحدة، لجنة الاقتصادية والإحصائية لعرب آسيا (اسكوا)، نظرة أولية على التطورات الاقتصادية في منطقة الاسكوا لعام ١٩٩٩.

وتقدير صندوق النقد الدولي ١٩٩٨ و ١٩٩٩

٤ تقديرنا

*** معدلات النمو الحقيقي لثلاث دول عربية في شمال افريقيا هي النتائج المحلي الإجمالي مقسماً بالعمليات للمالية

وعدا ما يطلب من قبل الناتج المحلي الإجمالي بالدولار، حيث لا يوجد معدل صرف ثابت بين عملات هذه الدول والدولار

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	عام
الصدر :	الاحرام
اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن صبرى
رقم العدد :	٤١٤٤٠
تاريخ الصدور :	٢٠٠٥/٥/٢٧

معالجة ركود ما بعد الإصلاح الاقتصادي

النامية لا يؤدى النمو إلى زيادة حجم الكلفة كثيرا ما السابح والدخل، ومع زيادة دور القطاع الخاص يحدث إعادة توزيع الدخل في صالح رجال الأعمال على حساب محدودى الدخل، وبالتالي فإن مراعاة الدولة لقواعد العدالة والإنصاف في التوزيع يؤدى إلى زيادة الفرض وليس مصدر زيادة الدخل فقط، ومن هنا تبنى أهمية شبكات الأمان الاجتماعية وبرامج تحويل الدخل وإعانات البطالة

ثالثا - أهمية تعزيز تكنولوجيا المعلومات والقدرة على المنافسة.

فلا شك أن التقدم السريع في التكنولوجيا البديوية والفرعنة والصناعات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات لها آثار عميقة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالأداء الأكثر قدرة على استيعاب التكنولوجيا هي الأكثر فرصا في اللحاق بالاندماج في الاقتصاد العالمي وحتى عولمة المنافسة وتعمير التجارة والاستثمار وتشمل التنمية الرئيسية هي القدرة على اتمام دورة الفرض الجديدة في إطار سياسة عامة للتعليم والتدريب، وهذه ليست مهمة الحكومة وحدها، ويجب أن تكون هناك سياسات لدعم القطاع الخاص ومشاركته في مجال التعليم والتدريب، فهناك طريقتان في دور رجال الأعمال، الأولى تقبل أن مسئولية رجال الأعمال الأولى هي تعليم الريع، والثانية تقول إن مسئولية رجال الأعمال الاجتماعية هي ما يوجد تعليم الريع ولا شك أن عولمة الدول العربية حاليا تستدعي قيام رجال الأعمال بجزء مهم من مسئوليتهم الاجتماعية وأيضا في التطوير الإدارى لدعم سياسات الإصلاح الاقتصادي.

تتميز حرمة سياسات الإصلاح الاقتصادي مصامير إدارية كثيرة، فمفص الانفاق على الجهاز الحكومي يتصمم حسب حجم الجهاز الحكومي، وإعادة تشكيل دور وتفويض البنية المؤسسية اللازمة للتنقل إلى اقتصاد السوق وإعمال قوى المنافسة، ولذلك لابد من:

- ١- ضغط حجم الجهاز الحكومي وتجميع السداد الإدارى
- ٢- إعادة رسم دور الجهاز الحكومي
- ٣- تنمية القومات المؤسسية اللازمة لإدارة السياسة الاقتصادية الجديدة، وإدخال سياسات المصنعة وإدارة المرافق العامة والشروعات الاستراتيجية التي مستقل تمت به الدولة

أما من الناحية القانونية، فقد بحثت الدول العربية سياسات الإصلاح بنظم تشريعية وروح سيولة الدولة والمناطق العام، وبالتالي كانت هذه القوانين إطلاقا للجنح الممكنة ومن ثم فإن روح التشريع وفرايميه هي حاسة لتغيير ما يتقدم وتنشيط السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

ويجب القول أن السياسات السابقة تختلف حجم الآثار التوزيعية السلبية لكثير السوق من الزاوية الإدارية، ويصعب على الحكومات العربية أن تستجيب لتغير ما لاقى من في الدخل القومي لصالح الفئات محدودة الدخل تمثل هذه النسبة في السعود إلى حوالي ٢٠٪

محمل القول أن غالبية الدول العربية قد بدأت في التحسين لتحسين مثل هذه السياسات، ولكن حرمة هذه السياسات للسمة بالإصلاح الهيكلي لآزمة أزمة مسئولية الكفاءة الانتاجية للاقتصاد ككل، ولآزمة زيادة كفاءة الاستثمار في لطفة العربية من جانب ثان

وفي البداية ينبغي أن نذكر هنا بين أسرى يتغلغل بالانحراف الملائات الدولية التي تتم في التنمية الاقتصادية، الدور والاندماج في الاقتصاد العالمي باعتبارها مرحلة تطور مشعب للنظام الرأسمالي، سبقت وتعدده مراحل أخرى وثالثي ربط العولمة بشرطية دولة (International Candi) التي تكبر الهيمنة وتربط الديمقراطية الاقتصادية سياسات عبر اقتصادية تسمى الاقتصاد المتسارع في العولمة الاجتماعية والثقافية والدينية مصفاة عام على العالم، وقد أثير التسليم الذي وسماولة المرة بالزحف المتسارع للدول والشرق وشماليا وكذلك تشجيع الأطفال وهو علاج معالجه بربوة وتحت

بدأت معظم الدول العربية سياسات للإصلاح والتحديث الاقتصادي في أوائل التسعينيات، بعد أن عانت اختلالات هيكلي في المتاحيات، نشأت في تراكم الديون، وتصحبه الجزء في موازين الميزانيات والميزانية العامة للدولة، والوقفة التطبيقية لعلاج هذه الاختلالات هي التسليم في الجانب الآخر من خلال خفض الانفاق الحكومي وتعديل عرض الائتمان وتخفيض مستويات الأجور الحقيقية، وتلقت معظم هذه الدول شوفا لا بأس به في هذا الإصلاح

ولكن هذه السياسة في سياسة انكسارية، ومسمنة للأجل القصير وسرعان ما تؤدي إلى الركود ونقص الاستثمارات المحلية والأجنبية، وأثارها شديدة الوطأة على الفئات محدودة الدخل وهوليس الفقراء الذين يتكفلون إلى الفئات الفقيرة مع المضي قدما في تنفيذ هذه السياسات، ويتطلب علاجيا في المدى المتوسط العمل في

الأمور، جند تمويل ترميمي من الخارج والداخل Com- Finance هذه التمويل أصبح استثمارا في شرايين الاقتصاد من جانب، وعلاج للشكالات الترتيبية عليها من جانب، وأخر واقعها السلطة لمعمل البطالة في الدول العربية في المتوسط ١٦٪ وتحتاج لمدل نمو قدره ٧٪ سنويا لتضيق هذه البطالة، ولكن معدل الانحراف لا يتجاوز ٢٢٪ في المتوسط، وذلك هو في حاجة إلى استثمارات خارجية قدرها ١٠٪ على الأقل لاستيعاب نموجات النظم الاقتصادية، ولذلك فبعد أن نسي في الإنكسار لاحتذاء هذه الأنوال، ولذا رأينا أن ١٦ دور عربية أصدرت قوانين لتشجيع تدفق الاستثمارات الخارجية إليها ومصلحتها

ثالثا: ينبغي لمدى في استكمال الإصلاح الاقتصادي بإصلاح هيكلي ولا تبنى بالإصلاح الهيكلي محور تعزيز التجارة وتعمير الاستثمار والاقتصاد، وعدم تعامل الدولة في الجاه المرض والطب، والإصلاح التشريعي وإصلاحات نظام الحرف، يجب، بل نشي به تنمية الموارد البشرية ومعالجة البطالة، والإصلاح في توزيع عوائد الإصلاح وتعزيز تكنولوجيا المعلومات والقدرة على المنافسة وأخيرا الإصلاح الإدارى والقانوني في خضم الإصلاح الاقتصادي، وستتلاقى هذه السياسات على التوالى

أولا: تنمية الموارد البشرية

تتمى تنمية البشرية لتحسين في نوعية السكان من خلال التعليم والصحة والتغذية والإسكان والأمان الاجتماعي وتربية المواطنين الأساسية، ومن المفترض أن تكون نوعية رأس المال البشري أمر ضروري لتحقيق كفاءة وعمرها، ويتطلب تحسين المعاملات الخارج في الدول النامية، توفير قوة عمل ماهرة تفرع غالبا وتشير التحدي إلى أن ربع مسئولية الفقرة يجب أن يتم من خلال توفير فرص أفضل للخدمات الأساسية، وهي أضع وسيلة لتخفيض التفاضل في الدخل، وتعتمد قدرة الدولة على تحسين الوضع البشري على مدى توافر الموارد المالية وعلى التخصصات الأفضل للموارد بين القطاعات وعلى تقديم البقية للفئات المستهدفة التي تحتاج لمعاونة الحكومة ولا شك أن استيعاب السلام في الطرد يمكن من تحويل جزء من الانفاق العسكري إلى تنمية الموارد البشرية، حيث يوفر مقدرة الانفاق العسكري للدول غير المتوازنة بـ ١٥٪ من الناتج القومي الإجمالي في حين أن القوس المالي في الدول النامية لا يتجاوز ٨٪ من هذا الناتج

ثانيا: معاد العولمة والإنصاف في توزيع عوائد الإصلاح يعتمد الاستقرار في مستوى الكميات الاقتصادية معجز الميزانية وعمر ميزان الميزانيات والتخصص والاندماج وإسناد الفرض، شيئا ضروريا لتعزيز العدالة والإنصاف في المدى المتوسط ومن ثم لم يتناول تنمية ودعم الدول العربية مثاله معرفة تطور عوائد الإصلاح الاقتصادي، وأثر حسب الفرض الرئيسية لتسليسات التي يودي إلى زيادة فرضه لكن عدد مكن من إقراره الذي حتى من الدول النامية بعد أن التمدد التكنولوجي استمر إلى زيادة حجم الكلفة، الجانب والحد والبالغي يؤدى التمدد إلى رامة، معافه الخضم ولكن في الدول

الاقتصاد العربى التكامل الاقتصادى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تحديات التنمية العربية	السيد بسين	الاهرام	٤١٣١٧	٢٠٠٠/١/٢٠	١٦٧
٢	الامة العربية وتحديات القرن الجديد	جمال رجب	الاهرام	٤١٣٣٦	٢٠٠٠/٢/٨	١٦٩
٣	الدبلوماسية البرلمانية والتكامل الاقتصادى العربى	اميرة الشنوان	الاهرام	٤١٣٥٠	٢٠٠٠/٢/٢٢	١٧٠
٤	تحرير التجارة العربية	رفعت نقوطة	الاخبار	١٤٩٤٧	٢٠٠٠/٣/٢٦	١٧١
٥	لا لاطلاق الحرية الكاملة لرؤوس الاموال الاجنبية	يحيى المصرى	العالم اليوم	٢٨٠١	٢٠٠٠/٤/١٣	١٧٢
٦	ضرورة إيجاد آلية لمعالجة هياكل الاقتصاديات العربية	محمد عبد الرشيد	الاهرام	٤١٤٣٣	٢٠٠٠/٥/١٥	١٧٤
٧	الصادرات العربية قضية ساخنة	احمد صلى الدين	العالم اليوم	٢٨٤٢	٢٠٠٠/٥/٣١	١٧٨
٨	المؤسسات المالية العربية	بسنت احمد	العالم اليوم	٢٨٤٥	٢٠٠٠/٦/٤	١٨٢

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	الحكام الاقتصادي
المصدر :	الاهرام
اسم كاتب المقال :	السيد يسين
رقم العدد :	٤١٣١٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١/٢٠



السيد يسين

تحديات التنمية العربية

في مقدمة التحديات التي ستواجه العالم في القرن الحادي والعشرين، كما حددها تقرير، حالة مستقبل العالم، الذي أصدرته هيئة المشروع الألفي بجامعة الأمم المتحدة، يطو كيو ١٩٩٩، كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة لكل الشعوب؟ وعلى الرغم من سيطرة السؤال فإن الأجابة عليه تثير عددا من الإشكالات المحلية والإقليمية والدولية فمن أولها براءه في عديد من الأحوال بالمصراع الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي الفتيبالذي دار بين أنصار الحرية الاقتصادية ودعاة الاشتراكية، وهو المصراع الذي كل إحدى السمات المميزة للقرن العشرين، إن الرأسمالية، كما هو معروف، أقدم تاريخيا من نشأتها من النظر الاشتراكية. وقد قامت الرأسمالية، كأيديولوجية سياسية وتنظيم اقتصادي على أساس أنها الحل الأمثل لمشكلات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ولذلك في سوء شعاراتها المشهورة في حرية السوق وعدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي إلا في الحد الأدنى، وقد تعرضت الرأسمالية منذ وث مكيبر حمالا هيضات بقية من قبل المفكرين والأفكاريين الذين رصدها المظالم الاجتماعية العربية التي جمعت من تنظيمها، خصوصا في عهدها الأولي.

وربما كان المفكر البارز الذي وجه أعنف سهام النقد للاقتصاد الرأسمالي هو كارل ماركس، والذي استطاع بتحاليله العميقة أن يكشف عن القوانين والليات الرئيسية التي يعمل النظام الرأسمالي في ضوئها، وكانت اكتشافاته في مائات القرون، وبوع الاستغلال التي مارستها طبقة المنتجين الرأسماليين وأصحاب المصانع على الطبقات العمالية، أساسا للنقد الاجتماعي العنيف الذي مارسته المفكرين الاشتراكيون ضد الرأسمالية، ومعونتهم التي تجاوزها من خلال نظام الاشتراكي، يهوض على أسس فلسفية مختلفة، تنبئ بالمطرية الداروينية الاجتماعية، والتي برزت للرأسمالية أن يسهل الإثباتا المضادة في السوق تحت شعار: «القاء للأصلح»، ونشوء ديمقراطية الحرية، والأنسانية والعدالة الاجتماعية، من خلال تطبيق نظم اقتصادية، جديد يقوم أساسا على التخطيط المركزي لتحقيق إشباع الحاجات الإنسانية للجماعة البشرية، في ضوء مبدأ الكفاية والعمل.

وبالرغم من أن الرأسمالية كمنظومة تعرضت لهجوم الاشتراكيين عليها، فإنها استطاعت في الواقع أن توجد نفسها لكي تستوعب النقد الماركسي، فعوضا عن خلال سياسات وبرامج اجتماعية متعددة للرعاية الاجتماعية، لتجاوز الاستقطاب الطبقي الحاد بين الرأسماليين والعمال، تطورت من مبدأ - وخصوصا منذ الحرب العالمية الثانية - ما يعرف بمبدأ «Welfare State» التي تضمنت العمل والمعيشة جدا معقولين والحد من الوقت نفسه نوعي الرعاية الصحية والاجتماعية والتنمية لهم.

دار الزمن ثورة كاملة، ولدت من خلال التجربة - حتى قبل سقوط الاتحاد السوفياتي - وكشكلة الاشتراكية، فخل نظام التخطيط المركزي في جامد الذي كان الاشتراكية من خلاله يدار عن طريق الأوامر، وأحد من تلك أخطاء محاولات معادية الطبقة الإسيدي بالقياس على الممارسات القروية وتفضيل الحافز الجماعي، وقد أدى جمود تطبيق المبادئ الاشتراكية في مجال الاقتصاد إلى التخليق التكنولوجي لنمو الاشتراكية وعجزها الشديد عن معالجة الدول الرأسمالية - وخصوصا في مجال لشدة المبادنة التكنولوجية وتحديث المجتمعات.

التنمية العربية

وقد تأثرت الدول العربية بهذا المصراع العالمي بين الرأسمالية والاشتراكية وخصوصا بعد أن حصلت كلها على الاستقلال في بداية الخمسينيات. وقد وضع هذا التأثر في ميل بعض النخب السياسية العربية إلى تطبيق النموذج الرأسمالي، في حين توجهت نخب سياسية أخرى وخصوصا في الأنظمة التي كان يطلق عليها أنظمة قومية للنموذج الاشتراكي. ولأنه في أن الفضل الذي لإلهام النموذج الاشتراكي في التخطيط قد أثر تأثيرا دائما في تغير الاتجاهات الفكرية في عديد من النخب العربية التي سبق لها أن تبنت النموذج الاشتراكي، ولعل حالة مصر تعد حالة نموذجية في هذا الصدد، بعد قيامها - في عهد الرئيس أنور السادات - من الاشتراكية إلى الرأسمالية، بعد محاولة متأنية لتطبيق الاقتصاد الاشتراكية، والتي كانت تتمثل أساسا في التخطيط المركزي والقطاع العام، وفتح الطريق واسعا عريضا أمام تحرير الاقتصادات الصغيرة ونسب الحرية الاقتصادية، ونضوية للقطاع العام من خلال الخصخصة ومالي إجراءات التحرير الاقتصادي.

غير أن المصدى الذي توليها الأن التنمية العربية يتجلى مشكلة المصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، ذلك أنها بعد سقوط التجربة الاشتراكية الاقتصادية، والتي يشكك عنها ليس فقط من سيطرة الأجناد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، ولكن تحول قسم هذا المورد العربي إلى الرأسمالية - وإن كان خطوات

محصومة ونمطية - أصبحتنا مسبقا، بولي يركز على التنمية الاقتصادية ويحدث معارضة حرية السوق وتشجيع الحوافز الفردية، وإعطاء القطاع الخاص الجزء الأكبر من مسؤولية التنمية المستدامة.

غير أن هذا التطور الذي شهدته اصماغ بين النخب السياسية في مختلف بلاد العالم حول إيجابياته وضروته القصوى دفع التنمية في العولمة بأنها كتلة واحدة وتاريخية متقدمة الجواب لنظر للدول المتقدمة لا حدود لها.

وإذا نظرنا على وجه الخصوص في ما تسوس عملية التنمية العالمية، وهو العالم عاكس دول العالم عليها، وفي المنظمة التي قامت كشفاً لخصائص البحات المتقدمة، نقسم فيما حرية السوق وتحرير التجارة الدولية واستثمارها من أي حدود، تشبه أي إجراءات جمالية، في المعايير الصارم على مخالفتها، لا سيما أن صوغات نظرية معادية هذه المنظمة بكل مضمونها المعقد بالنسبة دول الجنوب.

عالمية في الواقع تفتح هذا الخاصة العالمية واسعا عريضا، ولكن كل صاحب من البداية في التناقص موجود بين الدول المتقدمة الاقتصادية، والدول النامية، هناك شكوك متعددة حول هذا الموضوع، مما قد ياتى في سنو حقة جديدة من حزمة دول العالم المتقدم على دول الجنوب، وبالتالي فهو مشكلات اجتماعية جديرة بالتنقل في رماد دول الفقر في عدم ادول، وعجزا عن المنافسة العالمية وتحولها بالتالي إلى اندثار سلمه في العملية الاقتصادية العالمية التي مدرك أن على قدم وساق بعد فتح الصود وإزالة الحواجز، وبمخاض السوق العالمية له أحد.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	السيد يسين
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	٤١٣١٧
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١/٢٠

وتسبب الصعوبات على وجه الخصوص بالضغط لزيادة العربية التي يعكس اذا ربما تقييد وصعوبة التنمية بناء على الموارد القليلة والكفاءة المحدودة ، من أجل الى تنمية تنمية مؤامرا مما تواجه - في مجال المنافسة العالمية - مخاطر لا حدود لها

وهذه المخاطر لابد من مواجهتها بتكليف مجموعة مناسبات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية تنوعها لنخبة السياسية العربية سواء على المستوى القطري أو على المستوى القومي

وباستطاعت تصدع عملية تقوية الوضع الاقتصادي في البلاد العربية ان يعتمد على دراسة حديثة نشرها الأستاذ احمد السيد انصار الخبير الاقتصادي في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالجامعة في سلسلة دراسات استراتيجيات (رقم ٨٤ سنة ١٩٩٩) وعنوانها "الاقتصادات العربية من الصمود الى الانحدار القلبي"

وهذه الدراسة القليلة تستعرض مشكل دائري في تحقيق تنمية وتنشيط الاقتصادات العربية وتصل الى البداية الى تحديد دقيق للتحديات التي تواجهها في القرن الحادي والعشرين وتتمثلها في خمس تحديات كما يلي ١- التحدي الرئيسي هو تخلف وجوده ضباب كل الإنتاج والصادرات والمخاطر بأن هذا الضعف للقوة التنافسية لا يؤهل الاقتصادات العربية للمنافسة بجمعية وفعالية في الأسواق الدولية الأخرى أو حتى لاحتفاظها بأسواقها المحلية في ظل تغير العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية.

٢ - ويضيف الباحث أن الاقتصادات العربية تواجه تحديا حائلا مثلا في التغيرات العاصفة في البنية الاقتصادية الدولية. وهذه التغيرات تمثل في الموجة العالمية لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية والتي أصبحت مؤثرة معقدة في كل اقتصادات العالم بعدد. نتجحت في التفات وتغييرات دولية كاهل منظمة التحرير العلاقات الاقتصادية الدولية.

٣ - تدعو العوز التسمي لنتائج وصادرات الدول العربية بالمسبة للسلع والصادرات العالمية وذلك ندعوا مناهز من الممارسات مع القرون الاقتصادية الصاعدة أو المعادية

والتحدي ايران وتركيا واسرائيل. ٤ - هناك مشكلة كبيرة تواجه الشركات والقطاعات الاقتصادية والعربية في المنافسة في الأسواق الدولية أو حتى لاسواقها لدى تطبيق الدول العربية لائزاساتها في مجال تحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية

٥ - ونخيرا تواجه الاقتصادات العربية تحديا هو نقص موارد المياه التي تصب فيها على النمو الزراعي والصناعي. وتضع قيدا على تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي من الغذاء الذي يعتبر قضية أمن قومي ولواقع أن استاد البحار لم يمنع سرده هذه التحديات. ولكنه اعتمد وقدم مجموعة من الحلول المقترحة والتي تركزت على زيادة فعالية السياسات الاقتصادية وتعديل مصادرها. مع محاولة جادة للتشقق الاقتصادي العربي

وفي تقديرنا أن لب المشكلات التي تعانيها التنمية العربية في الوقت الراهن تتمثل في ضعف المشاركة الديمقراطية، والتي أدت الى ان تغرد اقتتدب السياسية العربية بامداد القرارات الاستراتيجية الاقتصادية المهيمنة التي تؤثر في مصائر الشعوب، والتي أدت أن بعضها يتخذ اما بصورة عشوائية أو لتحقيق مصالح طائفية بالغة الصعق لاعتماد النخب السياسية والطبقات التي يعبرون عن مصالحها وإذا انغمسوا في ذلك الغمير المستشري. وبهذا الحال العام معبر عقاب او ربح وعدم وضع الجماهير العربية في الاعتبار في إطار عملية تخطيط السياسات الاقتصادية لارتقاء أوضاع اوضاع صدمات ليست اقتصادية فحسب، بلز تقاعسية وسياسية في المقام الأول

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	جمال رجب سيدي
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	٤١٣٣٦
المجلد :	الارام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٢/٨

! الأمة العربية .. وتحديات القرن الجديد

نما يحقق مصالحه ولكننا نكتفي بلمعة العواطف والأمانى ممذ وقت طويل والدعوة إلى سوق عربية مشتركة مطروحة على بساط الفكر، ولقد دعت محسن إلى سرعة الانتهاء من تنفيذ هذه الفكرة بأسرع وقت ممكن لما تكبته هذه التغيرات العالمية هذا من جانب، ومن جانب آخر أن جامعة الدول العربية عليها عبء كبير في هذا القرن، ليس على المستوى السياسي وحسب وإنما على المستوى الاقتصادي للتنسيق بين

الدول العربية قاطبة
كم تمثل أن يشتمل العرب في مؤتمر قمة عربي ليس بهدف تقارب وجهات النظر وحسب وإنما للإسراع بحل المشكلات الاقتصادية ورسم الاستراتيجية الوطنية والتبعية لواجهة الوقت والأحداث
إن عالم اليوم لم يعد فيه مكان للصعاع، فالحق للأصغر والأقوى معا، فطري الشعوب العربية أن تنته من الآن إلى أن هذا القرن هو ليس الأزمان أعني الأحداث المفاجئة بمعنى أن العالم العربي لم ولن يكف عن كسبه الاقتصادي جديد وديعة ثقافية، وهذا يحتاج منا إلى أن نلكر قبل فوات الأوان

إن الخطورة الآن في مرور الشركات متعددة الجنسيات أو كما يقول أحد الكتاب إلى الشركات متعددة الجنسيات أو العابرة للقوميات هي الآداة الرئيسية للعولمة، فبواسطتها تتم عملية تدويل أو الأصعب عولمة رؤس الأموال والأشياء والتصرف ومجمل العمليات المالية والتجارية وانتقال المعلومات وشبكة الإعلام وغير ذلك وسيطر عدد محدود من هذه الشركات العملاقة على المفاصل الرئيسية للاقتصاد العالمي (انظر ه محمد دياب عولمة الاقتصاد، مجلة العربي، عدد يناير ٢٠٠٠).

ماذا أعددتنا نحن العرب، لواجهة مثل هذه الأفكار التي ستؤثر بشكل أو بآخر على مستقبل الأمة العربية؟ ماذا أعد البيت العربي لواجهة مثل هذه المحاور؟

كان من المنتظر أن تكون قد انتهت الجدل من إقامة السوق العربية المشتركة للحضافة على مصالحنا ومستقبل أجيالنا، ولكن مازالت الفكرة مطروحة وتلألأ في تنقل في المستقبل القريب إلى القرن الجديد التي وهو يحصل في شبابه العديد من الهموم التي تستلزم من الأمة العربية التفكير بالمعالجة الصناعية أو بالمثل الجمعي وليس بالمعقولة العربية المتروكة على الذات وليس باستئصال القرن الجديد والحفلات والأمانى مازالت إلى الأمام وليس بالهول والعمرسة مازالت ساحة أماننا وأمانة الأمة العربية التي صمدت على مر التاريخ حليف بها أن نطرح إلى القرن الجديد

التكامل نجما يدور حولنا الآن ولاحظ موضوع شديد أن الأداة العربية أقيمت على قرن جديد يختلف في حمته وإيقاعه عن القرن للمصر. وليس أدل على هذا، من التغيرات السريعة التي متتبعها بين القبية والأخرى وهذا يتطلب من العرب أن يواجهوا هذه المتغيرات وأن يبرسموا الخطط

والاستراتيجيات
للتكامل لواجهة
المواقف والأحداث
فرق وفرق كبير
بين أن تكون مجرد
رؤود أفعال
للمواقف والأحداث

وبين أن تكون على مستوى الحدث في التفكير والموقف والإعداد
فالثورة الطموحية والانفجار المعرفي الضخم الذي انشعب منه هذا القرن يتطلب من العقل العربي أن يربط أولوياته في التفكير خاصة كما تلت أن الأحداث تسير بسرعة فائقة

وقد أثبتت قضية العولمة في مناحيها المختلفة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وقال من قال إنها قدر محتوم على شعوب هذا القرن، وقال البعض الآخر إنها ترفضها والرأي الذي أميل إليه بين هذا وتلك فهي ليست قدراً محتوماً على الأمة العربية في هذه الألفية بمعنى ليس لنا رأي أو خيار، وليس في مفعولنا أيضاً أن نرفضها تماماً كما يعتقد البعض، إنما الأمر يحتاج إلى موقف وسط يتلخص هذا الموقف في التكيف مع المنظومة العالمية الجديدة، وإي السبل لا تنبؤ الأمة العربية مكانتها بين الأمم

ولقد كان فشل مؤتمر سبيل في فرض هيمنة النظام الغربي والتنمية الاقتصادية للعالم العربي أخيراً شاهد ودليل على أننا كعالم عربي يمكن أن نلكر من الآن في الأسلوب الأمثل والصحيح للتعامل مع مثل هذه التغيرات. والمؤسف أننا كعرب لم نتمكن من إنشاء منظمة للتجارة العالمية الحادة من دخول جامعة الدول العربية كعضو مراقب بالمطلة وقد اعتد مصر أسفها الشديد حصول هذا الموقف، وشالبت بإعادة النظر في الموضوع (راجع الأرقام ٢٠٠٠/١/٢٠٠) وهذا يدعو إلى أن مثل هذا الأمر كان يحتاج من العقل العربي إلى رسم استراتيجية للتعامل مع الحدث والتكيف مع السوق بين الأمة العربية بوقت كافي لا تصعب العولمة سدى، والأمر يحتاج إلى ملامسة عالم المستوى، وأداء، وتفاوضي ربيع تجنيز أكثر مكاسب ممكنة

والأهم للشر أن النظام العربي يكتف عن الكلام والفرقة والصياح، ويكتفي برسم الخطط وتنفيد

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	اميرة الشواني
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	٤١٣٥٠
المصدر :	الاحرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٢/٢٢

الدبلوماسية العراقية .. والتكامل الاقتصادي العربي

معلم مركز البحوث العراقية بمجلس الشعب . بالتعاون مع جهات أخرى مؤتمراً للفرعانيين العرب والأوروبيين الذي عقد يوم ٨ فبراير في الإسكندرية وهو خاص بدور الدبلوماسية العراقية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ودعم القطاع الاقتصادي بين الدول العزومة والدول الأوروبية. ولذلك فإن اسم الموضوعات التي ناقشتها المؤتمر في خاصة مهسوق العربية المشتركة فضلاً عن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

١. أميرة الشواني

كفؤارة في العلوم السياسية

في السداد العربية الأخرى. ودعم الدبلوماسية الأساسية فيما بين الدول العربية وإلى ضرورة تعاون عرف التجارة والصناعة والزراعة العربية فيما بينها ثماً، فزاد معلومات تكبر في حدة تيسير لتبادل التجاري العربي. وإلى رعاية المساعدة في برنامج تمويل التجارة العربية وتوسيع حمايتها وتبادل الدراسات والمفردات بين أجهزة التخطيط العربية حول حصة التنمية المستقلة لاصنام التكامل في المشاريع الاقتصادية العربية بدلاً من التماثل بينها. لذلك إن هذه التوجهات وغيرها لها أهميتها في تحقيق السوق العربية المشتركة إذا ماؤمضت محل للتطبيق العملي والجداء. فالوحدة الاقتصادية في الأساس للوحدة السياسية العربية. فالقول العربية ترتبط في وحدة متصلة من الأرض وطعة تميز مركزها الاستراتيجي لتتمركز بين الشرق والغرب وبمجموع تاريخ مشترك ولها ومضموهاود وقد اتحدت أوروبا العربية اقتصادياً قبل أن تقدم على مسار الاتحاد السياسي والسوق العربية المشتركة القائمة منذ عام ١٩٦٥ قد انشئت في إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية لعام ١٩٩٧ بموجب قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم ١٧ الصادر في ١٢ أغسطس ١٩٩٦ وتعديلاتها لاحقاً. وقد دعا مؤتمر القمة العربية الأخير الذي عقد في القاهرة في يونيو سنة ١٩٩٦ إلى الإسراع في إنشاء السوق الموسعة التي تبدأ بإشياء. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما صغر قرار مثلي هذه النقطة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية والذي يتضمن وضع برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي أقرها المجلس في ٢٧ فبراير ١٩٩١. ويهدف إلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مدى عشر سنوات اعتباراً من يناير ١٩٩٨ وتضم هذه المنطقة الآن ١٥ دولة تمثل تجاريتها الجيبية ٨٢٪ من التجارة العربية وتتمثل تجاريتها مع أوروبا ٦٥٪ من تجاريتها الخارجية مما يجعل السوق العربية ذات أهمية بالغة بالنسبة لأوروبا. كذلك صعدت قرارات من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بضرورة تفعيل وتوسيع السوق العربية المشتركة القائمة للوصول إلى السوق الموسعة. ويمكن القول إن النقبات التي تعترض قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في العقبات نفسها التي تواجه السوق العربية المشتركة. وذلك فإن خطوات تفعيل التكامل الاقتصادي في هذين المجالين واحدة. وهي تتمحور في أهمية الالتزام بالاتفاقيات والموافق العربية التي تعتبر المرجعية للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

ومن الضرورة مكار تجميع عدليه التكامل الاقتصادي العربي على حمية مستوياته في التحولات السياسية العربية التي كانت تنمو في نهاية من الماضي هذا مع تطبيع جهد اعلامي متواصل ومكثف لاجند التثقيف الشعبي للذي يستمر على مستوى الوض العربي مساندة مشروع السوق العربية المشتركة ومن الضروري أيضاً في هذا المجال أن تحذف الدول العربية من طيات الانشطاء. فتن تقدم بها للأعاء. من عملية التصوير إلى يتم الالتزام بالمصروف والشروط التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن. هذا فضلاً عن أهمية وجود موصفات مناسبة عربية للرؤية موحدة للسلع المختلفة بقول على النسل للتأليه صماماً لخدمة هدف التسليع وتوافر الآمال للتسويق.

ولذلك إن فكرة إنشاء مؤسسة مالية عربية على عوار مؤسسة التمويل الدولية ICF يشارك في رأس مالها جميع الدول العربية والبنوك المالية العربية الخاصة يمكن أن توفر التمويل اللازم للمشاريع العربية المشتركة. مع ضرورة العمل على إزالة التفاضلات الأساسية في القوانين والتشريعات التجارية والمالية والقانونية بين الدول العربية واحداً نذكر أهمية وضع سياسة عربية لتقل وتطويع التكنولوجيا وأسابيل السحت أعظمي والتقنيات الحديثة لتحفيز شعاعية المعلومات ودعمها. مع ضرورة إيجاد تسويق حقيقي وحاً. من الحظ والمساسات الاقتصادية للدول العربية. وإعطاء دور أكبر للتبنيات غير الحكومية في العمل العربي المشترك وتطويع دور القطاع الخاص في التنمية

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي
المصدر :	الآخر
اسم كاتب المقال :	رغمت لقوشة
رقم العدد :	١٤٩٤٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/٢٦

تحرير التجارة العربية وترتيبات إعداد المناخ



بـقلم
رغمت
لقوشة

تحرير التجارة العربية - العربية وإقامة منطقة تجارة عربية حرة. هو خيار استراتيجي ولا بديل عنه في حال السدود العاصرية، وحتى لا تفلت فرصة الخير. فإن علينا طلائه ببيئة واقعية تتناسب مع حقائق الأرض ونقاش مغل مفتوح لحل المشاكل التي تمرر من طريقه. وقد تقضي الحكمة أن نضع في الحسبان كل ما يسهل الدول والتجار. فيما يخص وصف وترتيبات إعداد المناخ

ومثل كل الترتيبات فهي تشمل بدوافع الحراك والتخصص الفروق تتصا بمسايات التغيير، والمسايات تقرر

١. أن الخصائص العالمية المتوقعة في جبال القارة العربية من جراء إصعاع انشائية الحاد وفي ظل اتجاه عالمي بخصان معدلات التبادل مع دول صناع الورد الأولى، تقرب من إعداد ٢٠٠٠ مليار دولار سنويا

٢. أن الخصائص العالمية المتوقعة في مخصصات التعامل العالم العربي مع التكاليف الانشائية الإقليمية ترتفع إلى حوالي ٤ مليارات دولار سنويا، وليست هناك فرصة إلا دولة عربية للانضمام عضوية كاملة إلى هذه التكتلات، فهي ليست مجرد تكتلات تعبر عن مصالح اقتصادية، ولكنها أيضا تكتلات تغير من هوية ثقافية وتضمين ورواها، وليس يفكر أحد أن يستعين هوية الآخرين.

٣. أن رفع نسبة التجارة العربية البينية/ إحصائي التجارة العربية من حوالي ٨٪ إلى حوالي ١٥٪ على مدى السنوات السبع القادمة (وعد هدف واقعي وفي متناول أيدي الأركان العربي) سوف يدفع إلى خفض

الخصائص العربية في قوة التجارة الخارجية بحلول ١٩٥٠ مليار دولار سنويا، كما سوف يضيف علاوة زيادة إلى معدل نمو الناتج العربي المحلي حوالي ٠.٠٠٤ ٪، بما يعادل القيمة المضافة حوالي ٨٠٠ مليار دولار سنويا، وهو الحاصل المسمي من العالم العربي سوف يحقق وفورات جدوى ٧٠٠ مليار دولار سنويا، والتي تكفي

لتنفيذ برامج التنمية المتوقعة في دول السدود المعاصرة، ويمرر من أثر سوف ترتفع النسبة لتتجاوز ١٠٠٪، وتشارك - تباعا - الأوضاع الصناعية في المناطق العربية

كل هذه الحسابات هي مقنعة لحلق وهي بحاجة إلى رسم انتعاش حاد وترتيبات إعداد المناخ منطقة التجارة الحرة العرة بدءا من إجراءات تعزيز البنية التحتية العربية لمعايير مازمة تقضي عدم الصعود إلى سلاح إصلاحي الحاد في حالة تنسب أي دواع سياسي ميسر بيهود، ولا يكون رأس المال العرمان موصوبا لطلقة مدفع عدم استخدام النزاع، وتي تصد دواعي معاهدة كشت سلاح متحارب

بجبهة العرب

دول دولة عربية على حدة، بما يستلزم مستقلا من تحرير تماريرها في ظل التنوع الانشائي والاحتياج التبادلي. وفي ضوء خريطة لتقسيم العمل العربي

ولأن الجلة للعبية في حديث تحرير التجارة توجب عن محل عربي في نظام التدفقات، فهو مسألة فنية حاكمية في دولة الترتيبات ويكون تحمل دولة التبادل، والاتراح والدولة لتسيير الدورة وتسريع واتزها. هو الأمر بنظام مرسوم للمدفوعات (٨٠٪) بالمعاملات المالية، ٨٠٪ بالمعاملات المحلية، وقد يكون الإلتزام محالين

إلا أن ما يحثير مخافة في ظل التواء العام للدول العربية وتبني سياسات نقدية ومالية لتتضمن سعر الصرف والسيطرة على معدلات التضخم وعلى عجز الموازنة، ويمكن - كذا - التحوط الاقتصادي الجات (١٩٥٪) زيادة في الأسرار، وتعميم هذه للبيئة على كل أشكال العملات، كما سوف نسمع - كذا - بربط العمالة والتخصصات الانشائية العربية للدول الأجنبية بالاستدراك شرطي يلزم هذه الدول بالتأكد على مشترقاتها ونفقاتها من البلدان العربية. طالما توافرت لديها البعائل الحاضرة، وقد تساعد إلى «الديمون الجماعي»، ولتلت. على إدارة مخففة من بعض السلع، بونيف السراج والتي تفتح أسواقها لاستيراد حصص مخففة من بعض السلع، بونيف السراج الدول العربية باستكمال حصصها من فائض الانتاج لدى دول عربية أخرى (ومع الدول العربية تسمى - بالفعل - من استيراد حصصها المقررة)، مع إمكانية أن تدوير موانئ الانتاج وادخل إلى عقود المشاركة وبالتالي إلى تحرير التجارة

إلى ألبه «الديمون الجماعي»، يمكن أن نطاول - أيضا - قاعدة المنشأ أو تهي، الماح لرتيبات جديدة بشهنا، فالقاعدة التي استقرت في الاتفاقيات العربية السابقة استلشت حادا (أدنى نسبة المكن المحلي (٤٠٪) كمسوغ للتحرير، وكانت النتيجة أن كل دولة عربية حاولت التكون المستقلة - بفاعلة اقتصادية - للكونكرو الأوسية حتى - بالنسبة - حادها، ولكن قد يكون في الميد تطوير قاعدة للنشأ ومذا لمبار للكون العربي المنشور، وبمثل الانفتاح ما به غير اجازة تحرير السلعة طالما ملت نسبة المكن المحلي للمنشور ٥٠٪ في حالة مشاركة دولتي عربيين في إنتاجها ويرجع النسبة إلى ٧٠٪، إذا ما ازداد عدد شرك الانتاج إلى ثلاث دول عربية مكثر، ودعا ساعد دوا الانتراح. لاحقا - على إعدادة ترتيبات صناعيات للكونكرو البوسنة ومذا للبيئة التفاعلية

ولأننا نرى أرض الواقع ضمن العيث أن نسل سائر التبادل على مخاوف مشروعة قد تثار دولة عربية أو أخرى من الآثار الجانبية لأقامة منطقة التجارة العربية الحرة، فإن تكتمل ترتيبات إعداد المناخ إلا بالكشفة بها ومدلولاتها، فهناك مخاوف تخص نظام التعويضات في وقت تمل الرسوم الجمركية نسبة لا يستهان بها في قوائم الواردات السيادية لبعض الدول العربية، وهناك مخاوف أخرى تخص جدول إصدارات ونوع الاستثمارات العربية لصالح الدول العربية الأكثر تطوراً - وهي مخاوف لها ما يبرها احتمالا في أية دولة عربية أو في التوطن داخل أسواق فاعية شيا، وكذا - مرة أخرى - مخاوف مشروعة وقد نهجا فوولجها بأعمال بعض الترتيبات المقترحة، مثل

١. تخصيص جزء من المساعدات العربية - العربية الواردات السيادية للدول العربية الأكثر تنمورا، مع منها تروضا مسيرة لإعانة التكيف الهيكلي ٢. مع الدول العربية الأكثر تنمورا فترعا سماح للتدوير المحلي في خفض التعريفات الجمركية على وارداتها العربية، وكذا منحها خصمة الانشائي الرشي لتحرير صادراتها إلى الأسواق المرحمة وهو محاسن تحدر في حد يستطع الاستثمارات العربية إلى حد الدول

٣. تحويل جزء من الفوائض الدائنة في ميزان المبادلات العربية - العربية إلى استثمارات مباشرة في البلدان العربية الندية والأقل تطورا

ومعيا برأ تلك حال مساحة انتظار تروضا حسابات خليجية خاصة، فالمصلحة العربية الحرة تقتضي بالمضرورة إعادة فيكلة الأسواق الطبيعية، وهي خطوة يربتها قيادة التخليج - ولهم أسماهم - بتوقيت محلي يتكامل ما يربونها بتوقيت تومي، وعلى الترتيبات أن تراعى فروع التوقيت وأن تبحث عن توقيت توافقي يصلح المارا للتشاور وتلتزم به مساحة الانتظار وبعد - فإن منطقة التجارة العربية الحرة هي هدف كبير، ولأنها هدف كبير للتسابق إلى ترتيبات إعداد المناخ - ولنصير عليه واستحقاقا تقام عليها، فهي التي سوف تروضا بقيات الحركة، وإذا استمكنا بها فإلنا سوف نطرح مخاوف بطلقة الثقة بدلا من مخفف قرين بوجاه التمني.

● كاتب المقال:
استاذ الاقتصاد بكلية
زراعة الإسكندرية

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	يحيى المصرى
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العدد :	٢٨٠١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٣

ل... لإطلاق الحرية الكاملة لرؤوس الأموال الأجنبية



يحيى
المصرى

وعى مارس عام 1998 ليستخلف الصندوق ثروة لاستطلاع الآراء حول التنمية للقرن. وقد اجتمعت التنمية على الأزمة الآسيوية أكدت أهمية التنمية المنظمة والسليمة لحركات رؤوس الأموال. كما أكدت الحاجة إلى انتاج سياسات ملائمة على صعيد الاقتصاد الكلى وفى مجال اسعار الصرف وعلى الدور العاصم الذى يقوم به القطاع المالى السليم. وقد اشرار عدد من المتحدثين إلى أن ضعف القطاع المالى يشكل جوهر الأزمات القائمة فى كل من اندونيسيا وكوريا وتايلاند. لقد اظهرت المشكلات الرئيسية تتمثل فى محدودية قارة المؤسسات المالية على تقديم المظار وإدارتها وعدم كفاية الرقابة عليه. وأيضا فى تحريرها لحركات رؤوس الأموال بشكل مؤثت.

دروس الأزمة

وقد رأى بعض المتحدثين فى الندوة أن الأزمة الآسيوية أوضحت ضرورة توخى الحذر عند القيام بتحرير اشتقالات رؤوس الأموال مع الحصر فى نفس الوقت على إجراء تقدم فى مجالات أخرى. حتى تتحقق لحرر المنافع المرجوة منه. كما أنى لشاركون الدور العاصم الذى يقوم به الصندوق فى تشجيع التحرير الذى يندرج تحت حركات رؤوس الأموال. بينما اختلفت آراؤهم على طريقة تنظيم هذا التحرير فبعضهم يرى بتأجيل الصندوق لزيادة تحرير أسواق المال وحركات رؤوس الأموال. بينما يرى آخرون تحديد نطاق هذه الزيادة بحيث يكون ذلك فى ضوء التواعد والخطط الملتزمة فى الدول الاعضاء وأن يتم ضبطها على ضوء الظروف الاقتصادية التى تمر بها الدول

ومع التسليم بحق الدول المتقدمة والمستثمرين الأجانب فى التناكس من توافر هذه النقاط. فإنه من حق الدول النامية أن تتأكد من مدى أهمية الاستثمارات الأجنبية فى العمل ومشروعات التنمية الاقتصادية فى ضوء الخطط الاقتصادية الشاملة التى تنصها هذه الدول وتراعى فيها مصالح شعوبها ودفقا إلى التقدم الاقتصادي المنشود. وهو مالم يكن مسهل اعتبار المستثمرين الأجانب فى السنوات السابقة بل كان سببا فى الأزمات التى أدت إلى استرداد أسواقهم مصدر شعورهم بالتهرب مشاكل سياسية أو اقتصادية يمكن أن تؤثر على أرباحهم. حتى لو كان هذا الشعور غير مبنى على أساس سليم أو كان غير مدروس. أنا وفرت لهم الدول النامية مناخ الاستعداد الكامل دون ضوابط وفى أى وقت يشاؤون. ويمكن القول اليوم. بعد الأزمات النقدية العديدة التى حدثت فى كثير من الدول. أنه أصبح هناك على الصعيد العالمى مواقفنا وبنسبة لتحرير رؤوس الأموال وتحركاتها بين الدول.

1- وقد تبنته صندوق النقد الدولى سياساته ومتابعيه التى تنادى بالتحرير الكامل لاشتقالات رؤوس الأموال دون قيود أو ضوابط. وإن كانت اتصافيه بما فيها من نصوص ومواد لا تتفق مع هذه السياسات كما سنرى فيما بعد.

2- وموقف آخر معارض لتجذره بعض الدول النامية. بدأ يظهر فى اللؤترات والاجتماعات الدولية الأخيرة. كاجتماعات دافوس التى ضمت ما يقرب من 1700 عالم ومفكر من جميع اقطاب العالم. وكؤتمرات دول القسم عشرة الذى يمثل مجموعة الدول النامية بما فيها من دول شديدة الفقر. ودول متوسطة الفقر. ودول ساعية إلى النمو واجتماعات والاكتفاء التى سبقت الاشارة إليها

لقد عبر صندوق النقد الدولي عن موقفه المالى بالتوسع فى تحرير التحويلات الرأسمالية وذلك خلال الاجتماعات السنوية التى انعقدت فى مونغ كوك فى سبتمبر عام 1997 حيث أصدرت اللجنة المؤقتة التى تشكلت فى هذه الاجتماعات بيانا من تحرير حركات رؤوس الأموال فى ظل تفعيل يتم على مواد اتفاقية الصندوق. ويدعو البيان إلى استكمال التمهيد للقرن لمعمل تحور اشتقالات رؤوس الأموال أحد أهداف الصندوق وتوسيع نطاق احتصاصه حسب الحاجة. وذلك من خلال جميع التراسات محددة يتم تنفيذها على جميع الأعضاء. فيما يتعلق بتحرير هذه الاشتقالات

من الدروس التى يمكن أن تستفيدها الدول النامية والعربية من تجارب الأزمات النقدية التى حدثت مؤخرا فى آسيا وبعض المناطق الأخرى. الحذر الشديد من الدور النسبى والتهادم الذى يشترط على إطلاق الحرية الكاملة لحركات الرأسمالية الدولية (فى الدول النامية. وما يمكن أن يؤدى إليه هذا الدور من تقويض لكل عصبيات التنمية

وقد لاحظ رئيس وزراء ماليزيا هذا الدور السلبى مؤخرا عندما قامت ماليزيا بتطبيق سياسة عزل التطورات الاقتصادية للماليزية عن تأثير حركة رؤوس الأموال مع الفخارج - وذلك من خلال فرض إجراءات للرقابة على النقد وتعميد حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الخارج. حماية للاقتصاد الوطنى من مضاعفات تجار العملة والأوراق المالية ومنع اهتزاز اشتقالات رؤوس الأموال النامية إلى الفخارج إلا بعد مرور عام من آخر تعامل لها. كما قامت بعض الدول الأخرى بتطبيق مثل هذه الإجراءات. مما أصبح يهدد النظام والراسمالى العرب بالخطر والسقوط.

وقد أثر هذا الموضوع بشكل واضح لثناء انعقاد مؤتمر رؤوس استشاره فى «باتوكواه» عاصمة تايلاند. خلال شهر فبراير للمسى. حيث تناوله وكلاوس شوب. رئيس للندن الاقتصادية المالى. وذلك فى الكلمة التى ألقاها فى المؤتمر وذكر فيها أن حجم رؤوس الاموال الدولية يتحرك يوميا بين الدول النامية والدول المتقدمة بدون ضوابط كافية. مما يفرض النظام المالى العالمى للخطر فى أية لحظة. بينما لم تتحرك الدول النامية حتى الآن للاستفادة من هذه التجارب.

رؤوس الأموال الأجنبية

ولاحظ أن اشتقالات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية تحكمها اعتبارات لصالح الدول المتقدمة تتمثل فى الآتى:

1- الحصول على أكبر ربح ممكن لصالح اصحاب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى الدول النامية.

2- إمكان استرداد رؤوس الاموال الأجنبية فى أى وقت ودون أية قيود أو ضوابط.

3- الحرية الكاملة التى تقدمها الدول النامية للمستثمرين الاجانب للاستثمار فى المشروعات المحلية أو لشكلها بالكامل بدون صعوب.

4- حرية اشتقالات الأموال الأجنبية المستثمرة فى المروحة من مكان إلى مكان اخر من نفس الدولة أو إلى دول أخرى ومن أية قيود أو شروط.

5- توافر الاستقرار السياسى والاقتصادى مع وجود سياسات حكومية سليمة ومهنية أساسية صالحة

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي

المؤلف : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : يحيى المصرى

رقم العدد : ٢٨٠١

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٣

ثم عادت إلى أمريكا الجنوبية حيث عاشت البرازيل أسوأ أيامها، بالرغم من دخول الدولة والقروض الدولية ولا يعرف أحد متى يتوقف هذا التزييف بالرغم من وقوف صندوق النقد الدولي والمضاهات الدولية مع الدول التي تعيش الأزمة فتح استمداها وتحولها إلى أزمة عالية كبرى كاثلي حدث في الثلاثينات من هذا القرن.

وحتى لا تنتشر الأزمات النقدية ولا شتد عاجلاً أو آجلاً إلى دول أخرى فإن الدول النامية يتعين عليها ما يلي:

١- إعادة مرض الرقابة على التحويلات الرأسمالية ومع شروطها إلا في حالات خاصة وشروطية وفي ضوء قواعد تنظيمية معروفة بشدة عند تعديل اتفاقية صندوق النقد الدولي والاتفاق على توصوها كما هي بالنسبة للتحويلات الرأسمالية

ومطالبة الصندوق بمراسلة تطبيع هذه التحويلات كما هي وعدم الخروج منها.

٢- تحديد الليالاة الانتاجية السجوح لراس المال الأجنبي الاستثمار فيها، حيث تكون من تلك التي تسمح بها خطة التنمية الاقتصادية والبشرية الموضوعة في هذه الدول وحتى لا تشد إلى مشروعات إنتاج سلع وخمصات لا تخدم سوى طبقة واحدة فقط!!

٣- تشجيع الفخارات بكل الوسائل الممكنة حتى تصل إلى المعدل المطلوب استثماره دون نقص عما به في عصر في سجل الدول تصل نسبة المخدرات إلى 18٪ بينما يبلغ المعدل لنسبة الاستثمار في 25٪ أي بزيادة قدرها حوالي عشرة في المئة يتخطى عطلتها من الدول الغربية في الداخل ومن راس المال الوطني المستثمر في الخارج والذي يلحق براس المال مليار دولار أمريكي مع ندرة في اللال للعمري لعمدة من الاستثمار وتشجيعه بكل الوسائل الممكنة للاستثمار داخل مصر والدول العربية.

٤- تنظيم اسواق المال وتنظيم القطاع اللالى بحيث يعتمد على الوحدات الكبيرة التي يمتد نشاطها إلى إنشاء وشراء المشروعات الانتاجية من قروض وسهولت بل اختيار مشروعات تقوم البنوك بالمساهمة فيها ودعوة راس المال المحلي والعربي للاستثمار فيها، ويضطر أن تكون على المستوى العربي الشامل وفي ظل تكوين اقتصادي عربي مطور يقوم راسمها ومن طريق بنوك عربية شاملة.

٥- الظروف برأي موجد ضد الفئتين بئانهن بالقوة الاقتصادية التي تتحولها الرأسمالية بين الدول مع عدم الروامة إلى الانتاجية الدولية للتحويلات الرأسمالية إلا إذا لمحتلها قبل التحويلات التي تقدم الدول النامية والعربية في عمليات التنمية، خاصة بالنسبة لتشجيع التحويلات الانتاجية الكبيرة والتي تساهم رؤوس الأموال الأجنبية في تطويرها، مع عدم من عمليات الفسار والكتاكس الكبيرة التي يحصل عليها المضاربون بين مبدور والتي ساعدت على توسيع الامرات النقدية في الدول الاسيوية وأرجو أن تكون المحاقق الواردة بهذا الموضوع سجل دولامة الدول المتخلفين والتحويلات الرأسمالية بين مصر وفخارجها والذين افسدوا هذه سنوات قتالة في العاة النيرة، والصلوات على هذه التحولات!!

بوتر على التحويلات الدولية التي انتقص من أموالها حتى ولو كانت هذه الأموال فاسدة أصلاً من الخارج، وخلافاً من تشجيعها في عمليات داخل الدولة المحلية.

ويسود أن الرأي الذي ملك من الدولة المذكورة بزيادة تحصيل التحويلات رؤوس الأموال بين الدول وكان أغلبه من العاملين بالصندوق ومن الدول العمية، يسود أن هذا الرأي هو المرشح للعمل به إذا ما تم تعديل الاتفاقية بحيث تحذف منها النصوص التي تجبر للدول الأعضاء فرض القيود النقدية على المعاملات الرأسمالية، وبالرغم من الرأي الذي عرضه المصلون للدول النامية والذي طالب بضرورة الرقابة والتنظيم والحد من تحرير استثمارات رؤوس الأموال بين الدول والذي ملطه حالياً دولة ماليزيا مؤكدة أن النظام الرأسمالي الحر يحتاج إلى ضوابط وأن للجمع للحدود على الآخر يحتاج إلى غلقه في بعض الجوانب والتي أن تتم التنبية ويبدا التقدم الاقتصادي في الدول الغيرة

التظيم وليس التحرير المطلق

والغريب أن مطالبة الصندوق بزيادة التحرير تم أمام مطرحة من الدول النامية التي في عدد من المراتب الاقتصادية التي توصي بصندوق تنظيم تفتلات رؤوس الأموال الدولية - كمؤتمر دافوس السابقي الإشارة إليه والذي طالب صراحة بتسقيق الرقابة على اسواق النقد واللال عبر الحدود خاصة على صناديق الاستثمار والذي طالب ورئيسه مكلاوس شوليه، وبالرغم من الأزمات النقدية المتتالية التي كان أخرها أزمة البرازيل التي حدثت منذ حوالي سنتين تشجبة صوب رؤوس الأموال خاصة القصيدة الأجل، ما أسهم في هبوط العملة البرازيلية بحوالي الثلث واشعل لهيب الأزمة بالرغم من القرض الذي وافق عليه صندوق النقد الدولي وقدره 41.5 مليار دولار أمريكي بالرغم من تيسير قسيادات البنك المركزي البرازيلي.

إن الدول النامية لم تكن مستعدة لهذه الانتاج الكبير في تحرير حركة الاستثمار الأجنبي بالإضامة إلى أنها لم تكن على وعي بالخطا التي كان يتبعين تحصيلها للاستثمار الانتاجي لا الشغري، وهو ما ساعد على زيادة الفوارق الاقتصادية داخل سكان الدول النامية خاصة ما يؤول إلى اضطرابات سياسية وانتمار المستهلين للسلع التي تنتجها المشروعات الاستثمارية التي يسارع الظهير إلى استرداد أموالهم وتحولها إلى أماكن أخرى أكثر ربحية وأكثر أماناً، ما أدى إلى اضطرابات اقتصادية داخل هذه الدول وبين بعضها البعض، وبالتالي توفقت عمليات التنمية في الدول التي واجهتها الأزمة وتراجعت اقتصادياتها، وهو ما يؤكد الدور السلبي للتحرير بإجراء التحولات الرأسمالية دون قيود ولا ضوابط

ومن هذا راسياً أن انتمار النقدية في مصر هذا الحول، تمتد شامتاً فقد بدأت - أمريكا الجنوبية، ثم امتدت إلى دول جنوب شرق آسيا ما فيها كوريا الجنوبية كما شامتاً هبوط الطلب من اليابان التي كانت تسبق الولايات المتحدة الأمريكية في متوسه دخل الفرد فيها وانمادت الأزمة إلى روسيا

وملك بئين أن مجسرة التمدني الفئتين حصروا مدوة الصندوق لهذا الغرض وهي الترة التي شارك فيها كبار خبراء الصندوق وإدارة وأعضاء مجلسه التنفيذي، كما شارك فيها أيضاً ممثلون حكوميين على مستوى عال وممثلون القطاع الخاص، المنظمات الدولية، هؤلاء جميعاً لم يصلوا إلى رأي موجد حول زيادة عمليات تحرير حركات رؤوس الأموال بين الدول أو تحديدها شروط وقواعد تنظيمية حسب الطوب النقدية والاقتصادية السائدة في الدولة، ولذا أن موضوع اتفاقية صندوق النقد الدولي تشتمل على من الرأي المعارض بزيادة التحرير، أي عكس الرأي الآخر الذي يناهز بزيادة تحرير حركات رؤوس الأموال دون شرط، وبالتالي فإن الرأي المؤيد لزيادة التحرير لا يتشبه مع نصوص الاتفاقية ولا حتى مع الأهداف التي تصمم الاتفاقية عندما تم توقيعها عام 1945 لأن هذه الأهداف وإن كانت تسمى للحدود إلى مجتمع عالمي مشرور من جميع النواحي على التفتلات المالية والتجارية والنقدية وتشكلات السلع والاشخاص والصناعات الفدية ورسمها بتحديد واضح حتى لا يكون هناك أي عتد تنقيها في أي وقت من الاوقات كما يحدث الآن، وكما ظهر من الأدبيات التي عرضها البعض في الفترة المذكورة

لقد تدمت الاتفاقية إلى تعديد المصالحات العامة والخاصة خوفاً من تاريلها والوصول منها إلى نتائج لفة من حيث إلى مجلس فئتي أخرى ففقدت إحدى أهم التي بين الدول الفنية والدول الغربية، ففي حال فرضية على الدول والغرب التي حدثت الاتفاقية في حالتها السائدة الثلاثين يجوز فيها فرض القيود على المعاملات التجارية لفة السلع والخدمات وما

١- طلة شدة العملة لا نمت الاتفاقية على أنه لا يجوز للعضو أن يرضي القيود على المعاملات التجارية والنسبة لعملة معينة إذا أصدر الصندوق قراراً بأن هذه العملة أصبحت نادرة، علماً بأنه لا يسبق أن أصدر الصندوق هذا القرار منذ توقيع اتفاقية حتى الآن

٢- حالة فترة الانتقال من ظروف الحرب إلى الظروف العادية، حيث أباحت الاتفاقية فرض القيود على المعاملات التجارية خلال فترة العدة، علماً بأن 140 دولة من أعضاء الصندوق أعطت انتهاء فترة الانتقال والعمدة إلى حرية التحويل بالنسبة للعمليات التجارية، وذلك مع بين مجموعة الأعضاء البالغ عددها 182 دولة.

وتفكرت الاتفاقية الأعضاء امراوا في فرض القيود النقدية على المعاملات الرأسمالية بين الزام بالأضامة إلى أنه، لحكام الرضاة على هذه المعاملات اجازات الاتفاقية فرض القيود المالية على المعاملات

الجارية للتأكد من أي من هذه المعاملات لا تعذر معاملات مستهلك في السعار فرض ابرامة عليها وهو ما يؤكد أن الاتفاقية رأت أن التحويلات الرأسمالية من دولة إلى أخرى دور قيود ودون ضوابط سوف تؤدي إلى انتقاس من ثروة دولة وزيادة في ثروة دولة أخرى دون مبرر، كما تؤدي إلى توفد مشروعات لتتاجية وتضر في الانتاج ومطالة

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	محمد عبد الرشيد
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	٤١٤٣٣
المجلد :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/١٥

في مؤتمر الوطن العربي وتحديات القرن الحادى والعشرين ضرورة إيجاد آلية لمعالجة مشاكل الاقتصاديات العربية



د سامى عفيفي

محمد عبد الرشيد

المشاركة استغلال الساحات للتجارة
في بعض الدول العربية لزراعة الحبوب
مع اتنا سياسات انتاجية وسعرية
وتسوية لتشجيع ازراع العرب
والتمويل على خفض تكاليف انتاج
الحبوب والاسراع في تنفيذ خطوات
السوق العربية المشتركة لتتلاق مع
التجارة العالمية
أكد سامي عفيفي حاتم استاذ
الاقتصاد الدولي ومدير مركز دعوت
ودراسات التنمية التكنولوجية بجامعة
الوادي في بحث قدمه للمؤتمر حول
استراتيجية تنمية الصادرات العربية
خلال من خلالها المركز التكتسي
الصادرات الصناعية السعودية في
مباحية كما انه أبرز الدور التميز في
تنمية للصادرات السعودية في اثاره
البحوث الاقتصادية للتحليل بالانتماء
الفرسي من ناحية أخرى أوصى في
دراسات ترتيب أسواق الصادرات
السعودية حيث تمثل الأسواق الآسيوية
عبر العربية والإسلامية المركز الأول
تليها أسواق أمريكا الشمالية وأوروبا
العربية ثم دول الحامسة العربية المجاورة
في المركز الخامس ويواجه الصادرات
السعودية عددا من العقبات عند
اختراقها للارزقة التسويقية كالدول ومن
ذلك العراق التي تعرضها الدول حجة
سكامة الرشيد
وهو التي تقف حصر عشرة اثار
الحجود القاسية لتلبية للصادرات
السعودية
وتنشر د عفيفي الى انه مثا لدولة
الاقتصاد السعودي للاتحاد التسودى
ماله من التميز في يكون هناك مدس
من العراق التي يسمي معالجتها وعلى
الأخص العقبات الداخلية والتي تتركز
منك حصاص على دراسة ارتفاع

والتي الخضراء على أنه ليست هناك
من آلية لمواجهة تدفق الواردات السبي
البلدان العربية مقارنة بالدول الأخرى
سوى معالجة المشاكل الهيكلية
للانتماءات العربية ومزيد من تفتان
الذي يهدف الى تنسيق السوق
المشتركة

شارك الخضراء بعدد من الدول
الحادة والتي تارات الوضع الاقتصادي
الفرسي من حيث الأثر والاستثمارات
والخصخصة وكذلك حال التجارة
العربية الدولية واثرت التكاليف الاقتصادية
التالية ويهدد التجارة العالمية والاضافة
الى الارتفاع الاقتصادية الاثار
الفرسية كل على حدة وسوى ذكرها
بالتاليات الدولية

قدم عبد الرشيد شرحا من معهد
الاقتصاد يمشا حول التجارة
السعودية العربية للحدود من
البلاد العربية واعتبر أن قطاع الزراعة
من أهم القطاعات الرئيسية في التنبؤ
الاقتصادي لمعلم البلدان العربية حيث
يقتد به ٢٢٪ من السكان ويوفر ٥/٠
من الانتماءات الغذائية. وتتمثل حجة
العربية وصيدا عظيم من الموارد
الاقتصادية والزراعية والتي قد تخدم
طرفة في الانتاج الزراعي اذا سلمت
تنظيمها على لئس بقاء حديثة وتوفر
استثمارا لها من استمرار حال كل
دولة عربية في زراعة الحبوب

واشارت الورقة الى ان معالجة
الفراس الزراعية العربية بلغت في عام
١٩٩٦ نحو ١٨.٧ مليون كمتار. ويح
مضيف الورقة ان الزراعة اوقى
٢٦.٠ كمتار بلغت حصة الزراعة المائية
الناخنة نحو ٢٢.٧ مليار متر مكعب من
حوالي ٢٠٤.٤ مليار متر مكعب مياه
سبيعية حوالي ٢٥ مليار متر مكعب
مياه جوفية. ويبلغ عدد السكالي في عام
١٩٩٧ حوالي ٦٧.٧ مليون على راي
الانتاج المحلي الزراعي العربي حوالي
٦٥.٦ مليار دولار عام ١٩٩٦ و١٩٩٦
في نحو ٤٢.٤ مليار دولار في ١٩٩٧
ويش العروبي في الازان التجاري الدولي
حوالي ١٦.٨ مليار دولار عام ١٩٩٦
كما بلغت خمسة نقطة الصادرات
الزراعية للاردات الزراعية حوالي
٣٣.٣

القرن الحادى والعشرين وهي محطة
المسورات الانجابية والسلمية التي
ركنها خلال لفترة مد الاستقلال عن
الاستعمار وحتى نهاية القرن العشرين
تواجه التحديات الداخلية وتحديات التنمية
الاقتصادية الدولية بتحت العمل شاد
التكامل عليها حتى يمكن تحقيق المايات
المزودة لتجسي مستوي الفردي في
العالم العربي وأهم هذه التحديات هو
ريادة التكوين القاسمي بالاعتماد على
القطاع الخاص والعمل على تحسين
كفاءة الاستثمار في تعمير الانهار
الطلي لتطوير مصدر تمويل برامج
التنمية هذا بالإضافة الى تحدي المساواة
عالمية وتعاى التنمية لمعالجة التناق
مارك عالمي
وقالت الدراسة في إطار البحث عن
حل للمشكلة الاقتصادية في الوطن
العربي أن للتحديات التي مر بها الأثر
الأكبر في أعاد النظر في خطة التنمية
لكثير من الدول العربية واتساعا برامج
وسلمة اقتصادية تهدف الى التكيف
مع التطورات الاقتصادية الدولية وقد
ارتبط العديد من هذه الإجراءات
بالتنميط وبمعالجات التسويل من
الانتماءات الدولية وأعادة جولة يربها
الخارجية حيث حقق عدد السياسات
تنميطا ملحوظا وبما دعا العودة الى
القطاع الخاص اذ كانت كثيرة لخصتها
الدراسة الى اسباب سياسية وإدارية
اقتصادية وصورتها الاستثمار
وصفوط للقطاعات والفساد في الآلة
السعودية
ركزت الدراسة على حالة كل دولة
عربية على حدة في مجال الخصخصة
ومن أمثلة أهمرست المشاكل التي
واجهتها وعطرت خلايا إيجابية كثيرة
معها وحاصلت أن التحسين في
حال تحقيق ظروف مالية سيوى
لأكثر من في شرو. استندت ذلك لأنك
شاليا وكذلك اقتصاد في طاق خاص
خاؤ. ورسمالية خمسة قوية
استطاع من مرور الشا الاندما
عبر الحدود وتقديم شرو. إيديا حو
الوادة العربية وديا لجنة
استنادية عربية حقيقية قد تكون
معدلا لأن. صنتع عربي محتمة في
الزائد من نفسه على المسيرة
تنميطا من أعلى اللقيم المتجمعة
لأكثر

أدت الدراسة بربادة لفتح الحجب
في الوطن العربي مصحح أودسات
التكاملية المتحدة والتبني الأفر في
رأيه الحسم. حتى نكث هناك. مخدة
منه مملعة من دولا. عربية ومنه
صنعية الدول التي لها مد مسعى
الصناعة. دعوى التسليم. عربة

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي

المصطلح : الأهرام

اسماء غيث

رقم العدد : ٤١٤٤٥

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/٢٧

ومع جميع المتغيرات فإن السؤال الجائر حول التكامل الاقتصادي العربي يتلوه هو السؤال المحوري الذي يدور حوله الجميع يتنازعهم البين ضرورة تحقيقه حكم متغيرات الاقتصاد العالمي الحاكمة الداعية إلى ضرورة التكتل والتجمع باعتبارها ضرورة نهوض وحتمية من حتميات الحاق بركب العصر في مواجهة أوضاع الواقع القائمة بتناحر الاقتصاديات العربية والفضل الذي ثوابت مع تحارب العمل العربي المشترك وعدم معالجة مايلجرح على الساحة من صيغ وانكفاءات وهي لا تتوقف دع الإبداع اللازم والمطلوب وتحتج عن النهوض والعدالة

بحكم طموحاتها المصونة وأفاقها الضيقة بمعابر الانصاف وحساباته وبالقياض لتجارب الآخرين وما حققوه من نجاح وصل في حالة الاتحاد الأوروبي إلى قيام وحدة اقتصادية وتقليدية تطرح في المستقبل القريب أو البعيد أفاقاً عملية لقيام كيان موحد عملاق تحت مسمى الولايات الأوروبية المتحدة بكل مانتعته من قوة سياسية واقتصادية وتكنولوجية قادرة على تغيير معادلات العالم وموازين قواه وتوازنات الإستراتيجية الكونية وتحويل أوروبا الموحدة إلى القوة الأعظم عالمياً في عالم الغد أو بعد الغد.

في جميع منتديات الحوار الاقتصادي العربي تفرض الفجوة الصمعة بين الحلم والحقيقة نفسها على كل اطراف الحوار من المستولين والخبراء والمختصين خاصة ان العجوة تزداد اتساعاً وعمقا في ظل ماحققة العالم المتقدم من قفزات ضخمة إلى الأمام مع منجزات التكنولوجيا الفائقة التقدم ومع ثورة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات وماتج عنها من تعديلات جفرية في مفهوم ثروة الأمم أصبحت معها الثروة المصرفية عماد الثروة الاقتصادية الدافعة للتقدم والمحرزة للامتلاك والصناعة للقوة بمعابرها الشاملة المتكاملة



رسالة
بيروت
يكتبها:

اسماء غيث

الأزمة تفتح أبواب الاقتصاديات العربية

رأس كل جميع البورصات

كل التجارة الخارجية

العربية يبلغ فقط ٢٠٪ من قيمة

تساوي فقط نصيب دولة

شركة بايكر وسوفت

صغيرة هي سنغافورة

وقد شهد الحوار العربي خلال المؤتمر طرعا جديدا لحتميات التكامل الاقتصادي العربي باعتباره ضرورة ممتدة لسباح عجلة العلاقات الاقتصادية العربية بالعالم الأوسع من الفضاءات والحدود التي من العوائد وهو مايجسد اتحاد خطرات عسكرة لإرساء الشراكة الاقتصادية العربية باعتبارها مقمعة لآسي عنها للشراكة الاقتصادية مع دول العالم واقتن تحركها وتدفق إليها جميع متغيرات القوة وانعاشاتها والمعدات الفائقة عليها وتوجهات القوى الكبرى وحساباتها وصعوباتها

خلال اجتماعات المؤتمر السادس للاستثمار وأسواق رأس المال العربية الذي عقد في بيروت في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ مايو الحالي وشخصه مجموعة الاقتصاد والأعمال للامانة وشارك فيه نحو ٤٠٠ من كبار المستولين والخبراء والمختصين في ٢٠ دولة عربية وأوروبية غرض موضوع العمل الاقتصادي العربي المشترك مضم على أعمال المؤتمر خاصة ان امتناع المؤتمر شهد خلال العام الحالي مشاركة رسمية لمنتدى شارك فيها الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء والدكتور سليم الحني رئيس وزراء لبنان والدكتور خالد رعد نائب رئيس الوزراء اللبناني فتمسكوا عن رئيس الوزراء بالاضافة إلى وسائل السمعة احدث من منظور رسمي وزراء الخزانة والتمويل المالي مع السيد من القس بروجون وزير التوسيعات الاقتصادية الصاعدة والاهمسة في حين الاجتماع

اسم كاتب المقال : اسامة غيث

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

رقم العدد : ٤١٤٤٥

الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي

تاريخ الصدور : ٢٧/٥/٢٠٠٠

المصدر : الأهرام

ومع كل مسار يمتد بمحاولات التكامل الاقتصادي العربي في فشل وعدم فعالية وإهدار الفرص وإضاعة للوقت إلا أن التكامل يظل حقيقة ضرورية ولأزمة لحل المشكلات الاقتصادية العربية وضمان الاندماج بركب العولمة ملحد الآتي من الخصائص وأحد الفرص للفتح نافذة من خلال العمل الاقتصادي العربي المشترك لمساندة التنمية والتقدم ومواجهة تحديات انخفاض حجم وقيمة هذه الاقتصاديات مجتمعة والذي يكاد يمتساوى مع حجم الاقتصاد دولة واحدة فقط لا غير في الاتحاد الأوروبي مثل إسبانيا.

وفي ظل لاحتياج الاستثمار وأسواق المال العربية وضرورات تحفيزها وتطويرها فإنه يجب ألا يغيب عن بال أحد أن تواضع قيمة رأس المال السوقية لكافة الشركات المقيدة بالبورصات العربية والبالغ نحو ١١٤ مليار دولار وهي قيمة بالغة التواضع بالمقاييس والحساب العالمي حيث تصل إلى ٢٠٪ فقط لا غير من القيمة السوقية لشركة مايكروسوفت الأمريكية وهو ما لا بد أن يدفع الكافة والجميع إلى إعادة تقويم قيمة ووزن الشركات العربية ولقدريتها على التعامل مع عالم الشركات الديناميكية العالمية ومع متغيرات العالم المعاصرة ومماثلته التكنولوجية من قيد على النمو والتنمية في العالم الثالث فإن تواضع الانفاق العربي على البحث العلمي وهجرة العقول العربية المبدعة ومما تعنيه من غياب المنظومة التكنولوجية القادرة على التطوير والتحديث يصعب مقبلة رئيسية تكاد تطغى بطموحات المستقبل إذا لم يتم علاجها وتداركها بالعمل الجاد ومعبداً عن الشجاعة للصوفاء وجوارات انبعاث المبادرات والقدرات في كل ما هو ماضى وغير ماضى ولا يندب ولا يندب.

التي تعتبر من أخطر التلميحات التي تهدد مصير التنمية العربية. سراً محدودية الموارد المائية الطبيعية المتحددة في الوطن العربي، معدل نمو الفرد من هذه المياه هو الأقل في العالم، ويتوقع أن يزداد الوضع المالي العربي تراجعا في السنوات القادمة بحيث يصل العجز إلى نحو ٢١٠ مليارات ٢٠٠٠ في عام ٢٠٢٥ أي حوالي ضعف الكميات استمطة حاليا في الزراعة وذلك في حالة مسا. الظروف الحالية كما هي عليه. مع الأشد في الاعتبار أن الآثار السلبية لشيخوخة المياه سوف تفسد على أربعة الخريفية بالدرجة الأولى لأنها تستهلك نحو ٨٨٪ من مجموع استثمارات المياه عالميا.

وقد أبرعهم شكرى محمود رئيس الوزراء المصري ليدل ككثير الوثائق صورة عن أوضاع العالم العربي في ظل الاقتصاد العالمي الجديد وما تشهدهه الأوضاع من مؤشرات سلبية في مقدماتها من ٢٥٪ من سكان العالم العربي يقعون تحت خط الفقر وإن ٢٥٪ من الإجمالي غير متعلمين وهناك ما يزيد من فقر يستغنى عن ٢٠٠ مليون مع تعرض العالم العربي لتقلبات بيئية مقلقة في ظل أن ٧٠٪ من السكان تحت مستوى ٢٥ مليار مع تساقط تنميتها من الاستثمارات الأجنبية عبر تعامل إلى ١٪ من أعمالها في عام ١٩٩٩

وقد أوصى العديد من المناقشات إلى هناك مجموعة من الأزمات التي تهدد الاقتصادات العربية وقد أشار الدكتور سليم الحسني رئيس الوزراء اللبناني إلى أزمة الركود الاقتصادي وما يساهبها من أزمة معيشية حادة وكذلك ظاهرة الدين العام الضخم التي تخلفها ظاهرة العجز المتنامي في الموازنة العامة للدولة كما أشار الدكتور جورج فريز وزير المالية اللبناني إلى ظاهرة متزايدة مدفوعات الدولة والقطاع العام للقطاع الخاص والمتأخرات داخل القطاع العام وتردى لوائح ميزان المدفوعات وإلى الآثار السلبية لتركز الاستثمار الخاص بشكل ضيق في يد فئة الما في القطاع العقاري وحالات التركيز التي تدور بها وتتركز استجابة على مجمل الأوضاع الاقتصادية ولتأثر هذه الأوضاع بأزمات السيولة وإماتة هذه التحديات إلى العديد من الاقتصاديات العربية كعمارة رومانية

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادى	رقم العدد :	٢٨٤٢
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٣١

الصادرات العربية قضية ساخنة

سوف يظل الحديث عن التصدير كهدف استراتيجى لمعظم الدول العربية حديثا ساخنا بسبب الرغبة الملحة للحكومات والقطاع الخاص على السواء فى إحداث طفرة بقطاع التصدير وما ينتج عن ذلك من تحسن فى الموازين التجارية وإيجاد فرص جديدة للعمل وكذا بسبب فرص الاستثمار الأجنبى التى تتزايد مع تزايد فرص التصدير.

وقد اتخذت العديد من الدول العربية الاستراتيجيات الخاصة بها لتشجيع التصدير إضافة للجهود التى تبذل لزيادة التجارة البينية العربية».

الهدف الاستراتيجى



باحتياجات السوق المحلى وفى الوقت ذاته طرح قدر منها يستجيب لاحتياجات الاسواق العالمية بشرط أن تكون هذه المنتجات ليست مجرد طرح الفاض ولكن بهدف التنافس مع المنتجات الأخرى فى الاسواق العالمية نتيجة لوجود قدرة تنافسية عالية فى انتاجها ومن أهم ما يوصى به أيضا البحث عن أفضل وسائل التسويق والى تتمكن من عرض السلع العربية بالصورة المناسبة التى تمكنها من النفاذ إلى الاسواق المختلفة من حيث ملائمتها لأذواق المستهلكين وعرضها بالطريقة التى تتفق مع عاداتهم وثقافتهم واحتياجاتهم هذا فضلا عن دراسة السياسات الخاصة بتسهيل عملية التصدير والاجراءات التى تحظى مرونة فى تناول العمليات الخاصة بالانتاج والنقل والتوزيع والتعويل وما يحيط بها من ضمانات وحوافز وتطوير فى الأساليب الفنية والتكنولوجية التى تضمن عرض المنتج فى أفضل صورة وأعلى

والخط المستهدفة سواء على المدى قصير الأجل أو المتوسط وطويل الأجل حتى تكون الرؤية علمية ومستندة إلى الواقع المحلى وفى ظل حقائق أساسية تتمثل فى تشابه وتلاحم اتحاد العمورة فى مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية إضافة إلى توالى قيام الكيانات الاقتصادية والتجارية العملاقة العالمية المستهدفة وتصبح هذا لقاعة تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية تحولها إلى قدرة تنافسية تمكنها من النفاذ إلى الاسواق العالمية المستهدفة وتصبح هذا لقاعة صناعات للتصدير تستجيب لاحتياجات الاسواق العالمية وتتفق مع أنذواق المستهلكين بها وتنمية المنتج من السلع والخدمات التى يمكن أن تقي باحتياجات السوق المحلى وتسمح بالطاقات الانشاجية للمشتات الصناعية والخفمية بطرح المزيد منها لنقى

بعد التصدير هدفا استراتيجيا لمعظم الدول العربية بل أنه التحدى الأول لها فالمهدف منه لا يقتصر على تحقيق التوازن فى الميزان التجارى فحسب ولكن الأمر الأهم هو أن الصادرات تعتبر المنفذ الذى يتسع من خلاله حجم السوق ويوفر الطلب الكافى لعجز مزيد من الاستثمار وتشغيل الطاقات العمالة والقضاء على المخزون الراكد ومن ثم تشغيل المزيد من لفرص العمل وتحقيق المزيد من الدخل ومن ثم زيادة القوة الشرائية وبالقائى زيادة الطلب ومواصلته دورات من النمو المتواصل الذى يحقق الانطلاقة المنشودة.

وتأخذ قضية التصدير حيزا واسعا من اهتمام الحكومات العربية من جهة والقطاعين العام والخاص على الساحة العربية فعلى حين يطالب المصدرون بالمزيد من التسهيلات والاعفاءات الضريبية والجمركية على السلع المصدرة تؤكد الجهات الحكومية أنها تقدم من المزايا والاعفاءات الأكثر مما تقدمه أية دول أخرى.

ولا شك أن جميع التسهيلات التى ستقدم لن تحقق شيئا على صعيد تطوير الصادرات إذا لم يترافق هذا بعمل وجهد كبيرين من القطاع الخاص الصناعى والتجارى.

والحديث عن الانطلاقة العربية وقفزة الصادرات لابد وأن يستند إلى الواقع القائم

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي
المصدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : احمد صفى الدين
رقم العدد : ٢٨٤٢
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/٣١

جودة وبسعر مناسب ويضاف إلى هذا توفير المعلومات والبيانات عن الأسواق العالمية والمنتجات المختلفة المطلوبة في هذه الأسواق وأسعارها والمنتجات الرئيسية لها ودرجة المنافسة فيها ويشمل ذلك أيضا الآليات والمؤسسات التي تتولى هذه المهمة وتطوير المعارض الدولية بالصورة التي تتفق مع التطورات الحديثة في هذا المجال خاصة معارض الميناء وإقامة المعارض الدائمة لعينات من المنتجات العربية في المراكز التجارية الرئيسية في العالم وتطوير العمليات المصرفية المشجعة لتسويق إنتاج لغرض التصدير أساسا وتنمية الصادرات في الأسواق الحالية المختلفة وكذلك تطوير عمليات التجارة الخارجية والمستندات والشبكات والاعتمادات المرتبطة بها ويشمل ذلك أيضا تيسير ما يرتبط بها من إيرادات والبحث عن الجديد في نظم ضمان الصادرات والتأمين عليها بما في ذلك ضمان الاستقرار ضد مخاطر التقلبات في الأسعار والنظر في وضع النظم التي تتفق مع طبيعة السلعة خاصة في المنتجات شديدة التقلب سريعة السطح سواء في تحقيق الاستقرار في صورة صناديق لموازنة الأسعار أو في ضرورة تطوير أدوات التغطية والتفليخ وتنميط الوحدات.

الشراكة والتجارة البينية



إذا كان دفع الصادرات العربية هو الهدف الأساسي للدول العربية في الوقت الحاضر تحاول تحقيقه بشتى السبل فإنه لا يمكن إنكار أن دعم التجارة البينية العربية وزيادة حجم التبادل التجاري العربي ينبغي أن يكون على رأس الأولويات وهو ما يرى الكثير من المتخصصين والاقتصاديين العرب بالإمكان تحقيقه ولكن عبر مجموعة من الآليات يأتي على رأسها إزالة العوائق الجمركية بين الدول العربية. اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحرير المبادلات التجارية وتوسيع مجالات الاستثمار والإنتاج في العالم العربي لإيجاد فرص عمل جديدة.

كما يدعو الخبراء العرب إلى توسيع القاعدة الانتاجية العربية وتعميقها عن طريق تعزيز الاستثمار وتشجيعه وإقامة الصناعات الحديثة مع التركيز على تطوير البنية الأساسية وضمان حرية انتقال عناصر الانتاج وأن تكون المشروعات المشتركة في إطار استراتيجية تكاملية وفي نطاق برامج محددة ضمن قطاع أو فرع اقتصادي محدد في كل دولة عربية هذا فضلا عن ضرورة تنسيق المواقف والسياسات العربية تجاه منظمة التجارة العالمية وإيجاد قواعد للتنسيق المستمر من أجل لحدوث التكامل الاقتصادي العربي المطلوب والتكيف مع النظام الاقتصادي العالمي المعاصر ولعل واحدة من القضايا التي تطرح نفسها هي قضية الشراكة مع أوروبا فمثلا في اتفاقية التجارة الحرة الخليجية - الأوروبية نجد أن هناك تباينا واضحا في المواقف الخليجية والأوروبية يصدها فعلي حين يسعى الأوروبيون ل جعل تنفيذ دخول اتفاقية التجارة الحرة خلال مدة أطول مما يريده الخليجيون فإن الجانب الخليجي يركز مناقشته على تحرير تجارة السلع الخليجية الأهم لأوروبا وهي البتروكيماويات والمنتجات البترولية المكررة والالومنيوم باعتبارها السلع الرئيسية التي تستفيد من إلغاء الرسوم الجمركية التي تفرضها أوروبا. وتشكو دول مجلس التعاون الخليجي من فرض أوروبا رسوما جمركية مرتفعة على صادراتها الأساسية المفضلة من البتروكيماويات والمنتجات البترولية المكررة والالومنيوم في الوقت الذي تعتبر بلدان مجلس التعاون الخليجي خامس سوق استيراد بالنسبة لأوروبا.

في كل الاحوال لا يمكن إنكار أن كل طرف من اطراف الشراكة المتوسيطية الأوروبية - العربية يسعى لتعظيم مكاسبه وتحقيق مصالحه من هذه الشراكة وإحيانا تتفق هذه المصالح وإحيانا تختلف وتتفرق وبالتالي فإن أوروبا تسعى من هذه الشراكة إلى سوق لمنتجاتها تتمتع في الأسواق العربية الواسعة وأن يكون لأوروبا دور فاعل في المنطقة والرد على المشروع الأمريكي المسمى بالشرق أوسطى الذي يتجاهل المصالح الأوروبية.

أما الدول العربية المتوسيطية فهي تريد بالتأكيد أكثر من ذلك من الشراكة وإبرازه المساعدة في تحقيق نفسها الاقتصادية والتنموية. شراكة متكافئة تبعها عن التبعية، نقل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة هذا فضلا عن شراكة تقف إلى جانب الحق العربي من سلام عادل وشامل وفي ضوء رغبة كل طرف في تحقيق مصالحه وتعظيم مكاسبه تجري المفاوضات سواء من خلال المؤتمرات التي بدأت من برشلونة عام 1995 أو في اللقاءات الثنائية بين المفاوضين العرب والأوروبيين ومن المؤكد أن العمل العربي المشترك يمثل هو المخرج لكل مازق في الواقع الاقتصادي العربي وفي العلاقات الاقتصادية العربية مع الغير وفي أية شراكة تقوم

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي
المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : أحمد صفى الدين
رقم العدد : ٢٨٤٢
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/٣١

استراتيجيات عربية



وفي فلسطين هناك تأكيد من جانب العديد من الهيئات الدولية أن هناك فرصة حقيقية أمام الاقتصاد الفلسطيني للتطور ونزول الأسواق المحلية ولكن في إطار خطة منهجية تأتي على رأسها تحسين الجودة النوعية للمنتج الفلسطيني ورفع قيمته بصورة جيدة وتسويقه بصورة أفضل ولكن مع ذلك يلاحظ أن التحسينات التي تصاحب حصول رجل الأعمال الفلسطيني على تأشيرة الدخول ليسمن الدول للمشاركة في مناسبات تجارية مهمة فضلا عن الخوف من المغامرة يؤدي إلى الضعف وعدم القدرة على تحقيق المرجو وهو ما يتطلب معالجته واستناده رجال الأعمال الفلسطينيين من التحالفات لتجارة الحرة التي تربط فلسطين ببقول الأخرى وذلك لأنها تعامل البضائع الفلسطينية بصورة أفضل ولكن مع ذلك يؤكد الفلسطينيون أن الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا وفي المستقبل مع تركيا هي استثناء استثنائية التي تعتبر عاملا سلبيا مؤثرا على الاقتصاد الفلسطيني.

والمبحث عن أساليب جديدة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال الصيد البحري عن طريق مصانع لتعليب الأسماك ولا شك أن مستقبل الشركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي أصبح يهدده الآن نوعا من الخطر بسبب القرارات الضدية المتبادلة من الطرفين والتي تحاول فيها كل طرف للحفاظ على مصالحه من وجهة نظره الخاصة وقد جاء قرار الاتحاد الأوروبي بضرورة فرض التحامل بشهادة التصدير على المنتجات المغربية بمثابة ضربة للمصالح المغربية في الأسواق الأوروبية حيث أن هذا القرار سيجعل العديد من مستوردي المواد والخضار المغربية من دول الاتحاد الأوروبي يسيئون من مصاصر أخرى للاستيراد يكون التعامل معها أكثر سهولة ومرونة بعد فرض شهادة التصدير ويسعى للمغرب حاليا من أجل معالجة الآثار السلبية الناتجة عن هذه القرارات إلى تطبيق مخطط جديد يهدف لتسوية قطاع الصيد البحري وتدارك العجز من خلال استعادة التحكم الفعلي في الثروات السمكية إلى جانب إقامة مشروعات تعتمد على الصناعات التحويلية لمنتجات البحار وشركات للتسويق مشاركة مستثمرين من داخل وخارج الاتحاد الأوروبي.

معاطها مع دول الاتحاد الأوروبي حاليا في الشريعة على صادرات البشروكميات الخليجية والتي تتراوح نسبتها بين 13.6٪ والفريضة للفروضة على جميع صادرات الاونيموم الخليجية ونسبتها 6٪ وتتفاعل البحرين بإمكانية للتوصل إلى حل مناسب لهذه المشكلة عبر المفاوضات الخليجية الأوروبية الجارية بين الجانبين والتي تهدف إلى إبرام اتفاقية لتجارة الحرة بينهما يمكن أن تزيل جميع العقبات أمام التبادل التجاري بين الطرفين. وفي المغرب تشهد بداية الألفية الثالثة تزايد حدة الصراع بين المغرب والاتحاد الأوروبي بسبب استمرار المغرب على عدم تجديد العمل باتفاقية الصيد البحري للبرمة بين الطرفين منذ عام 95 والتي انتهت العمل بها في 31 ديسمبر من عام 1999 وهو الأمر الذي دفع للاتحاد الأوروبي وطبقا للعديد من المصادر المغربية إلى...

معارسة كل أنواع الضغوط على المغرب من أجل مراجعة قرارها وكان من ضمن هذه الضغوط قرار الاتحاد الأوروبي والذي بدأ تنفيذه اعتبارا من الأول من يناير 2000 ويقضي بإلضاع كل الصادرات المغربية للاتحاد الأوروبي من المواد والخضروات للتكامل بنظام شهادة التصدير مما يؤدي إلى فرض مزيد من المعايير الإدارية والمالية والتنظيمية وإغلاق العديد من الأسواق الأوروبية في وجه الصادرات المغربية.

ومنذ قرار المغرب بعدم تجديد الاتفاقية اشتعلت الحرب بين المغرب من جهة وإسبانيا من جهة أخرى والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى حتى يحاول أن يحافظ على مصالحه بما يراه له في المغرب تمر على عدم تحديد اتفاق نظرا لتعرض ثروته السمكية لعملية نهب شديدة أدت إلى الإضرار بشدة بالثروة السمكية مما دفع بالمغرب إلى إنهاء العمل بهذه الاتفاقية

إذا كانت مسألة تنمية الصادرات تحديا يواجه الدول العربية فإن الدول العربية لم تقف مكتوفة الأيدي في مواجهته وإنما تعددت خطتها واستراتيجيتها في هذا الصدد.

ففي الجزائر تعددت اللقاءات الدبلوماسية لدفع حركة الصادرات ونشجع التبادل التجاري ولعل الملتقى الدولي الذي عقد الشهر القادم خلال يومي 11 و 12 يونيو تمثيل من الجهد الحكومي في هذا الصدد لإقامة العديد من المعارض والفعاليات الاقتصادية في عدد من البلدان العربية منها قطر ودبي والبحرين، وتعددت الجزائر في هذا الملتقى وهي على قناعة بما يربط بين الاقتصاد العالي ذاتها تحديات اقتصادية للاقتصاد الجزائري وفي الوقت ذاته يولد فرصا كبيرة للاقتصاد الجزائري ولهذا فإنها تؤكد على أعلى معدلات النمو في التشغيل والانتاجية على الصواء والسعي لتنوع مصادر الدخل القومي وذلك من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية واستقطاب الرأسمالية الجزائرية للهجرة.

وفي البحرين توجد قناعة أساسية بأن بطوحتهم أكبر بكثير مما هو متاح حاليا خاصة مع توافر الإمكانيات لتعزيز الصادرات فخطوط الملاحة البحرية متوافرة مع معظم بلدان العالم كما أنها تشكل رصدا من أكبر الثروات في منطقة الخليج من حيث عدد البواخر التي يستقبلها وحجم البضائع التي تستقل عبره بل ويميز حاليا بناء ميناء جديد في البحرين على أحدث المستويات المالية لاستيعاب الزيادة الكبيرة والمتوقعة في تجارتها مع العالم الخارجي هذا فضلا عن تنظيم خطوط المواصلات البرية والجوية هذا فضلا عن أن البحرين قد اتحدت إلى بناء قاعدة صناعية متنوعة شكلت مصدرا أساسيا للتصدير في الوقت الذي قل فيه اعتماد البحرين على الصادرات التحويلية وتعد أوروبا هي الشريك التجاري الرئيسي للبحرين وشرك الرئيسية التي تواجد العديد من

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال : احمد صفى الدين

رقم العدد : ٢٨٤٢

الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي

المصدر : العالم اليوم

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/٣١

وفي سوريا تسجل الصادرات انخفاضا يتزايد عاما بعد عام وهو ما وضع قضية دفع الصادرات كخضعية لسياسية على اجندة الحكومة السورية فقد توصلت الجهات الحكومية المعنية في سوريا وبعد دراسات معمقة اعدها وراعت الاقتصاد والصناعة والزراعة وغرف الصناعة والتجارة وادارة الجمارك العامة إلى استراتيجية تقوم على ما يلي أولا تحديد السلع التصديرية حاسمرا ومستقبلا اسلافا من مبدئين يتمثل اولهما في توفير المزايا النسبية وثانيهما زيادة القيمة المضافة لأعلى حد ممكن سواء بالارتقاء بدرجة تصنيع المواد الأولية المحلية وبإثبات القطن والقمح والفوسفات من جهة أو بالتسوية نحو انتاج سلع تنموى على قيمة مضافة عالية خاصة صناعة المكونات أي قطع التحويل والتوسيع في تصنيع بعض المنتجات الحرفية من جهة أخرى ومن ثم فصل هذه السلع تدرج ضمن الصناعات النسبجية والغذائية والزراعة والصناعات الاستراتيجية والميكانيكية والكهربائية والمنتجات الحرفية

التنمسية أو الخزفية والخشبية واخيرا الصناعات الدوائية التي تطورت في السنوات العشر الاخيرة والتي يمكن استغلال اسعارها الرخيصة في دخول بعض الاسواق الخارجية وخاصة في القارة الافريقية.

ثانيا : الاسواق المستهدفة لتصدير هذه السلع وهي الدول العربية خاصة دول الخليج والبنان والاردن واليمن والجزائر ودول أوروبا الغربية والشرقية وأمريكا الشمالية تدريجيا وبعض الدول الافريقية حيث تتوافر جاليات سورية ولبنانية نشطة.

ثالثا : وضع سياسة تتيح تخفيض تكلفة الانتاج المباشر من حيث المدخلات وغير مباشرة من حيث الضرائب والتمويل بالإضافة إلى تمييز المنتجين على زيادة الانتاجية وتحسين الجودة بمختلف السبل للمدية والمعنوية.

وتتبع سياسة خفض التكاليف سياسة لفرى اكدت عليها الاستراتيجية السورية وتمثل في توفير الكوادر البشرية التي يقع عليها عبء الانتاج والتسويق وادارتها ويرتبط بهيئته الاستراتيجية تشجيع تصنيع المواد الأولية المحلية لدى القطاع الخاص ضمانا لتعظيم العائدات السورية من التصدير وتجنبنا للخسائر الناجمة عن البيع للخارج بأسعار تقل عن التكلفة وإثارة المنافسة الإيجابية بين القطاعين العام

والخاص في هذا المجال بما يعود على الاقتصاد بالقطع ولما كانت سوريا تعاني من المنافسة الشديدة في الاسواق الخارجية من سلع مماثلة لما تنتجه خاصة الخضار والفواكه والنسيج بالرغم من عراقية سوريا في هذا القطاع فقد اتجهت إلى تخفيف الاعباء عن المنتج والتشجيع السوري حتى يصبح قادرا على المنافسة وذلك من خلال انشاء صندوق لدعم الصادرات مهمته تقديم المساعدات والمشورات الفنية والمعلومات المتعلقة بالاسواق الخارجية للمصدرين من القطاعين العام والخاص واقتراح الحلول المناسبة لخصايها التصدير والترويج للصادرات السورية في الخارج إضافة إلى دعم الصادرات على أسس مادي ومعنوي على أن يتم تحصيل الصادرات التي يمكن تشجيعها بقرار من بقرار من لجنة التصدير وعلى ضوء الأولويات وتعبيد الأسس والشروط اللازمة للحصول على الدعم المادي كما تضمنت خطة زيادة الصادرات طريق المضايف لتأمين السلع الأساسية ومستلزمات الانتاج وتصريف المنتجات الصناعية مع التشاكيذ على رفع درجة تصنيع المنتجات المعدة للتصدير بدلا من تصديرها مواد خام لتحقيق عوائد أكبر وتشجيع البائة معامل خاصة بالعبوات ومواد التعبئة والتغليف وإلى جاتيها ما سبق فقد سادت القناعة بأن الدور الأساسي في تنشيط الصادرات السورية يقع على القطاع الخاص وغرف الصناعة والتجارة وهو دور مازال محودا إلى حد ما ولم يتم تفعيله بما فيه الكفاية حتى الآن

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	بنت احمد فهمي
رقم العدد :	٢٨٤٥
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/٤

المؤسسات المالية العربية والنظام العالمي الجديد

وابساحاً - حيث إن نشاط الأقراض والاستثمار سوف يستمر بل ويتسع دوره في المساهمة في تنمية اقتصاديات العالم فإن هذا سوف يضع في المرحلة القادمة مسؤوليات ضخمة على إدارات المؤسسات المالية وخاصة في مجال المراجعة الدورية للسياسات المنظمة للعمل المصرفي وخاصة سياسة الأقراض والاستثمار مما يصبغ على المؤسسات المالية في المرحلة القادمة التركيز على الآتي:

- 1 - مراعاة الاحتفاظ بحفظة قروض تتمتع بأعلى جودة إئتمانية ممكنة
- 2 - تنويع مخاطر قاعدة الإقراض
- 3 - رسم سياسات وحدود وأسقف

للمخاطر الائتمانية للقطاعات المختلفة بحرص شديد

4 - التأكيد من أن نسبة القروض المتعثرة لإجمالي الحفظة تتوافق مع المعدلات المتعارف عليها عالمياً وهي عادة لا تتعدى 3٪ من حجم الحفظة من أجل الوصول إلى ذلك يجب وضع سياسات واستراتيجيات واضحة لحلها وإدارتها خلاصاً - وضع سياسات داخلية للمراجعة الدورية لإدارة القروض والاستثمار والتأكد من أنها تتم طبقاً للنظم والأسس المتعارف عليها عالمياً بهذا الخصوص، أكرر أن إدارات الاستثمار والائتمان والأقراض سوف تستمر في النمو والتطور في المرحلة القادمة مراعية الخطوط العامة المذكورة سابقاً

هنا نشود أن نؤكد بأنه يتعين على إدارات المؤسسات المالية في المرحلة القادمة القيام دورياً بالخطوات الآتية:

- 1 - إعادة بحث ودراسة السياسات المنظمة لعملية الاستثمار والأقراض مع التركيز على دراسة الأساليب الحديثة والمطبقة عالمياً في رسم هذه السياسات لتلائم مع ظروف المناخ الاقتصادي العالمية الثالثة

يشهد العالم حالياً توجهاً واضحاً نحو تحوير التجارة والخدمات المالية وذلك تطبيقاً لمخططات منظمة التجارة العالمية. ويتوقع أن هذا التفسير والتطور سوف يؤدي بلا شك إلى ازدياد حدة المنافسة بين كافة المؤسسات العاملة في الاقتصاد وعلى رأسها المؤسسات المالية سواء في الأسواق المحلية أو الدولية ولكي تستطيع المؤسسات المالية العربية مواجهة هذا التغيير الذي سوف يطرق على مناخ عملها فإنه يتعين عليها أن تستعد لمواجهة التحديات والتغيرات التي سوف تحكم في المناخ الاقتصادي مع دخول الألفية الثالثة بهذا الخصوص، هناك بعض العناصر الأساسية التي يجب التركيز عليها في المرحلة القادمة

أولاً - تغيير ثقافة إدارات المؤسسات المالية العربية من فلسفة المركزية في اتخاذ القرار إلى منهج اللامركزية في فلسفة ومنهج الإدارة ومواقف قيادات المؤسسات المالية العالمية من ذلك أمر في غاية الصعوبة ذلك لاختلاف الدارس الفكرية القديمة عن مدارس الفكر الحديث وهذا يتطلب في أغلب الأحيان تغيير القيادات المصرفية القديمة

ثانياً - تقلص أهمية دور الفروع الشاملة مع ازدياد أهمية استخدام التقنيات الحديثة الفعالة لامتداد العمليات المصرفية بكافة أشكالها وهذا سوف يؤدي بالتبعية إلى تحول أغلب فروع المؤسسات المالية إلى مراكز بيع وتسويق الخدمات المصرفية أكثر من كونها مراكز إيجار العمليات المصرفية الكاملة وهذا الأخير سوف يؤثر تأثيراً مباشراً على ترسيخ حجم التفتت الاستثمارية بالمؤسسات المالية

ثالثاً - التركيز على تعظيم العائد على حقوق الملكية للمؤسسات المالية وهو نتيجة لتحكم الرشيد في المعقات الاستثمارية والتشغيلية

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : بشت أحمد فهمي

رقم العدد : ٢٨٤٥

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٦/٤



بشت أحمد فهمي

وخلاصة الحديث فإنه يجب أن يراعى عند وضع الاستراتيجية سياسات العامة للمؤسسات المالية العربية عامة والمصرية بصفة خاصة والخاصة بالاستثمار والأقراض مراعاة النقاط الآتية بمنتهى الدقة

1 - الفهم الواضح لكافة السياسات الاقتصادية والمالية، المحلية منها والعالمية ومدى تأثيرها على أداء المؤسسة المالية فيما يخص القرار الاستثماري وجدوى الدراسة الائتمانية بفرض الإقراض.

2 - المساهمة في الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تصاعد على النمو الاقتصادي للبلاد والتي تتلاءم مع الاستراتيجية الاقتصادية العامة للدولة وخاصة تشجيع وتحويل الأنشطة التي تساهم في تنمية قطاعات السلع القابلة للتصدير أو السلع التي تتمتع بعميزة تنافسية محلية تحد من الاستيراد.

3 - العمل على تحويل النشاط الزراعي وما يقوم عليه من صناعات مختلفة غذائية، بولائية، استهلاكية، إلخ وذلك لما تتمتع به البلاد من مناخ وظروف تساعد على ذلك هذا مع التركيز على استقدام واستخدام التقنيات الحديثة التي تساعد على الوصول إلى ذلك.

4 - الاستثمار في دعم وتنمية المشروعات السياحية بصفة عامة والنشاط السياحي بصفة خاصة وذلك لتأثيره المباشر على زيادة حجم العملة الأجنبية الواردة للبلاد بالإضافة إلى المساهمة في تنشيط السوق بصفة عامة.

5 - تحويل الصناعة الخدمية بكافة أنواعها للحاق بركب التطور الذي وصلت إليه الأسواق العالمية.

6 - وحيث أن تحويل النشاط الصناعي سوف يظل العامود الفقري للاستثمار والتصدير فإنه ينعين على إدارات المؤسسات المالية التركيز بدقة شديدة على المخاطر الكامنة في دورات النشاط ذاتها مثل: مصادر المادة الخام، حجم الاحتياج للعملة الصعبة، المنافسة العالمية والحلقة، أثر الاتفاقيات العالمية الجديدة على ذلك، إلخ.

من العرض السابق يتضح أنه على المؤسسات المالية العربية وضع استراتيجيات واضحة تتواءم مع المتغيرات التي طرأت استعداداً للمرحلة القادمة وذلك من أجل تنظيم العائد على حقوق الملكية، القدرة على المنافسة، تقديم الخدمة المناسبة للعملاء، والأهم من ذلك من أجل البقاء.

المدير العام

ببنت مصر الدولي

وشامل

3 - وضع استراتيجية وسياسة عامة للانفاق الاستثماري مع وجوب التأكد من أنه يؤثر تأثيراً مباشراً على رفع الأداء وتعظيم العائد على حقوق الملكية.

4 - التقسيم القطاعي للسوق MAR - KET SEGMENTATION هو من الفاتح الأساسية لوضع الاستراتيجيات الخاصة بالمؤسسات المالية، فتجميع العملاء ذوي الاحتياجات والريغيات المتماثلة من أجل سهولة الوصول إليهم ورسم وتطوير الخدمات المختلفة مع وضع الأساليب الملائمة لتقديمها للعملاء بالمستوى والجودة المطلوب بالإضافة إلى التمييز المناسب فإنه جدير بالذكر أنه في هذه المرحلة وأكثر من أي وقت مضى أن العملاء لديهم القدرة بما يتبع السوق من تنوع في الخدمات والتنافس بين المؤسسات المالية لتحقيق ذلك فإنه لدى العملاء القدرة على اختيار نوع الخدمة والشئ المناسب لهم. فإنه يجب على المؤسسات المالية أن تركز على هدف أساسي في هذه المرحلة وهو تحسين الخدمة المناسبة بالسعر المناسب للعميل المناسب في الوقت المناسب.

2 - وضع استراتيجية واضحة لتدريب الكوادر المصرية خاصة القاضين والعاملين بإدارات الائتمان والتسويق والاستثمار بصفة عامة وذلك لتأهيلهم لمخافسة المؤسسات المالية محلياً وعالمياً والاطلاع على أحدث النظريات الفكرية الحديثة في التسويق والإقراض والاستثمار. هذا بالإضافة إلى وضع استراتيجيات عامة لتدريب القاضين على الإدارة بكافة مستوياتها للتأكد من إمكانية تطبيق فلسفة لامركزية الإدارة الحديثة هذا ولا يغفل عنا أيضاً العمل على رفع مستوى أداء العاملين بشكل دوري

الإقتصاد العالمى

عام

الاقتصاد العالمي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الاقتصاد العالمي مقابل الأمن الاقتصادي	امل لؤاد بجر	قراءات استراتيجية	٢	فبراير ٢٠٠٠	١٨٤
٢	ضغوط أمريكية لتخفيض أسعار النفط	محمد صبحي	ملف الاهرام الاستراتيجي	٦٣	مارس ٢٠٠٠	١٩٧

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمى

اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر

الموضوع الفرعى : عام

رقم المجلد : ٢

المصدر : قراءات استراتيجية

تاريخ الصدور : فبراير ٢٠٠٠

الاقتصاد العالمى مقابل الأمن الاقتصادى فى مشارف القرن الجديد

الموضوع :	Global Economic Scene Vs. Economic Security at the Turn of Century
المؤلف :	Lu Zhongwei
المصدر :	Cotemporary Economic Relations, Vol9, No.8
تاريخ النشر :	August, 1999

إعداد : أمل فؤاد بحر

يرى البعض أن الأيام القليلة قد أوشكت على الانتهاء من سجال الدول المصيلة بالمرض، فى حين يرى البعض الآخر أنها ليست سوى البداية وما خفى كان أعظم. فى الواقع، أن هناك العديد من المراقبين فى أمريكا وأوروبا يتوقعون أن تكون الأرجنتين هى الضحية التالية بعد أن سقطت تايلاند وكوريا الجنوبية واليابان وهونغ كونغ فى الجولة الأولى، ثم روسيا والبرازيل فى الجولة الثانية.

فى الواقع، أن هذا التناقض فى وجهات النظر إن دل على شئ فإنه يدل على اختلاف فى مدى فهم طبيعة هذه الأزمة، وفى مدى صحة تقدير أبعادها وسيرها. من ناحية أخرى، يمكن القول بأن أزمة عام ١٩٩٧ المالية فى آسيا تعجرت بسبب عدم قدرة البلاد المعنية على فهم التغيرات الدولية فى الجانب المالى، ومن ثم عدم قيامها باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة. فى هذا الإطار، نخلص أن التحليل الدقيق لأبعاد الأزمة فى السابق وفى المستقبل وبناء نظام أمن اقتصادى فعال هو السبيل الوحيد لتجنب حدوث مثل هذه الهزات فى المستقبل.

لاشك أن الأزمة الآسيوية المفاجئة وما كان لها من تأثير على التطورات الاقتصادية المتفاوتة فى العالم، قد ساعدتنا على إبراز مدى تعقد القوة الاقتصادية العالمية. أن استحواد الغرب على مقاليد السلطة فى النظام العالمى الاقتصادى والسياسى السابق قد ألغى نيران هذه المعركة وحققها بالمخاطر. فهذا الصراع الاقتصادى العالمى يشبهه بمعركة حربية بالمثل لآسيا فى وحشيتها وأثارها بعيدة المدى.

بالنظر إلى إطار العلاقات الوثيقة التى تربط الشؤون الاقتصادية والسياسية والعسكرية، نجد أن

القوة المالية وأهميتها الاستراتيجية

تعرضت آسيا لأزمة مالية طاحنة عام ١٩٩٧. هذه الأزمة لم تكن سوى نتاج لحرب مالية ضروس على البلاد النامية. ويمكننا أن نقول أنها كانت أحد مظاهر التناقض على احتكار السيادة المالية والاقتصادية بين رؤوس الأموال فى أمريكا وأوروبا الغربية واليابان. فى الواقع إن تعبير "الأزمة المالية الآسيوية" تعبير مضلل وغير دقيق، فهو لا يعكس النطاق والأبعاد الحقيقية لهذه الأزمة المأسفة. قضى خلال العامين الماضيين، أصاب هذا الاضطراب المالى الكبير كلا من روسيا والبرازيل، بل أنه قد أصاب النظام الاقتصادى للرأسمالى ككل بهزة قوية. ووسط هذا الخضم، نجد أن الدول الآسيوية تسترخ بعد أن فقدت الكثير من ثرواتها، وكذا اليابان التى تلقت ضربة موجعة، فى الوقت الذى تخصص فيه أمريكا وأوروبا الغربية الأرباح والمكاسب.

بإلقاء نظرة منفصلة على الوضع بعد مضى ما يقرب من العامين، نستطيع القول بأن هذه الأزمة لم يسبق لها مثيل فى القوة، والوحشية، والقدرة على التدمير لقد كانت الأزمة بمثابة فوضى مالية بكل حربا مالية حديثة. هذا، ويمكن اعتبارها اختبارا حقيقيا لمدى قوة التعاون بين أجهزة المخابرات وتطبيقا عمليا للأمن الاقتصادى فى نفس الوقت. وكانت أيضا صراعا حقيقيا حول القوة الاقتصادية والأمن المالى للدول المعنية. فالت حداثتها توقعات جميع الحكومات ورجال الاقتصاد فى شتى أرجاء المعمورة. لقد خلفت وراءها نازما وسينيات مساواة فى الدول الدائمة المعية أو الرأسمالية المتقدمة، بل والنظام الرأسمالى ككل لم يتوقعه التحسول المفكرة ومراكز الأبحاث فى الغرب.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العالمى

الموضوع الفرعى : عام

المصدر : قراءات استراتيجية

اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر

رقم العدد : ٢

تاريخ الصدور : فبراير ٢٠٠٠

الاقتصادى وعلاقتها ونقلها بين دول العالم الأخرى. فمن يتحكم فى مجريات الأسواق المالية يملك زمام الاقتصاد العالمى بين يديه .

على مستوى الإقرداء وإليس الدول، نجد أن السلوك الاقتصادى لا يتعدى حدود المشروعات الخاصة والبنوك وانتقال رؤوس الأموال. أما على مستوى الدول فالأمر يختلف، حيث يشمل تفاعل مشتركاً بين الدول، وأهمية استراتيجية تفسير من وقت لآخر. لقد كان لفلاديمير لينين نظرة ثاقبة فى موضوع الأهمية الاستراتيجية للقوة المالية. لقد أشار فى كتابه 'الامبريالية' لاسى مراحل الرأسمالية، إلى أهمية الموقف المالى للدولة وكيفية ووقت استخدامه كأداة استراتيجية فعالة. وقد ذكر فى كتابه هذا أن أوائل القرن العشرين قد أراحت الستار عن بدء التحول إلى نوع جديد من الرأسمالية، وانتقال مفاتيح السيطرة من مصادر رأس المال ككل إلى الجانب المالى منها فقط .

بجارية أخرى، بروز عدد محدود من الدول التى تتميز بقوتها المالية عن سائر الدول الأخرى، فزاد المال قوى وله نفقه واعتباره على جميع العائلات الاقتصادية الدولية، فهو قادر على الوقوف، منفرداً دون تدعيم من أى قوة أخرى حتى فى تلك الدول التى تتمتع باستقلالية ميسورية عملة. لقد خص لينين فى كتابه بالذكر السيد رولف مازنر فنج وهو اقتصادى شهير، مثل مرتين منصب وزير المالية فى استراليا ولقد أشار من الأخر إلى أهمية القوة المالية ومقدار ما قد تخلفه من آثار. لاسياً فى كتابه تمويل رأس المال بقوله تمويل رأس المال يسمى إلى فرض السيطرة والمطوّة وليس الحرية. لهذا نخلص إلى أن القوة المالية تخدم القوة الاستراتيجية والاتجاهات السياسية لها، بكل وأمنها القومى ككل .

ترتبط القوة المالية لدولة ما ارتباطاً مباشراً بازدهارها أو اندثارها أو ضعفها. أبسط مثال على ذلك هو الولايات المتحدة ، فقوتها المالية الضاربة قد توجهت على عرش العالم. لقد ظهر اهتمام الولايات المتحدة بموقفها المالى على الساحة العالمية منذ اشتداد نيران الحروب الأهلية والحرب العالمية الأولى.

لقد لشاد المؤرخون العسكريون والاقتصاديون كثيراً بذكاء الولايات المتحدة فى توزيع اعتمادها بالتساوى على شئوننا العسكرية والمالية. ففى المراحل الأولى من الأزمة الاقتصادية اعتبر للمراقبون الأمريكيون أن السياسة الاقتصادية المتبعة فى شرق آسيا هى السبيل الحقيقى وراء ظهور

للمذهب الماركسى يضع الاقتصاد ومكانته فى حجر الزاوية، والقوة السياسية انعكاساً له، فى حين أن القوة العسكرية تتمركز حول خدمة الأهداف الاقتصادية. هذا المفهوم يذكرنا بالاستراتيجية الروسى كارل لىون كلاوسفيتز الذى يرى أن الحرب ماضى إلا حلقة تابعة للسياسة. إلا أن هذا لا ينفي أن الليات ودولت الحرب متعددة السلاح، وأن الجانب المالى لا يتعدى كونه إحدى هذه الأدوات، فالجانب المالى مثله مثل الحرب قد يخدم أهدافاً سياسية معينة، بعبارة أخرى فإن الجانب المالى قد يخدم استراتيجية للدولة.

إن الصراع على المصالح له جهات عدة: وقد يترجم إلى صراع عسكرى، دبلوماسى، واقتصادي. قد تغلق بعض الدول قسماً أن تسأى بنفسها عن الصراعات العسكرية لكنها أن تسلم أبداً من التقلبات والصراعات الاقتصادية. لقد أصيب التكتخل العسكرى لحلف الناتو فى يوغسلافيا الوضع المالى لبعض الدول الأوروبية بالضرر بدءاً من بولندا قسماً الشمال وحتى تركيا واليونان فى الجنوب. بل أن هذا التدخل العسكرى وتكلفته والنزوح الجماعى لللاجئين فى البلقان وفقاً لتحليل كبرى المؤسسات المالية الغربية ربيعة المستوى- قد انعكس سلباً على وضع اليورو فى الأسواق العالمية وخفض من سعر صرفه فى مواجهة الدولار إلى أننى مستوى له منذ بدء استخدام عملة اليورو فى الأسواق. بل أن بعض الأصوات من الرأى العام للاتحاد الأوروبى قد ربطت بين الفخاوت الجوية لحلف الناتو على يوغسلافيا والضررات القتلة التى سددت قسماً قلب عملة اليورو فى الأسواق المالية الأوروبية لترديهما مما قتلى دون حراك، ومن ثم الهبوط الشديد لقيمة اليورو . يمكن الاستعانة بهذه الظاهرة المالية كخروج من التقييم التجارى للقوة الاقتصادية لدولة ما وتقليلها وقوتها ككل، والموقف المالى لها .

التقدير الحالى الذى يحظى به الموقف المالى للولايات المتحدة فى الأسواق العالمية، قد انعكس إيجاباً على قيمة الدولار وجعله أشبه بالوحدة الأمنية للهاربين والرحالة، بل دعنا نقول بالمشغولات الذهبية للقبيلة، ومن ثم إشتهاد بورصة نيويورك أكسير الحياة وتشجيع المضاربين على الاحتشاء بأسوارها. هذا بالطبع يؤكد أن الموقف المالى لدولة ما يعتبر أداة هامة وعصراً هاماً لخدمة استراتيجية للدولة. فالموقف المالى للدولة لا يبنى مجرد خفصة من الدولارات بل أنه يعتبر قوة استراتيجية تعال قوة البر والبحر. فالقوة المالية للدولة تضاعف التقاط على الأحرف الصحيحة فيما يتعلق بقوتها

وزير المالية الياباني آنذاك هيروشي ميتسوكا في سبتمبر ١٩٩٧ في إطار اجتماع هونج كونج لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول السبع للصناعة الكبرى- كان الهدف منه ضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد : التقليل على الصعوبات المالية التي تواجهها المصانع اليابانية في شرق آسيا ، زيادة النفوذ السياسي الياباني في دول المنطقة، ولغيرها زيادة رقعة النفوذ الاقتصادي في المنطقة. جوهر هذه الخطة هو أن يحصل صندوق النقد الآسيوي بقيادة اليابان محل صندوق النقد الدولي بقيادة الولايات المتحدة ، أو إطلاق يد اليابان لكي تلعب دور "الشرطي المالي" في دول المنطقة الآسيوية ودول المحيط الهادي .

بالتطبيع، أحبطت واشتدحت جميع المصاعى اليابانية - لكف يد الولايات المتحدة عن دول آسيا والمحيط الهادي - فور شعورها بها. فالولايات المتحدة كسما كل الحال مع اليابان تريد بدورها أن تلغع بودوس لمولها في المجالات التي مستعد بالتفريط على اتجاهات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، مثل تمويل المنظمة للتكورية لتتمتع بالطاقة، تحمل نفقات القوات الأمريكية الموجودة في اليابان أو تمويل الأبحاث الخاصة بالذئب النووي.

في الوقت الحالي، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى منح سيول مبلغ ٥٧ بليون دولارا أمريكيا من صندوق النقد الدولي حتى تستطيع الأخيرة النهوض من عثرتها. وقد أوضح وزير الخزانة الأمريكي السابق روبرت روبن أن مساعدة سيول على استقرار وضعها المالي أمر حيوي للغاية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي وللمناخ القومي . وهذا ما قاله الاقتصادي الكندي ستيفن جبل مقلدا على الوضع الراهن: "إن سعى الولايات المتحدة الحديث لهدم المعبد الياباني الذي سمت اليابان لتشييده في قلب الاقتصاد الآسيوي راجع إلى أسباب جغرافية وسياسية". وأصناف من اليابان لديها المقدرة للكلمة للفرز بالمزيد من الاستقلالية عن الولايات المتحدة تماما مثلما فعل اتحاد الدول الأوروبية-سياسة بارزساتها لنظام مالي جديد ينالس الدولار". ومن ثم فإن فشل اليابان في تأسيس صندوق النقد الآسيوي يشكك أن اليابان في النهاية لا بد وأن تقطن أمام قوة الولايات المتحدة.

أسواق المال العالمية المضطربة

لقد شتتت الأسواق المالية العالمية منذ الثمانينيات تغيرات كبيرة صاحبت اتساع رقعة الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي أدى إلى تفجر

الأزمة المالية الآسيوية ، ومن ثم اعتبروا أن الأمر لا يجب اعتباره أكثر من لثقل داخلي. لكنهم سارعوا ما أصدروا بعض ردود الأعمال الاستراتيجية للوضع القتردى هناك، واعتبروا أن هذه الأزمة تتدرج تحت بند السياسة الدولية لاسيما بعد إدراكهم للأيدي الأمنية لهذه الأزمة. لقد وضعت الولايات المتحدة مصالحها الاستراتيجية نصب أعينها حين شرعت في التفكير في وسيلة لإصلاح النظام المالي العالمي. لم يختلف كثيرا عن ذلك مفهوم ومنظور الدول الرأسمالية الغربية الكبيرة للأزمة الآسيوية، حيث شرعوا بدورهم في رسم خطط استراتيجية على اعتبار أن هذه الأزمة ترتبط بشكل مباشر بالمنافسة العالمية على المستوى المالي في إطار القوة العالمية للشاملة في القرن القادم .

بالنظر للأزمة من الزاوية الاستراتيجية العالمية، نجد أن الأزمة قد أثرت على بعض التغيرات التي تجري في كواليس عالم المال . لقد ولد اليورو على أنه عملة مساوية وموازنة للدولار على اعتبار أنه محور مزدوج العملة العالمية في مشايف القرن الجديد. لقد زار القيد الآن جرنيمان رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ليبدان بعد شركته في مؤتمر هونج كونج لمحافظي البنوك المركزية للدول السبع للصناعة الكبرى وبذلك التصويت الدولية الذي تم في الحساد عشر من يناير ١٩٩٩. أشار المراقبون الغربيون من أصحاب النظر الثقل أن تبني الولايات المتحدة لموقف الجانب الصيني على حساب عملة اليورو كان وسيلة أمريكية لضمان بقاء مبادتها لدول العالم، وذلك برفع نسبة اليورو إلى حوالي الثلث من إجمالي مخزون العملات الأجنبية في الولايات المتحدة. كل هذه الحقائق أن دلت على شيء فإما تلك على مدى أهمية التناقص الاقتصادي والمواجهة العسكرية كمناسبات استراتيجية هامة ومؤثرة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة .

يمكن أن نخال الأزمة المالية الآسيوية كذلك من منظور الصراع القائم بين رؤوس الأموال في واشنطن وطوكيو. وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث بعض التغيرات في الوضع المالي للدولار والين والريمبي. في البداية، دار الصراع حول عزم طوكيو على جعل عملتها الين العملة الأساسية للدول الآسيوية ودول المحيط الهادي، وذلك من خلال العرض الذي تقدمت به لصندوق النقد الآسيوي، وهو الأمر الذي كان سيؤثر سلبا :ون شسك على استراتيجية الولايات المتحدة في الدول الآسيوية ودول المحيط الهادي. هذا العرض - للندى قلنه

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي
الموضوع الفرعي :	عام
المصدر :	قراءات استراتيجية
اسم كاتب المقال :	امل فؤاد بحر
رقم العدد :	٢
تاريخ الصدور :	فبراير ٢٠٠٠

صفحات قوائم مطولة. وهو الأمر الذي جعل العديد من الممنعين يعتبرون أن هذه الأساليب الجديدة هي السبب الرئيسي وراء حدوث جميع الكوارث المالية في العالم. تشير الإحصاءات أن حجم هذه الأساليب الجديدة في الأسواق العالمية يقدر بحوالي ١٥٠ تريليون دولاراً أمريكياً، أي ما يعادل حوالي ٤ مرات الناتج الإجمالي العالمي. بالطبع مع وجود كل هذه المبالغ المالية فإن أي خطأ بسيط يؤدي حتماً إلى كارثة محققة في الاقتصاد العالمي.

٢- إن صناديق التحوط (Hedge Funds) على استمداد كامل الآن أن تشن حرباً مالية جديدة على اتحاد القوة المالية الأمريكية والأوروبية في أعقاب الضربات التي وجهتها لكل من سويسرا والجمهورية الكورية وهونج كونج. لقد أصبحت صناديق التحوط أشبه بالشبح الذي يمسد ضربات قاتلة للاقتصاد.

لاشك أن التحرير المالي وكسر القيود والشروط التي وضعها الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان ورئاسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر في أواخر الثمانينات، قد أدت إلى ظهور صناديق التحوط واشتداد عدوها وتكاثرها بهذه الطريقة. من واقع حوالي ٥ آلاف صندوق التحوط، هناك حوالي ١٠٠ مصدر يحصلون على أرباح ومكاسب كبيرة من لاشي.

فجد مثلاً أن صناديق التحوط كوانتيم، سافجر، وينشتر، تقدر رؤوس أموالها بحوالي ١,٥ إلى ١,٧ بليون دولار أمريكي، واستطاعت في الفترة الأخيرة أن تحصد أرباحاً وعوائد لا حصر لها. فكلما زاد حجم مضاربتها غير المدروسة في البورصة كلما ذاع صيتها في عالم المال والاقتصاد. وخطواتها التي تفكر في دراسة وحسن التصرف قد أربكت بنوك استثمار شركاتهم وحقت أرباحاً مالية فاقت كل التصورات.

فالظواهر تشير إلى أن صناديق التحوط تستعين بخبرة وإمضى سياساتها، ولكن الحقيقة تشير إلى أنهم يتآمرون مع بنوك الاستثمار من اليابان. لعل هذه الحقيقة تقصر قدرتها على سلب أسيا حوالي تريليون دولار أمريكي بالحصول تقدر بـ ١٠٠ بليون دولار من الدولارات الأمريكية. في إطار هذه الحرب المضارية مع أسيا، تسلمت البنوك الأوروبية والأمريكية بمساعدة صناديق التحوط بالمعلومات الدخيلة وخفية بلاتين من الدولارات. في الواقع، أن العديد من البنوك الغربية قد ساعدت كثيراً في توجيه حمزة اللطمة لآسيا بموقفها من الدولار في هونج كونج بدءاً من أكتوبر ١٩٩٧.

العديد من المشكلات الجديدة التي سلطت الأضواء على أهمية الجانب المالي في الاقتصاد والمخاطر التي حث بها، وكيف أن الأزمة المالية قد تظل مدفونة تحت الرمال ومستترة رغم شدتها وقوتها وما قد تخلفه وراءها من دمار. وهو الأمر الذي أوضحه الرئيس زيم بقوله أنه لا يزال هناك العديد والعديد من الضرورات والأهمية في أسواق المال العالمية لم يرفع عنها الستار بعد، وهذا بالطبع يعرقل الجهود المبذولة.

مع بداية التسعينات أشارت التكهينات إلى أن سوق المال العالمي أصبح أشبه بحقل مليء بالألغام. فالنظام المالي الهش في معظم دول العالم قد فتح الباب على مصراعيه لظهور أزمات مالية مفاجئة، وما قد يسلمها من تهديد كبير لاقتصاديات وأمن هذه الدول. في الوقت الحالي هناك خمس حالات :

١- المستقات المالية للسلطات والسندات المالية قد أحالت العالم إلى صالة مقامرة كبيرة تلعب فيها قوانين الاقتصاد الجديد دوراً هاماً. لقد شهدت السبعينيات والثمانينات العديد من الأحداث المالية العالمية، بدءاً من انهيار بريتون وودز، مروراً بالأزمات والصدمات التي صاحبت التحرير المالي وتجديد المدى الطويل والتقلبات الشديدة في سعر الصرف، ومسرح الفقدان، والسندات المالية. ومن ثم، ظهرت على الساحة العديد من الأسباب المالية المستحثة لسد الثغرات التي قد تنشأ من مثل هذه الأزمات المالية. هذه الأساليب المستحثة أضررت أدوات وتقنيات النشاط المالي الجديد التي تكس للثروات والتنافس والتعقيد خلفاً لتلك التي كانت موجودة مثل الانحياز، المشاركة، والسندات المالية، وهي أساليب لا يمكن مقارنتها بالبحل والأساليب التي تتجنب المخاطر ومنها كشف جميع الكروت مرة واحدة. وهذه الأساليب الجديدة تأتي في أشكال البورصات والملا، ومسرح الفقدان وغيرها.

من ناحية أخرى، استخدمت هذه الآليات الجديدة تحت غطاء أمني في السوق الاقتصادية الحديثة. ولكن للأسف تفرقت هذه الأساليب بسبب ظهور العديد من الأزمات المالية العالمية الكبيرة على مدى السنوات السابقة، مثل انهيار بنك بارنجز في فبراير ١٩٩٥ بسبب إفقطة المضاربة في مكتب مستغفورة في نيكي (٢٢٥) في مؤشرات عقود السلع الأجلة، والخسارة الثقيلة لنيك دايو التي قدرت بـ ١,١ بليون دولاراً أمريكياً عام ١٩٩٥، ومبلغ ١,٨ بليون دولاراً أمريكياً خسارة عقود النحاس الموجهة في نصيحة سوميتومو شوجي عام ١٩٩٦. إن أسماء ضحايا الأساليب والآليات المالية الجديدة قد تضمنها

موسيقية أو أن يقوم بأى أداء فى لآخر. هذا هو الحال مع دول العالم الآن ، ففى ظل وجود هذا الهائل من المصاريف فى الأسواق، أصبح الكل فى حالة ترقب لمعرفة اللاتب التالى دوره فى اللعبة أو الذى سيمسك بالورود إذا توقفت نقاط الطبول، مع الفرق فى هذه الدولة ستزحف المدوع لما بدلا من أن تؤدى أداء فنيا . لسوء الحظ كان صندوق إدارة رأس المال - وهو راس مال أمريكى طويل المدى هو اللاتب التالى مزدهر فى لعبة الأزمة المالية الروسية. لقد أراد الصندوق خوض تجربة المضاربة فى السندات المالية بأخذ كميات كبيرة من السندات المالية الروسية وبيع سندات الخزنة الأمريكية. كان الهدف هو تحقيق أرباح منطقية الظاهر، ولكن تسلى الرياح بما لا تشتهى السفن، فقد خسر الصندوق فى هذه اللعبة ١٠ بلايين دولار أمريكى . ومن العجيب أن الصندوق منى بهذه الخسارة الفادحة رغم أنه لم يقدم على هذه الخطوة إلا بعد استشارة اثنين من علماء الاقتصاد الحاصلين على جائزة نوبل لعام ١٩٩٧ .

٤- انهيار اليابان، كوريا الجنوبية، ومعظم دول آسيا، وتعرضهم لمصافى من الانتقادات يرجع إلى اتباعها لنظم مالية ، بالية ومؤسساتها المالية قهقشة وتترك الديون المدومة - فى الديون المدومة الخاصة بالمؤسسات المالية الآسيوية (فى سنغافورة وهونج كونج وتايلاند وكوريا الجنوبية وماليزيا) فى تزايد مستمر وسريع. التفاعل الناتج عن هذه المؤسسات لأجل الديون المالية إلى ديون مدومة، فتتضخم حجم الديون المدومة بشكل كبير قد دفع المؤسسة المالية إلى فتح باب القروض على مصراعيه من ناحية، وإلى انسحاب رؤوس الأموال الغربية من المشروعات الخارجة من ناحية أخرى، وكلها بالطبع عواقب تكلل الاقتصاد الآسيوى وتحول دون قيامة من عثرته. تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الديون المدومة فى إندونيسيا بلغت ٦٠-٧٠% فى نهاية عام ١٩٩٨. فى حين بلغت نسبتها فى البنوك التجارية المحلية فى تايلاند حوالى ٤٩%، وهى نسبة تقارب تلك الموجودة فى البنوك التجارية فى كل من تاوان وهونج كونج وسنغافورة.

قد ترجع أسباب ذلك إلى وجود بعض التفرقات فى النظم، وترافى فى الهيئات والمنظمات، أخطاء فى الخطط والسياسات وجرأتهم متعمدة، وكلها بالطبع أسباب تشير إلى مدى صعوبة إصلاح النظم الحالية فى اليابان، كوريا الجنوبية، وسائر البلاد الآسيوية الأخرى. رغم أن مصادر التمويل الحكومية الكبيرة تسمى إلى القضاء على الديون المدومة باستخدام

٣- إن انضمام اعداد هائلة من رؤوس الأموال قصيرة المدى إلى ساحة المال والاقتصاد يؤدى بسهولة إلى انتمائى مالى كبير ، إلا أن انسحابها السريع يؤدى حتماً إلى انهيار اقتصادى يصعب تداركه. ان الانخفاض السريع لعدد كبير من رؤوس الأموال تنتج عنه أزمة لتنام عالمية، وهى الأزمة التى تعتبر أحد الأركان الأساسية فى الأزمة المالية الحالية. يشير التقرير الصادر عن بنك التسويات الدولية أنه فى عام ١٩٩٦ عشية الأزمة المالية فى آسيا ، بلغ إجمالى صفائى قروض البنوك الغربية للتجارية فى تايلاند ، ماليزيا، إندونيسيا، الفلبين ، وكوريا الجنوبية مبلغ ٥٠ بليون دولار أمريكى. وقد ردت رؤوس الأموال المتدفقة للخارج بمبلغ ١٠ بلايين دولار أمريكى. هذا، وقد قدرت رؤوس الأموال التى انسحبت من الساحة التجارية بما يزيد عن ٧٠ بليون دولار عام ١٩٩٧، وما يزيد عن ١٢٠ بليون دولار أمريكى عام ١٩٩٨. وهى معدلات تؤدى بسهولة تامة إلى تدمير أسواق النقد الأجنبى بالكامل، والبرصبات، بل والنفط الخام المالى بوجه عام فى الدول المعنية.

من ناحية أخرى، نجد أن رؤوس الأموال العالمية التى تعتمد على المضاربة قد زلت بشكل كبير جداً حتى بلغت حوالى ٥٠-٧٠ بليون دولارا أمريكياً . ومن الملاحظ أن رؤوس الأموال المتضخمة هذه لم تكن تبحث إلا عن فرص للكسب الكبير والسريع، وهو الأمر الذى جعل حركة رؤوس الأموال المالية تسير فى دروب السهولة النقدية الكبيرة ، ومن ثم ظهور أزمة مالية عنيفة ومنعرجة. فى ١٧ أغسطس ١٩٩٨، تعرض الاقتصاد الروسى إلى هزة وأزمة مالية شديدة تسببت فى انهيار فى معدلات بورصة الأوراق المالية والسندات المالية. فى معدلات رؤوس الأموال قصيرة المدى وهو الأمر الذى صاحبه تداعيات كثيرة. لقد أصاب هذا الوباء القتال كل من أمريكا ، أوروبا ، أمريكا اللاتينية وأرجاعا آسيا، مسببا أزمة مالية عالمية أطلق عليها اسم "اغسطس الأسود".

تعرض الأمن الاقتصادى للدول المهيمنة إلى مخاطر خفية قتلة بسبب هذا الانتشار غير المتوقع للأزمة المالية. فى الواقع، يذكرنى تقلل رؤوس الأموال قصيرة المدى من مكان لمكان بلعبة صينية مشهورة تطوف خلالها بقية من السورود على اللاعبين مع صوت دقات الطبول على أن يحصر كل فرد على إعطاء الباقية للشخص الحاصل إلى جوارده. عندما تتوقف دقات الطبول يتعين على اللاعب المسك ببقية الورود آنذاك أن يفتى قطعة

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العالمى

الموضوع الفرعى : عام

المصدر : قراءات استراتيجية

اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر

رقم العدد : ٢

تاريخ الصدور : فبراير ٢٠٠٠

الاستراتيجية الجغرافية، ومن ثم خصصت حوالى ٣٠ بليون دولار أمريكى كميزانية لخططة مساعدة آسيا أو "مبادرة ميلوا الجديدة". ولكن لا يجب أن تحلق بنا الأمل بعيدا، فهذا التضارب فى القواعد والإجراءات المتبعة المتمركزة حول خدمة مصالح معينة لتحجيم الأزمة المالية سيحيل حركة الإصلاح إلى مناقشات فارغة وسيرجع بالتعديلات الجوهرية للمراد إضافتها للنظام المالى العالمى عشرات الخطوات الى الورد.

هذا الوضع سيعرض أسعار الصرف إلى العديد من الاضطرابات وعدم الاستقرار الشديد لاسيما مع وجود نشاطات المضاربة، من ناحية أخرى القصورات التى تشهدا أسواق النقد الأجنبى لن ينتج عنها إلا عرايل غير موهوبة، وهو الأمر الذى سيكون له آثار سلبية للغاية على الإنتاج، التجارة، والاستقرار المالى.

بختصار، يمر السوق المالى العالمى الآن بمرحلة تاريخية من حياه تنسم بالآزمات والأمواج المائتية، بالتعديلات والإصلاحات المعقدة بتغييرات جذرية فى الأسواق وميزان القوة المالية. فيما يبدو ستمر الأسواق المالية فى آسيا بفترة نقاهة وتعديلات طويلة مصحوبة بانفجار البنيوك، ترايد وافتتار للديون الممنومة، بورصات خاسرة تجوب سيمتها السيئة الأفاق، تضخم شديد لديون الدول واستقطاعات من خزائن الدول. فى خلال الملمين القادمين، لن يكون فى الإمكان إصلاح الوضع المالى الهش فى آسيا بالتخفيض الشديد فى أسعار العقارات، التأمين، المبدلات المالية، والمشروعات التجارية، وشراء رؤوس الأموال الغربية لمناساطق رخيصة الثمن. على الفقيص تماما من الوضع فى آسيا، سيسود فى كل من أمريكا وأوروبا مناخ من الاستقرار المالى، زيادة فى مخزون النقد الأجنبى، تخفيض من ميزانيات الضرب، توافر سيولة نقدية كبيرة فى خزائن الدولة، بورصات منتشبة، وبتففى شديد لرؤوس الأموال العالمية ذات المستوى الاستثمارى المعتز، فى دخل البلاد. هذا الوضع سيسود لبعض الوقت، وسيكون على البلاد الآسيوية أن تشد الحزام حتى تضيق الإنفاق لمدة سنوات قادمة.

الاتجاه الأساسى فى الاقتصاد العالمى

يرتكز الاتجاه الأساسى فى الاقتصاد العالمى بشكل كبير على مدى استقرار ونمو اقتصاد دول أوروبا الغربية التى تشكل حوالى ٥٤% من إجمالى الاقتصاد العالمى، ولأنك أن الاقتصاد العالمى

البنوك المساعدة أو المرحلية أو ما يطلق عليه "مستشفيات البنوك"، وتبقى هناك عاصمة لاستفهام كبيرة بجانب ما قد يسفر عنه اقتصاد البنوك من نتائج، لاسيما فى ظل مناخ ومهمة تجارية مئنة للغاية. فلتأكد أن إشهار هذه البنوك إقلاستها ينسذر بجولة جديدة فى زازال الائتهار المالى.

٥- قد لا يتوافق نظام برتون وودز المالى العام - الذى يناهز عمره الآن النصف قرن - مع الإزدهار الذى يشهده الكيانات الاقتصادية العالمية، وتنفق رؤوس الأموال بشكل كبير، والتحرك السريع لرأس المال، والوضع المالى العالمى الذى ينسذر بكارثة وما قد يمليه من قواعد جديدة، وهى عوامل تخل دون شك بميزان القوة الحديث.

فى عام ١٩٩٢، كان هناك تغير يومى فى أكبر عشرة أسواق للنقد الدولى الأجنبى فى العالم بمعدل وصل إلى ٩٠٠ بليون دولار أمريكى، ثم تقف ليصل إلى ١,٣ تريليون دولار أمريكى عام ١٩٩٥، أى ما يعادل زيادة بنسبة ٤٥% خلال ٣ سنوات. لآنك أن عدم إرساء أسلوب عالمى منظم لمواجهة ذلك أدى إلى اضطراب رؤوس الأموال القائمة على المضاربة.

بعبارة أخرى، لقد زاد حجم التتمصالات والاستثمارات المالية عن الإطار المتداول أن يواكب ذلك تطور مسائل فى النظام والأدوات المستخدمة. لكل يسمى الآن إلى خلق جيل جديد من النظم المالية للعالمية حتى وإن كان الوقت قد لسات. أول لبناء هذا الجيل الجديد هو بنك مركزى عالمى يستطيع أن يقوم بدوره كدائن أخير بجدارة، ومن ثم يستطيع أن يجنب العالم ويلات الأزمات المالية الطاحنة. وقد أشار جورج سوروس رئيس صندوق للتوصيات إلى هذا الالتفرض الكبير بين "طبيعة النظام السيسى العالمى" و"طبيعة الأسواق المالية العالمية".

إذا ما انتقلت دقة الحديث إلى الإصلاح المالى فى كل من أمريكا، أوروبا الغربية، واليابان، نجد أن جهود هذه الدول تتمركز حول المصالح المالية الجغرافية والاستراتيجية المحلية والخاصة بكل منهم على حدة. من ناحية أخرى، نجد أن الدول المتقدمة تسمى إلى تشجيع حركة رأس المال استنادا على قوة ونفوذ موقعها المالى. على سبيل المثال، نجد أن الولايات المتحدة تمل بكل طاقاتها على مد الجسر الذى يربط الدولار الأمريكى بالعملة البرازيلية لمنع امواج الأزمة المالية العالمية من الوصول إلى أمريكا اللاتينية ككل. اليابان من ناحية أخرى، وضعت الأزمة المالية فى آسيا من ضمن احتياجاتها

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي

الموضوع الفرعي : عام

المصدر : قراءات استراتيجية

اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر

رقم العدد : ٢

تاريخ الصدور : فبراير ٢٠٠٠

مرات على مدى ٤٨ ساعة فقط من ١٦ إلى ١٨ مارس. ان عمر مؤشرات دلو جونز ينسأهر مائة وثلاثة علم ، وقد زك حجمها أكثر من ٢٥٠ مرة على مدى قرن من الزمان. استغرق الأمر حوالي ٤٠ عاما لترتفع المؤشرات من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ نقطة، و ٢٠ عاما لترتفع من ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ ، ولخيرا ٤ سنوات فقط لتكسر حاجز ١٠,٠٠٠ نقطة. ان كسر حاجز ١٠٠٠ نقطة جعل المراقبين فسي بورصة وول ستريت يطرحون العديد من الأسئلة عن مدى تأثير ذلك على الاقتصاد الأمريكي فسي المستقبل، وهل ستظل نمية الارتفاع على هذا النمو، لم مستخفض إلى حافة الهاوية؟، كيف سيكون موقف مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي تجاه ذلك؟ هل هذا سيطلب رفع أسعار الفائدة لتهدئة الليران المشتعلة في البورصة؟ أم يجب أن يلزم الجميع مقاعدتهم حتى يتم الهبوط بسلام ؟ باختصار، فان الوضع المشتمل في البورصة الأمريكية قد أرق مضاجع الناس وجعلهم في حالة تاهب وترقب شديدة.

قد يكون هذا الانتظار والتركب القلق منبمه التأثير الذي يفرضه الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي، لاسيما وان الأخير لن يتحمل هزة أخرى بعد ما أصاب الأسواق الياباني. فالعديد من مصادر القوة والنمو بربطون مستقبل اقتصادياتهم بالبورصة الأمريكية وكل ما قد يظهر فيها من مجازفات أو تهديدات.

هناك ثلاث نظريات قد تفسر الازدهار والسرواج الذي توج الاقتصاد الأمريكي في الفترة الحالية، وهي نظريات الاقتصاد القائم على المعرفة ، "الاقتصاد القائم على الأسهم"، وأخيرا "الاقتصاد القائم على إلغاء الحدود الدولية".

١ - تشير نظرية "الاقتصاد القائم على المعرفة" أو "الاقتصاد الجديد" إلى أن نجاح الولايات المتحدة في تحديث الصناعة والتقنيات العلمية، التوظيف ، فيهيكل الإنتاجي والتجاري، قد مساهم في إعادة شباب ، إضافة التخصص والاساس المعرفي للاقتصاد القومي. في الوقت الحالي، بشكل هذا الاقتصاد الجديد نسبة ٦٠% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي ، ومن ثم كسر الدورة التجارية المعادة وضمن تحقيق معدل نمو مرتقما. ويمتاز "الاقتصاد الجديد" بالعلم على توسيع رقعة الاستثمار في إطار ثورة للمعلومات الحالية. تشير إحصاءات وزارة التجارة الأمريكية إلى أن إجمالي حجم هذه الاستثمارات قد بلغ ١٢٠ بليون دولار أمريكي سنويا، وارتفع هذا الارتفاع إلى ما يزيد عن ٢٨٨,١

الحالي مكبل بالعديد من القيود منها الانتعاش الاقتصادي الكبير الذي تشهد الولايات المتحدة ، الأزمات والمخاطر التي تحف الاقتصاد الياباني، البطء الذي أصعب نمو اقتصاديات أوروبا الغربية، والاقتصاد الآسيوي الهش .

إذا ما انتقلنا بالحديث عن أول هذه القيود ، نجد أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية متأخر وحائر بين نقيضين ، النمو والاتساع والرواج الاقتصادي الكبير، والخوف من أن تتسع دائرة هذا النمو خارج نطاق السيطرة ، ومن ثم ينقلب إلى الضد ويوسع الاقتصاد الأمريكي في عثرة يصعب للقيام منها. فالأمريكيون يؤمنون أنه "ما طار طير وارتفع، إلا كما طار وقع". فالوضع أشبه بأحد ألعاب الكوتشينة حتى يكون على اللاعب أن يأخذ ٢١ ورقة ، ويكون لديه بالقليل مكان (أي ٢٠ نقطة)، في هذه الحالة فإن سحب ورقة إضافية يعتبر مجازفة كبيرة. الأهم من ذلك أن الورقة التي تحمل صورة الملك لها وجهان، وجه فيه صورة ملك صغير السن والأخيرة كبير السن.

في هذه الحالة يجب أن يكون للاعب على جانب كبير من الحذر ولا سحب ورقة فيها رقم كبير، بالتالي يتسبب في أزمة مالية طاحنة يسحبها ورقة خاطئة، في مارس من العام القادم (٢٠٠٠)، سيكمل الرواج والانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة عامه التاسع. فبدأ عام ١٩٩١ ، وعلى مدى أكثر من ٩٠ شهرا متواليا يسير الاقتصاد الأمريكي بسرعة البرق نحو الازدهار والرفق. اذا سلم هذا الازدهار من أي عثرات سيكون بحق أحسن وأكبر نمو ولتنامش اقتصادي في التسعينيات من هذا القرن. فلقد قلّ الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ ٨,٥ تريليون دولارا أمريكيا، بواقع زيادة بنسبة ٢,٦% . لقد استطاعت الولايات المتحدة بذلك أن تدلوي القوب الثلاثة التي ظهروا في نوبها الاقتصادي في الثمانينيات متمثلة في وجود عجز ، تضخم ، وبطالة. واستطاعت بفضل سعيها الخثيث أن تخفف من عدد الماطلين، توفر مستوى منخفضا من الأسعار، والتغلب على المعجز المصاحبة العالية به البلمة، وتحقيق نمو مستمرا وقفزات كبيرة في مناح الاقتصاد الكلي للبلاد، ومن ثم تحقيق أفضل نمو اقتصادي يمكن تصوره.

في الوقت نفسه، نجد أن متوسط مؤشرات دلو جونز قد ارتفع كثيرا في بورصة وول ستريت حتى فاق ١٠,٠٠٠ نقطة في ١٧ مارس محققا بذلك ارتفاعا بنسبة ٢٠% على مدى أربع سنوات متتالية. بل أن مؤشرات دلو جونز قد فاقت المؤشرات

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العالمى

الموضوع الفرعى : عام

المصدر : قراءات امتدادية

اسم كاتب المقال :

امل فؤاد بحر

رقم العدد :

٢

تاريخ الصدور :

فبراير ٢٠٠٠

جولة جديدة من الأزمة الاقتصادية. وهنا يجب أن نشير إلى النظرية التقليدية لدوائر الأعمال التجارية. على النقيض من هذا ، فإن المخلات المرتبطة بالمعلومات لا تعتبر فقط نوعاً من الاستثمارات الشاملة، بل استثمارات مركزة تهدف إلى تحقيق فوائد اقتصادية، وتنفيذ إجراءات إنتاجية تنسجم والمتأنية والنضج، وزيادة فاعلية الدورة التجارية والمعاملات المالية. باختصار، أثرت هذه المخلات الكبيرة على رفع معدلات الإنتاجية بشكل ملحوظ ، بما يؤدي إلى تأجيل تحويل استثمارات التجهيز والمعدات إلى قوة إنتاجية . كل هذا يسطح شمس ما نطلق عليه النمو الاقتصادى القائم على "الدائرة الحرة" ، أو الاقتصادات الجديدة.

تقدر الولايات المتحدة مقدار مساهمة الاستثمارات المرتبطة بالمعلومات في إجمالي الناتج القومى فى ١٩٩٠ - ١٩٩١ بنسبة صفر فى المئة. ولكن فى عام ١٩٩٨ ، وبعد تحقيق نمو بنسبة ٣,٩ ، قدرت مساهمة تلك الاستثمارات بنسبة ١,٢ ٪. بحارة أخرى، من واقع ٥٠.٥ ٪ فقط من إجمالي الدخل القومى، تشكل هذه الاستثمارات على الأقل ثلث حجم النمو الاقتصادى لهذا العام. إذا أخذنا التأثير المرتد لهذه الاستثمارات فى الحسبان، فيمكن اعتبارها المحرك الثانى للتوسع ونمو الاقتصاد الأمريكى بعد الاستهلاك الشخصى. فى هذا الإطار فقط ، يمكننا أن نلاحظ أن الجديد الذى قدمه هذا "الاقتصاد الجديد" . من واقع النمو والتطور الكبير الذى يشهده الاقتصاد الأمريكى ، فإن الثورة للمعلوماتية الهائلة قد أحدثت تغيرات جذرية على ساحة الاقتصاد القومى. لاشك أن الدول التى تتبنى نموذج، النمو والتطور الكبير، التضخم المنخفض ، حجم قليل من التقلبات ، والتطور والتنمية الاقتصادية للدوائر التجارية العالمية ، مستوحى بانتاج وتفوز بكامل القرن الـ ٢١.

٢ - تتأدى نظرية "الاقتصاد القائم على الأسهم" بأن يشارك كل مواطن بنفسه فى بورصة الأوراق المالية، ومن ثم إشغال نيران النمو الاقتصادى، وإحداث ما يطلق عليه "زدهار ورواج الاستهلاك". تشير الإحصاءات الصادرة عن الهيئات المالية السويدية فى الولايات المتحدة أن دخل الأسر الأمريكية قد ارتفع إلى ٢٠٠ بليون دولار أمريكى عام ١٩٩٨ ، يشكل حجم الأصول المالية الجديدة فيها حوالى ١٠٠ بليون دولار أمريكى كمتيجة لارتفاع أسعار الأسهم بشكل كبير ، فى حين بلغت نسبة تخفيض حجم الفوائد حوالى ٧٠ بليون دولارا أمريكيا. وذلك بفضل خفض معدلات الفوائد ثلاث

بليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٨ ، لقد غطت هذه الاستثمارات غالبية مصروفات التجهيز والمعدات فى المصانع الأمريكية فى التسمينيات ، لاسيما وأنها محدث المصانع بالبرمج، وتجارة الخدمات بالمعدات. فإذا كانت مصاريف المعدات تعتبر المعدل الأساسى لاسترداد عود الاقتصاد بسرعة شديدة ، فإن إضافة مصادر تمويل داخل عجلة ثورة المعلومات الحالية أشبه بمصانع السلام لمخلات التجهيز والمعدات.

لقد أثارت دعوات الاكتتاب والإمماج -التي كانت الولايات المتحدة طرفاً فيها- العديد من الحزازات عام ١٩٩٨. الأولى، رفعها شركة فورد على قطاع السيارات فى شركة فولفو السويدية بمبلغ ٦,٤ بليون دولار أمريكى. أما الدعوة الثانية، فمرتبطة بالمشروعات التجارية المرتبطة بالشبكة ، وكانت دون شك أكبر من الدعوة الأولى، فى يناير ١٩٩٨ ، ضربت شركة مايكروسوفت الراسم القومى فى حصد الثروات من المبيعات برصيد ٤٠٠ بليون دولار أمريكى وهو ما يكفى لشراء ٤ شركات كبيرة للسيارات مثل جنرال موتورز ، فى حين أن أصولاً للشركة لا يتعدى أكثر من ١٠ ٪ من رأس مال أى شركة سيارات كبيرة. يكمن السر فى الاستثمارات الكبيرة لشركة مايكروسوفت فى مجال تركب المعلومات المرتبطة برأس المال، مثل المعلومات حول تدريب العاملين ومقدار التقسيم التكنولوجى، أكثر من عوامل النمو والتقدم التقليدية التى نادى بها آدم سميث ودايفيد ريكاردو: الأرض ، المعدات والعمل . لقد أحدثت هذه الثورة فى المعلومات فى الولايات المتحدة لاساً جديدة قائمة على قاعدة عريضة من المعلومات لتحل محل المعتقدات والروايات المالية التقليدية. فاس مشترك فى هذه المصانع الوضعية هو محدودية أصولها فيما يتعلق بالأرض، حجم المبيعات، والمصانع، وضعف الوقت للمالى، وأسعار الأسهم الخاصة بهم فى البورصة. بحارة أخرى ، قوة رأس المال المكون من الأوراق المالية الخاصة بهم تنفق برماحل رأس مالهم الصناعى، وكذا كم المعلومات المتراكمة يفوق بكثير الأصول الحقيقية لهم.

من منطلق المبادئ الاقتصادية الماركسية ، فإن التوسع فى استثمارات التجهيز والمعدات يزيد من حجم الطلب ، ويخفف من حجم الإنتاج الذى يفوق طاقة المصانع، ومن ثم فتح الباب لقيام اقتصاد من عثرته. من ناحية أخرى فإن تحويل استثمارات التجهيز والمعدات إلى قوة إنتاجية - الذى كان يشبه ميلاد طفل بعد حمل شاق وطويل - يندرج بميلاد

اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر
رقم العدد : ٢
تاريخ الصدور : فبراير ٢٠٠٠

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي
الموضوع الفرعي : عام
المصدر : قراءات استراتيجية

هينة أسهم.

إن رفع قيمة الأصول المالية، وهبوط معدلات الفوائد، ووصول معدل طاقة التشغيل إلى ٨٢,٥%، وقد ساعد على زيادة حجم استثمارات التجهيز والمعدات، كما أنه قد وضع أسساً مادياً صلباً للتوسع الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن. يمكننا أن ندرك بسهولة من واقع دورة الزيادة في البورصة والائتمال الاقتصادي، أن التغييرات التي تظهر في المصروفات المنزلية والهيكلة الاقتصادية تطفو في أماكن ومواضع جديدة غير مسبوقة من قبل، وهو الأمر الذي قد يجعلنا نتوقف كثيراً حول الدافع الذي يجعلنا نتوسع في المصروفات المنزلية ونشجع الاقتصاد المحلي في نفس الوقت.

٣- نزع نظرية الائتمال القسائم على إلغاء الحدود الدولية "أو العولمة"، أن الولايات المتحدة بوصفها أكثر دول العالم انفتاحاً وامتصاصاً بالحرية المالية وبحجم سوق كبير، تعتبر بمثابة مستودع للسلع، محمول لرأس المال، محدث ومجدد للتكنولوجيا، ومن ثم يمكنها تحقيق اتساع في دائرة الاحتياجات مع الاحتفاظ بأسعار ثابتة، وفي نفس الوقت زيادة حجم البورصات بشكل كبير مع الاحتفاظ بتدفق متواصل لرؤوس الأموال ونموها مقابل في حجم استثمارات الولايات الاقتصادية.

لقد عاد تحرك رؤوس الأموال العالمية بمفاهيم النفع على البورصات الأمريكية. من ناحية أخرى، فإن تفجر العديد من الأزمات المالية في الدول النامية قد جعل المستثمرين ينقلون أعمالهم واستثماراتهم إلى أسواق السندات المالية في الولايات المتحدة بوصفها مكاناً آمناً لرؤوس أموالهم، ومن ثم إغراق البورصات الأمريكية برؤوس الأموال، ورفع مؤشر داو جونز إلى معدلات مرتفعة جداً. ولكن حذري يقول لي أن نصف التثني حسن هذا العالم يحمل في طياته تغييرات كبيرة جداً. إن مجموعة الزيادات الجديدة في بورصة الولايات المتحدة قد قابلتها بعض الزيادات في أسهم الأسهم في اليابان وهونج كونج، رغم افتقار هذه البلاد إلى نهضة اقتصادية تذكر. وهو الأمر الذي جعل المستثمرين ينقلون رؤوس أموالهم من نيويورك بحثاً عن سوق ثابتة أكثر أمناً خوفاً من حدوث مشكلات متوقعة في الولايات المتحدة.

لقد تعلمنا من تقوّن الدوائر التجارية أن زيادة الاقتصاد بشكل كبير على مدى طويل تؤدي إلى زيادات مقيدة في الأجور وأسعار المواد الخام، وهو الأمر الذي يفرض قلة في الأموال ويزيد من تكلفة زيادة حجم رأس المال، ومن ثم تخفيف وطأة

مرات متوالية، وأخيراً يشكل خفض الأسعار الذي أثيره التعاقد مع أسواق خارجية إلى ٣٠ بليون دولاراً المتبقية. وتشكل هذه البنود الثلاثة نسبة ٢,٦% من إجمالي الدخل القومي الأمريكي لعام ١٩٩٨، عام المفاجآت. لحسن الحظ، لم يستهلك المواطنون الأمريكيون سوى ١٠٠ بليون دولار فقط من إجمالي ٢٠٠ بليون باختصار، فإن البحث قد تطرق لموضوع الأمن الاقتصادي بهدف تحقيق عمليات إصلاح وإنفتاح الصين، فبفضلهما يمكن للتوسعة الاقتصادية القومية أن تتطور والأمن الاقتصادي أن يتأكد.

وللمرة الأخرى قلما باستمرها في شكل شراء وسندات مالية. يشير مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى أن زيادة أسعار الأسهم بنسبة ٢٠% تؤدي إلى رفع معدل الاستهلاك الشخصي واستثمارات الإسكان بنسبة ١,٢% إلى ٢,٤% في السنة الأولى واعتباراً من عام ١٩٩٥.

وعلى ضوء وجود الياطين من الدولارات كصافي في أصول الميزانيات السنوية الخاصة بمتوسط دخل الأسرة -، فقد تسبب ذلك في إحداث زيادة كبيرة جداً في حجم الدخل المستهلك. بل إن معدلات مصروفات الاستهلاك، قد ارتفعت بشكل فاق ميزانية الأسرة، ومن ثم أدت إلى إحداث زيادة كبيرة في الاستهلاك وظهور الاستهلاك غير الناضج، وهو الأمر الذي ابتلع في طريقه ٩١ بليون دولاراً عام ١٩٩٨. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الأمريكيين مغرمون بقتناء الأسهم أكثر بكثير من العملة المتداولة، ويتبارون فيما بينهم للحصول عليها ويكرسون جميع مدخراتهم لشراؤها.

هناك ظاهرتان في الغرب يستلزم الوقوف عندهما قليلاً: "مسطورة الأرض" في اليابان، و"مسطورة الأوراق المالية" في أمريكا. في اليابان، أسعار الأراضي مرتفعة للغاية عنها في الولايات المتحدة! إن الاحتفاظ بقيمة الدولار بقتضية لسلطة الأوراق المالية منذ عام ١٨٠٠ - بداية الثورة الصناعية - عند مستوى معين قد أثير الائتمال والزوج الذي ظهر في أواخر عام ١٩٩٧ أي بعد ما يقرب من ٢٠٠ عام، مع الأخذ في الاعتبار أن قيمة السندات المالية قد قلت في هذه الفترة الزمنية. من ناحية أخرى، نجد أن الدائفة المتوسطة في أمريكا والتي يقدر دخلها السنوي بحوالي ٥٠,٠٠٠ دولار، يقدر ما تملكه من أسهم بحوالي ٢٠,٠٠٠ دولار كقيمة اسمية. كما أن هناك ٧٦ مليون شخص ممن تخطوا حاجز الخصمين يساهمون في صندوق المعاشات وهو دون شك أحد أشكال الاستثمار في

اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر
رقم العدد : ٢
تاريخ الصدور : فبراير ٢٠٠٠

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمى
الموضوع الفرعى : عام
المصدر : قراءات استراتيجية

بنهاية عام ١٩٩٩.

الاقتصاد الياباني من ناحية أخرى، يعاني بعض الأزمات لاسيما وأنه لا يزال يستريح تحت عرش أعنف الأزمات المالية التي شهدها هذا القرن في السنوات التي تلت الحرب. وهو الأمر الذي ستكون له تداعيات تستمر على مدى أجيال طويلة بشكل منظم وتؤدي على البنية الاقتصادية ككل. هذه التداعيات تنعكس كذلك في شكل انخفاض حاد في الأنشطة الاقتصادية، وانخفاض المبيعات والأسعار، والإفراط الجبري للبوك، وانخفاض استهلاك وإنتاج الاقتصاد المحلي. تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن فائض الإنتاج في المصانع اليابانية الكبيرة قد قدر على النحو التالي: السيارات (٧,٥ مليون سيارة)، الصلب (٤,٣ مليون طن)، البتروكيماويات (٤,٢ مليون طن).

الأسباب الرئيسية والمباشرة لتفجر الأزمة الاقتصادية هي وجود فائض كبير في الإنتاج، ورووس الأموال، والمعدات. إن اللغمة القوية التي أصابت مكتب التخطيط الاقتصادي في الجولة الأولى تعتبر أحد الأسباب الرئيسية لتوسع المديونية الذي يعاني منه الجميع الآن. لقد تسببت الأزمات الاقتصادية والتبع القليل الذي أوجته الديون المعنونة الكبيرة في إبالة فترة الأزمة الاقتصادية على هذا النحو. هناك مسببات أخرى لهذه الأزمة تتعلق بالنظام، منها ظهور الأزمة والتصديقات طويلة المدى في الأعمال التجارية الكبيرة، الإدارة المالية باهظة للتكلفة والبيروقراطية، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور الفساد، والكفاءة المنخفضة، والرقابة المشيئة، وانخفاض في الشفافية بوجه عام في النظام المالي ككل.

إن مستوى الإدارة المالية في الولايات المتحدة وكذا قدرة نمو وتطور الأدوات المالية يفوق ذلك الموجود في اليابان بمرام. وهو الأمر الذي جعل موقف اليابان ضعيفا في خضم المنافسة الدولية.

في الواقع أن وضع الاقتصاد الياباني في المدى القصير لا يبعث على التفاؤل على الإطلاق. هذا الوضع فرض إجراء بعض التدابير لمواجهة المخزون المتراكم من البضائع والتصدير في الاستثمارات، والتوظيف، والديون المعنونة. في نفس الوقت، فإن إجراء بعض التدابير على المخزون من البضائع لن يظهر أثره إلا على المدى القريب، والتدبيرات الخاصة بالمعاملين الآخرين يمتد أثرها على المدى الطويل والمتوسط. بعبارة أخرى، فإن دائرة استثمار المعدات والتجهيز تستغرق ١٠ سنوات، في حين أن فترة تأثير هذه التدابير لن

الاحتياجات المتزايدة، ويذهب السراج والانتعاش الاقتصادي أفرج الرياح ويهبط بالاقتصاد إلى الحضيض، وتصيب الدوائر التجارية في خير كمن. لم تعد مسألة انخار النقد الأجنبي تطوى على أي قدر من الخطورة بالنسبة للاقتصادات القوية مثل الولايات المتحدة في ظل مطروح شمس العولمة الاقتصادية وحرية التنقل الكبيرة التي تتمتع بها للتجارة ورووس الأموال. في هذا الإطار، تقوم الولايات المتحدة بتلبية جميع احتياجاتها الداخلية المتزايدة بزيادة حجم الاستيراد، أو بالأحرى تصحيح عدم قرآن الاقتصاد المحلي بالاستعانة بالتجارة والأنشطة الاقتصادية للبلدان الأخرى. بالطبع، هذا يفسر الانتعاش والرواج الذي يشهده الاقتصاد الأمريكي منذ تسع سنوات، بل أن الاقتصاد العالمي كله يقوم على أساس خدمة الاقتصاد الأمريكي.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن الأعداد الكبيرة لرووس الأموال، والكميات الهائلة للسلع والملاحة، قد ساعدت الولايات المتحدة واقتصادها على أن يهيمن من عتق زجاجة التكاليف المرتفعة. على النقيض من ذلك، ففي ظل التقلص الاقتصادي العالمي أفسح، وإرتفاع أسهم الموارد البشرية المالية والمادية في عدد من دول العالم، مستغنى فرصة ظهور نمو متوازن للاقتصاد الأمريكي. هذا يقودنا إلى القول بأن المواقف الكبيرة الناتجة عن الحجم الضئيل للاقتصادات، تقلل من فرص استمرار ازدهار الاقتصاد الأمريكي في المستقبل.

تشير لصداوات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى أن أسعار أسهم الولايات المتحدة قد زادت عن المستوى الطبيعي بنسبة ١٥٠% في نهاية شهر يناير. إضافة إلى ذلك، قد تضاعفت أسعار الطائرات التجارية على مدار ثلاث سنوات متوالية. اختصار، فإن ارتفاع أسعار الأسهم، وارتفاع أسعار الأراضي، وارتفاع أسعار الشقق السكنية ما هي إلا قصاصات اقتصادية، السؤال الآن متى ستفجر هذه القاصات في وجه الجميع؟

في إطار السنوات القليلة المقبلة، شهدت بورصة داو جونز بعض تقلبات والانقلابات العنيفة بلغت لتخلفا قدر بـ ١٩,٣ في نهاية أغسطس ١٩٩٨. فإن الأزمة المالية في روسيا. لقد أفتد مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الموقف المتفجر بالتخفيض الثلاثي لأسعار الفائدة المتتابة. لعل هذا ما جعل العديد من المراقبين في دول مستريح يقولون أن هناك احتمالا بنسبة ٣٠% أن تعاني البورصات الأمريكية من انخفاض شديد بقدر بنسبة ٣٠%

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	امل فؤاد بحر
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العدد :	٢
المصدر :	قراءات استراتيجية	تاريخ الصدور :	فبراير ٢٠٠٠

الأوروبية. هذا والصورة الضبابية للاقتصاد بدورها متؤثر على الاقتصاد العالمى ككل. بالتالى سنتطلى لوروبا نسبة ٢ إلى ٢,٥% زيادة هذا العام.

الاقتصاد بين العولة والأمن

تعتبر مسألة ضمان الأمن الاقتصادى للدولة من المواضيع المشغلة فى الصين. لاشك أن هناك عدداً عولم لت إلى إيراد ثقل الأمن الاقتصادى منها. للعولة الاقتصادية، الانهيار المزميد للاقتصاد المحلى، وللتنافس الدولى حول القوة المحلية للأمة، والانفتاح الكبير على العالم الخارجى. يدعى البعض أن الأمن الاقتصادى جبهة كبرى تتسع كل شئ. من الناحية الأمنية، فإن الأمن الاقتصادى لا بد أن يتمحور حول تأمين النمو الاقتصادى والمصالح السائدة للدولة ضد أخطار التهديد الأجنبى، وضمان تحقيق مناخ عالمى منسب لتتفيذ خطط النمو والتطور الاقتصادى، وتدعيم العوامل القطرية، وخلق الظروف المنسبة لإحياء الاقتصاد القومى، إعطاء قوة اللازمة للمب دور منسب فى التنافس الاقتصادى المسابى، وضمان سلامة العوامل الاستراتيجية للدولة المتعلقة بنموها الاقتصادى على وجه الخصوص والاقتصاد القومى للدولة على وجه العموم، أو تأهيل دولة ما لتكون دولة كلفة الأهلية فى المجتمع الدولى.

من كل هذه التفاصيل المذكورة عليه نخلص إلى أن الأمن الاقتصادى يمد أحد المكونات الرئيسية لأمن وأمان الدولة. مع قرب إزال الستار الختامى على هذا القرن، أصبح المناخ الخارجى المحيط بأمن الاقتصاد الصينى أكثر تعقيداً، نظراً لأن أهمية الأمن الاقتصادى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمدى انفتاح الدولة على العالم الخارجى، وقوة بأسسها الشامل، ومقدار تطور اقتصادها على مستوى السوق ومضى اعتماد الأسواق المحلية على تجارتها واستثمارتها، وأخيراً على مدى دولية، عالمية، ومحلية الاقتصاد العالمى. لاشك أن الأمن الاقتصادى يعد أحد الأولويات الاستراتيجية ذات الأهمية الخاصة عند الصين إلى جانب سعيها الحثيث للوصول إلى الخطوط الأممية فى معركة الاقتصاد العالمى.

وهذا ما أشار إليه الرئيس زيم - فى خطابه الهام الذى لقاه فى الاجتماع البرلمانى الثانى للسورة لـ ١٥ للحزب الاشتراكى فى الصين - قائلًا: "إن المعيار الرئيسى هو مدى امتلاك الصين للقدرة على الخوض فى وتحمل الأزمات والمخاطر والمستورات". كما أشار إلى "من نجاح الصين فى مقاومة أمواج الأزمة المالية العتية التى أغرقت الدول الأسبوية

تزيد عن ٣ أو ٥ سنوات. لهذا، فحتى نهاية هذا القرن سيتمتع الاتجاه إلى استثمارات المعدات والتجهيز، نظراً لأن هذا النوع من الاستثمارات هو العماد الرئيسى للتنافس الاقتصادى فتوقف نموها أو الأخذ بها يؤثر سلباً أو إيجاباً على إمداد الاقتصاد بالوقود والطاقة اللازمة لنموه وتطور.

لقد عمل رئيس الوزراء كيزو أويتشى منذ توليه مهام منصبه على تكثيف جهوده لمواجهة الأزمة التى تشك سعيها، وذلك بإعادة بناء الهيكل المالى وتسوية الدين المدمومة، عن طريق إنشاء بنوك انتقالية ممولة من الحكومة لأداء مهمة محددة، وتشجيع الجمع على نطاق واسع فى نفس الوقت، مع إبقاء عمل هذه الهيئات والمؤسسات المالية على شكل اعتمادات أو بنوك سندات مالية طويلة السدى، وهى مهام قد لعبت دوراً كبيراً فى عصور الازدهار الاقتصادى.

فى الوقت ذاته، قامت الحكومة بتشسيط البنىح المالى بتخفيض الضرائب، وإصدار كوبونات الشراء، وتخفيض سعر صرف الين، بمبارة أخرى، أنرغ كل ما بمجته من حيل وألعيص لمساعدة الاقتصاد اليابانى على أن يقف من عزته، ولكن ماذا إذا لم يتم كل هذه الحيل عن أى نتائج إيجابية. لاشك أن هذا القشل قد أثار القلق على المستوى الدولى. لقد أدلت واشنطن بتصحيحة هزيلة للبنك المركزى اليابانى تخلص فى العمل على توسيع الدائرة المالية بشراء سندات الخزائنة، وكشفت الولايات المتحدة هدف من وراء ذلك إلى إشراق اليابان فى جفرة عميقة من التضخم. لقد ترددت طوكيو كثيراً قبل أن تأخذ هذه النصيحة المسمومة التى قدمها لها واشنطن، وفضلت تكثيف جهودها لإنعاش الوضع المالى فى لادوتر والهيكل التجارى وإصلاح ما يمكن إصلاحه وهو الأمر الذى جعل الوضع إلى حد ما تحت السيطرة.

إن السعى المتباطئ لأوروبا قد أدى إلى خفض معدل صرف اليورو أمام الدولار الأمريكى بنسبة ٦ إلى ٧%، وهو الأمر الذى أثار قلق لوروبا حول مستقبل وضعها الاقتصادى. لقد شهد الربع الأخير من العام الماضى انخفاضاً بمعدل ٤.٠ فى النسو الاقتصادى لألمانيا ويطما فى النمو الاقتصادى لكل من فرنسا وإيطاليا.

من الجدير بالذكر أن هذه الدول الثلاث تشكل بإجمالى حجم اقتصادها حوالي ٣/٤ إجماعى للنسج المحلى للدول الأوروبية. على الجنب الآخر، فلاشك أن تتمر خطوات اليابان سيؤثر على جميع البلاد

اسم كاتب المقال : امل فؤاد بحر
رقم العدد : ٢
تاريخ الصدور : فبراير ٢٠٠٠

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العالمى
الموضوع الفرعى : عام
المصدر : قراءات استراتيجية

واحد. لابد ان تملك الدولة السيادية فى يديها زمام العلاقات التى ترتبط بالاقتصاديات المحلية والدولية، بين الانفتاح التدريجى وحماية الأمن الاقتصادى.

٣ - الأمن النقدى مرتبط بالقوة المالية للدولة. من الناحية الاستراتيجية، فإن القوة المالية تمثل القوة الاستراتيجية أو النفوذ السياسى أكثر من مجرد كونها عددا ما من الأوراق المالية. لم تعد الأزمة المالية الطاحنة فى آسيا مجرد تهاشم وهسراع اقتصادى بل أصبحت صراعا جغرافيا استراتيجيا، أو دعنا نقول صراعا قوى بين الدولار الأمريكى والين اليابانى وعملة الصين رمنمبى يوان. القوة المالية والسياسات الدولية طرفان مرتبطان يشك كل منهما أزر الآخر. ثبات العملة يساعد على استقرار الوضع السياسى الأمر الذى ينعكس بدوره على تشجيع الأمن الاقتصادى.

٤ - إن الأمن العالمى مرتبط بتحقق الدولة لمصلحتها وأهدافها التنموية وتسيير عجلة الاقتصاد القومى بالسياسة كاملة. ولحد أهم الأسباب الرئيسية لتفجر الأزمة المالية فى آسيا مسو حركة ورؤوس الأموال الخاصة كنتيجة لحركة السوق وسياسة تحرير رأس المال. وهى ظاهرة حديثة الظهور تعرف باسم أزمة القرن ٢١. فى الوقت الحاضر، فإنه يتعين على دول العالم وعلى المجتمع الدولى ان يوجنوا طريقة فعالة للإدارة الدولية، لاسيما وأن تأثير رأس المال النقدي على الدول السيادية فى تزايد مستمر.

إن تفجر الأزمة المالية على هذا النحو يعكس كم للضرراعات والمنازعات الموجودة بين الدول من ناحية، ورؤوس الأموال من ناحية أخرى. إن الدول النامية لا تملك القوة الكافية لمواجهة هذه الأزمة المالية والوقوف على وجهها. لهذا يجب ان تكون مسألة فرض السيطرة على الهزات والأزمات التى قد تظهر فى النظام العالمى كنتيجة لما يعانيه الاقتصاد العالمى أحد الأعمدة الرئيسية للأمن الاقتصادى.

٥ - إن تأمين التجارة الأجنبية والاستثمارات الخارجية يرتبط بشكل مباشر بنمو الاقتصاد المحلى. الهدف من كل هذا هو تأمين عقد الصين لمصنقات وأعمال تجارية، وكذا الحصول على مصادر تمويل من جميع دول العالم دون استثناء، إلى جانب تحرير مصالحنا التجارية فى الأسواق والاستثمارات الخارجية من التهديدات فى نفس الوقت، وضمان عدم تعرض الاقتصاد الصينى لآى هزات مفاجئة، بالتعرض مثلا لقطع مصادر الإمداد أو ارتفاع الأسعار بشكل جنوبى.

يؤكد ان الإصلاح والانفتاح الاقتصادى الذى تشهده البلدان الآخرين قد تينا جيدا أقدم الاقتصاد الصينى على أرض صلبة استطاع ان يقاوم بها أعنف الهزات وأشدّها. كما أضلّف، أن هذا الزهو لا يجب أبدا أن ينعينا مواضع الضعف التى تترك قوتنا وتقيدنا. فالتشكك أن القدرة على تحصيل ومقاومة الأزمات والعثرات تعتبر بمثابة مفهوم استراتيجى مميز له أهمية كلية.

وتحديدا للقول، فإن مهام الأمن الاقتصادى تندرج على المشر نقاط التالية:-

١ - ان المنافسة على القوة لإشاملة الدولة ترتبط بشكل أساسى ببقاء هذه الدولة. لاشك أن ملحوظات "ملو زى دوتج" حول مقومات الدول التى يحق لها ان تحيا على وجه هذه المعمورة كفرد فى المجتمع الدولى صحيحة، وهو مفهوم يشابه ذلك الخاص بـ "فينج زياو بينج" القتال بأن "النمو والتطور له أهمية خاصة وأولى". أن ثورة المعلومات تفتح الأبواب لتعان قدموها، وعلى أساسها سيتم تحديد ميزان القوة والهيكل الاستراتيجى العالمى بشكل نهائى فى القرن القادم.

هذا القرن يحمل فى طياته معركة حاسمة فى المجال الاقتصادى ومجال التكنولوجيا العلمية، وهى معركة تتعلق ببقاء ومستقبل الصين. لهذا اتجهت سياسة الدولة نحو العلوم والتعليم كسلاح لإعادة الحياة الى الصين.

ان الغارات الجوية لحلف الناتو فى يوغسلافيا مرتبطة ارتباطا شديدا بالنمو غير السوى للاقتصاد العالمى. يبدو أن ان عقليات الحرب الباردة، والرغبة فى وجود دولة عظمى مهيمنة، وسياسات القوة قد قامت من قبورها مرة أخرى. تتخذ الاتحادات العسكرية الكبيرة - والى تضم حشودا من الدول وسياسة السفن الحربية الجنيده - من النمو غير السوى للقوة الدولية خلفية للعمل من خلالها، ومن ثم عكس للمولم الأمنية فى المجال السياسى، العسكرية، الاقتصادى، بجلاء نفوى هذه الاتحادات وهذه السياسة تشكل تهديدا على الأمن القومى للدولة، بل على بقائها وعلى المقومات التى تضمن لها البقاء حية على هذه المعمورة، وتضمن لها الاحتفاظ بألميتها فى المجتمع الدولى.

٢ - إن العولمة العالمية تتحدى سيادة الدولة. لاشك أن العولمة مستعد بالبلغ على بلدنا، إلا أن مبدأ إزالة الحدود بين الدول - الذى هو أحد مقومات العولمة - سينحى دون شك سيادة الدولة وتحكمها. لهذا يمكننا القول أن العولمة الاقتصادية والأمن الاقتصادى اللتان والمطلق لا يجتمعان فى مكان

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى
الموضوع الفرعى :	عام
المصدر :	قراءات استراتيجية
اسم كاتب المقال :	امل فؤاد بحر
رقم العدد :	٢
تاريخ الصدور :	فبراير ٢٠٠٠

نشر الحديد من الشائعات التي تمنحى انطباعات كاذبة وغير حقيقية وتصيب الأسواق بالاضطراب الشديد. مثال على لهذا القول هو الهجوم المصسوب والمدروس الذى شنه على دولار هونج كونج، وبواقع سيول بالضربة القاضية فى الجولة الأولى بفضل حصولهم على معلومات هامة حول حجم ديون الهيئات المالية الكورية ومواعيد استحقاقها.

٩- ان مصداقية المعدلات وغيرها من إجراءات الوقاية من الأزمات مرتبطة بسمعة الدولة وهيئاتها المالية . تعتبر المؤسسات الدولية لمصداقية المعدلات وصندوق النقد الدولي أداة وسلاحاً فى يد الدول الغربية. فبعد ظهور أزمة ما، تقوم الأولى بإضافة المزيد من القمح والخشب للذئبان المتأججة، ثم يأتى صندوق النقد الدولي ليميد المياه الى مجاريها. وتشمل مصداقية المعدلات سمعة واستقرار بعض الدول، فى حين أن تبيان المعدلات يعنى خسارة المبلغ اللطافة لهذه الدول. حين قامت شركة مودى المتحدة لخدمة المستثمرين بنشر للمعدلات والأسعار الخاصة بها قامت الدنيا ولم تقعد ، عقد رؤساء الدول المؤتمرات الصحفية، وانزعج المشتغلون بالمال ، وعانت أسواق السندات المالية من هذه الأمواج المتلاطمة كثيراً. بحسرة أخرى يلعب استقرار المعدلات والأسعار دوراً غايبه فى الأهمية فى اقتصاديات بعض الدول. من ثم، فإن الإنذار المبكر للوقاية يعتبر أساس الأمن القومى.

١٠- ان الأمن التكنولوجى مرتبط بمصدر القوة الذى يستمد منه الوطن بأكمله ، وبالأمن الاقتصادى يوجه عام. فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة، عانت روسيا من انهيار سريع فى قوة التكنولوجيا العلمية، وبإستنزاف شديد للعقول ، وإزالة السمود الفكرى للتكنولوجيا العلمية، وتدهور شديد لصروح المعلومات والبنية الأساسية للتمو العلمى. فى وكالة الأبحاث للفضائية الأمريكية -نسباً- وحدها يمثل حوالى ١٠٠ عام روسى فى المجال البحثى، وحوالى ٩٠% من جملة الخبراء الروس يعملون فى مجال الصناعات العسكرية ، كلهم كانوا فى الأصل مواطنين روس. يمكن اعتبار هذا أيضاً أحد أركان الأمن الاقتصادى إذا نظرنا للموضوع من منطلق مدى تأثيره على نمو وتطور الدولة وموقعها من المنافسة الدولية.

٦- إن تأمين سلامة المواد الاستراتيجية ومصادر الطاقة مرتبطة باستقرار الاقتصاد القومى وحياة المواطنين. لا شك أن إمدادات الحبوب ، والنفط، القمح ، الصلب ، الماء، والمعادن كانت ولا تزال ومستقبل أسباب صراعات وختلافات بل وحروب بين الدول. حرب الخليج والحرب العراقية الإيرانية، يمكن اعتبارهما بطريقتى أو بأخرى نزاعات وتنافس حول سلامة وتأمين مصادر الطاقة. بل إنه يقال إن هناك الحديد من الدول تقوم باستيراد كميات كبيرة من القمح وتخزينها فى مناسج مهجورة كنوع من التأمين لمصادر الطاقة لديها لئلا خطر أو مشكلة قد تطرأ فى المستقبل.

٧- ان الأمن المعلوماتى مرتبط بسرعة ونسبة انتقال المعلومات من خلال شبكات الاقتصاد القومى. سيجتبه النمو الاقتصادى إلى الاقتصاد المعلوماتى فى القرن القادم. ستعتمد الأعمال التجارية بعد ذلك على المعرفة والشبكات الحساسة لإعطاء المنافسة فيما بينها على الساحة الاقتصادية. فالحرب للتجارية العالمية ستظهر فى شكل حروب معلوماتية ، وكذا الساحة المالية العالمية ستعتمد كلياً على سرعة انتقال المعلومات. من هذا المنطلق فإن مهمة الأمن الاقتصادى القومى ستكون بناء جيهاة معلوماتية وضمان اتسباب المعلومات وتداولها بشكل سهل وسلس.

٨- ان الأمن الوقائى مرتبط بالوقاية من الأخطار والأزمات التى قد تهدد الدولة. عند ظهور الأزمات الاقتصادية، فإن الدولة تنجبه الى التدخل فى الحياة الاقتصادية تحت عنوان الأمن القومى، أو تنقذ، عن كاهلها هذه الأزمة الى آخرين. من ناحية أخرى، فإن رؤوس الأموال التقنية فى العالم فى هذه الحالة ستسعى الى الرتداد كقازات الملاكات لتفوز بالضربة القاضية. لقد شلح جورج سوروس وغيره من صناديق التحوط بخطط محسوبة ومديرة قبل شن هجومهم على تايلاند ١٩٩٧. لقد انخفضوا أجزاء من استثمارات بنوك التنمية الأوروبية ، ثم شرعوا فى الإعداد لبعث ، للتزيتات الأخرى على مدى عامين متواصلين لابد أن تكون قد ظهرت بعض الإشارات لأشططهم الخفية هذه وهى تدار من الغرف المغلقة، لعل هذا هو السبب الذى جعل شبكات المخابرات فى الدول الآسيوية فى حالة تيقظ واستعداد. لقد سمع صناديق التحوط هذه البى

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي
الموضوع الفرعي : عام
المصدر : ملف الامرام الاستراتيجي

اسم كاتب المقال : مجدي صبحي
رقم العدد : ٦٣
تاريخ الصدور : مارس ٢٠٠٠

صفوف أمريكية لتخفيض أسعار النفط

مجدي صبحي

في وقت من المنتظر تزايد الطلب فيه نتيجة لدخول فصل الشتاء البارد، فالإقدام على هذا التصرف كان يعني ضرورة التأكد من أنه يمكن الاستمرار فيه لفترة من الوقت تمكن من التأثير على الأسعار. وكان ذلك ينطوي على مخاطرة حيث أنه إذا فشلت الولايات المتحدة في ذلك في وقت زيادة الطلب، فإن هذا كان سيدفع نحو إعادة بناء هذا للخزون بتكلفة أكثر ارتفاعاً في المستقبل، وهو ما يعني عكس الهدف الرغوب على طول الخط من قبل الدوائر الأوراشي. ومن هنا لم تقدم الولايات للتحقق بالفعل على طرح جزء من الخزون في الأسواق. ثم لجأت الإدارة الأمريكية في شهر يناير الماضي إلى طرح فكرة عقد صفقة تجارية مع الشركات النفطية تحصل بموجبها هذه الشركات على كميات من النفط ثم تقوم بتوزيعها بكميات أكبر لاحقاً بعد انخفاض الأسعار. ويبدو أن تلك الخطوة أيضاً قد تم تأجيلها لمرة الفناشج الترتيبية على الصفوف التي يمارسها الوزير الأمريكي ريتشاردسون على المنتجين خارج وبداخل منظمة الأوبك وخاصة من جانب كل من الفريخ والمكسيك وفنزويلا والمملكة العربية السعودية.

وفي إطار هذه الصفوف التي الوزير الأمريكي أولاً مع نظيره المكسيكي أثناء انعقاد مؤتمر دافوس السنوي في شهر يناير الماضي وخرج بعدها الوزير المكسيكي ليصرح بأنه يتقدم للطلب الأمريكية بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار. ثم التقى المسؤول الأمريكي بعد هذا بوزيرة الطاقة النرويجية وتقررهما الفنزويلي ليصرحا بعدها بنفس المعنى الذي ذكره الوزير المكسيكي. وبينما كان من المخطط أن يلتقي ريتشاردسون بوزيري النفط في السعودية والكويت على هامش أعمال منتدى دافوس، فإن هذا لم يتحققاً ويبدو أنه فضل التركيز أولاً على البلدان المنتجة في نصف الكرة الغربي التي تعد المزود الرئيسي للولايات المتحدة ذاتها. فقد قام ريتشاردسون بزيارة المكسيك في شهر فبراير، ثم اتبعها بزيارة لمخطة الشرق الأوسط ضمن دول كثيرة ولكن أهم ما فيها هو زيارته لكل من السعودية والكويت. ويمكن تفهم زيارته السعودية باعتبارها أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، وبالتالي كان الهدف هو تأمين استمرار اللقوف السعودي على عقبيه غير المصرح منها لفظاً بزيادة مستوى الإنتاج. أما زيارته للكويت فتأتي بهدف جذبها بعيداً عن جبهة الأوبك المنادية باستمرار الحفاظ على مستوى الإنتاج النفطي الراحت حتى نهاية شهر ديسمبر القادم. ويبدو أن جزءاً من مهمة الوزير الأمريكي بيل ريتشاردسون قد تم فعلياً قبل زيارة هذين البلدين العربيين من التصريحات التي خرجت في أعقاب اجتماع وزراء نفط دول مجلس التعاون الخليجي بالرياض يوم ٢٣ فبراير الماضي، حيث كان من الواضح أنه قد حدث نوع من التوافق بين هؤلاء الوزراء على ضرورة الاستجابة للطلب الأمريكية ورفع مستوى الإنتاج دون التصريح بكمية الزيادة في الإنتاج.

تفكيك نويكا السوق العالمي

والواق أن التركيز الأمريكي على النفط على كل من المكسيك وفنزويلا والسعودية تحديداً يأتي نتيجة للمكانة التي اكتسبتها هذه الدول الثلاثة في سوق النفط العالمي خلال فترة

ماتت أسعار النفط للتفكيك خلال النصف الثاني من شهر فبراير الماضي دون أن تشهد انهياراً كبيراً، بحيث بات السعر يدور حول ٢٦ دولار في المتوسط وقد جاء هذا نتيجة لتأكيد العديد من وزراء النفط في منظمة الأوبك وعلى رأسهم وزراء النفط في فنزويلا والسعودية وبمشاركة من نظيرهم المكسيكي الذي لم تعد بلاده عضواً في الأوبك ولكنها تقوم بالتنسيق معها، على أنهم ينظرون جدياً في رفع مستوى الإنتاج. ومن المنتظر أن يتم زيادة الإنتاج حينما يحدد موعد انعقاد المنظمة يوم ٢٧ من الشهر الجاري وذلك للعمل على خفض الأسعار قليلاً، وحدد الوزير السعودي نطاقاً يتراوح بين ٢٥-٢٠ دولار للبرميل باعتباره النطاق المقبول للسعر، بينما ما زال عدد من أعضاء الأوبك يرون أنه من الممكن تعديد الحالي الخاص بسقف الإنتاج حتى نهاية سبتمبر القادم. حيث يرى هؤلاء الأعضاء وعلى رأسهم إيران والجزائر وليبيا، إضافة إلى الكويت حتى وقتاً قريباً، أن الأسعار ربما تهبط دون تدخل مع انخفاض مستوى الطلب بشكل طبيعي مع انتهاء فصل الشتاء في الدول الغربية المستهلكة، هذا إضافة إلى المستويات التي سيستقر عندها مخزون الدول المستهلكة في نهاية شهر مارس الحالي.

صفوف أمريكية

والواق أن التفكيك الحادث في الأسعار والذي مال ناحية الانخفاض في نهاية الشهر الماضي بعد النتيجة الرئيسية لوجة من الصفوف الأمريكية السعيدة. وكانت هذه الصفوف بهدف وحيد هو العمل على خفض أسعار النفط في السوق العالمي وذلك بدفع منظمة الأوبك، أو عدد من أعضائها المهيمن على الأقل، إلى إعلان قبولهم برفع مستوى الإنتاج عند انعقاد المؤتمر نصف السنوي العادي للمنظمة في نهاية الشهر الحالي. وقد بدأت حملة الضغط على إعلان وزير الطاقة الأمريكي بيل ريتشاردسون أن الإدارة تفكر في طرح جزء من الاحتياطي الاستراتيجي من النفط في الأسواق. ومن المعروف أن هذا الاحتياطي كان قد تم اللجوء إليه من قبل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب فرض الحظر العربي مع نشوب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣. ويبلغ حجم هذا الاحتياطي الآن نحو ٥٨٨ مليون برميل وهو ما يعد أقل مستوى لهذا الاحتياطي منذ نهاية عام ١٩٩٧، وإذا ما استمر السحب من الخزون على معدلاته خلال الأسابيع الأخيرة فإن هذا للخزون النفطي سوف ينخفض إلى أقل مستوى له منذ نحو عقد من الزمن. وقد أكد على ذات التوجه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بنفسه خلال الأسبوع الثاني من شهر فبراير الماضي مع ارتفاع سعر برميل النفط من نوع "غرب تكساس" الأمريكي إلى ما يزيد على ٣٠ دولار للبرميل.

ورغم أن وزير الطاقة الأمريكي سيق وهسد بالالجوء للاحياطي في أكتوبر الماضي حينما زاد سعر نفط "غرب تكساس" إلى ما يتجاوز ٢٧ دولار للبرميل. وكان تغيير عدد من المحللين وفتحاً أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تلجأ لهذا

اسم كاتب المقال : محمد صبحي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي

رقم العدد : ٦٣

الموضوع الفرعي : عام

تاريخ الصدور : مارس ٢٠٠٠

الملصق : ملف الأهرام الاستراتيجي

تضم فنزويلا سوى بصورة محدودة للغاية على غير ما كان عليه الوضع لسنوات طوال تعود إلى بدأ تبني فكرة سقف الإنتاج في بداية الثمانينيات. ومن ثم فإن بناء حالة جديدة من الثقة، والتوصل إلى الصيغة التي تتكفل بتحقيق أكبر مصلحة لدول المنظمة مجتمعة كانت قد قصمت الأساس اللقوي لوضع استراتيجي جديدة يمكن الوثوق في نجاحها. وهذه السياسة لا تتبنى بالضرورة فكرة معاداة الدول المستهلكة، ولكنها في الوقت ذاته تهدف إلى التخفيف من التقلبات الحادة في أسعار النفط التي تضر بمصالح دول وضغوط يمثل فيها النفط المصدر الرئيسي للثروة والدخل.

ومن هنا ركزت الولايات المتحدة ضغوطها أولا على أركان هذه الترويكات النفطية وقبل اجتماعهم يوم ٢ مارس الماضي حتى يضمن ضمان موقفهم على زيادة حجم الإنتاج، بل واقتراح مستوى الزيادة الكليل بتحقيق مستوى الأسعار الذي يقبله في هذه الأونة كافة المستهلكين الغربيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة. فبعض الأطراف الغربية بدأت في القول بأنه من المطلوب رفع مستوى الإنتاج بمقدار ٣-٢ مليون برميل يوميا. وهو ما يسمح بتحقيق هبوط معقول في الأسعار، بما يتفق مع مصالحها. بل إن إحدى المؤسسات الأمريكية وهي "ميريل لينش" ذكرت ضرورة زيادة مستوى الإنتاج بنحو ٢,٥ مليون برميل يوميا حتى يمكن للدول المستهلكة أن تعيد بناء المخزون ليصل إلى معدلاته الطبيعية! بينما من الواضح أن أيا من أطراف الأوبك أو الأطراف الأخرى التي تنسق معها مثل المكسيك والنرويج لم تحاول التوسط في أي تصريح حول مدى الزيادة التي تراها في الإنتاج. وكان هذا أمرا مشتركا بين الجميع فيما عدا إنونيسيا التي ذكرت قبل شهرين أنها ترى ضرورة زيادة مستوى الإنتاج بمقدار محدود وليكن في حدود مليون برميل يوميا حتى يمكن خفض الأسعار قليلا ودون العمل على انهيارها. ومن المفترض إننا تم كسب جبهة المعارضين في منظمة الأوبك إلى صف القبول بزيادة الإنتاج، العودة إلى مستوى الإنتاج السابق على اتفاق لاهاي، أي زيادة مستوى إنتاج الأوبك بمقدار ١,٧ مليون برميل يوميا وزيادة إنتاج البلدان المنتجة خارجها والتي تنسق معها بمقدار ٠,٤ مليون برميل، لتكون الزيادة في حدود ٢,١ مليون برميل يوميا. ويبدو أن هذا المستوى من الإنتاج هو الذي يمكن أن يحقق النطاق السعري الذي يوافق عليه عدد من الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوق النفط العالمي خلال الفترة القادمة، سواء من جانب المنتجين أو المستهلكين وهو النطاق الذي تتراوح فيه الأسعار بين ٢٠-٢٥ دولار للبرميل.

مزيد على عام ونصف العام. إن يبدو أن هذه البلدان قد شكلت تحالفا نفطيا ازدياد قوة ونفوذنا في سوق النفط العالمي. وكان هذا التحالف يعمل واقميا باعتباره العقل للفكر والقوة المحركة لسوق النفط العالمي. فقد كانت بداية هذا التحالف عند عقد اتفاقية الرياض واستمراد خلال عام ١٩٩٨ والتي لم تنجح كثيرا في وقف انخفاض الأسعار بشكل ملموس. ثم توصلت هذه البلدان للخطوط العريضة لاتفاقية لاهاي في ١٢ مارس من العام الماضي، حيث استقر في هذه الاتفاقية على خفض مستوى إنتاج منظمة الأوبك بمقدار ١,٧ مليون برميل يوميا يضاف إليها نحو ٠,٤ مليون برميل أخرى من الدول المنتجة خارجها. ثم أتت التطورات التي شهدناها سوق النفط منذ تم تطبيق اتفاق لاهاي في بداية شهر أبريل الماضي، لتعزز من مكانة ونفوذ هذه الترويكات، حيث زادت أسعار النفط من مستوى ٩ دولار للبرميل من نوع خام برنت البريطاني في نهاية عام ١٩٩٨ وهو ما يعد أقل مستوى لأسعار النفط منذ ما يزيد على ٢٥ عاما ارتفع سعر نفط النوع إلى ما يزيد على ٢٨ دولار للبرميل في فبراير الماضي وهو ما يعد أعلى سعر منذ تسعة أعوام أي الفترة التي سبقت حرب الخليج الثانية مباشرة، وإننا ما أخفنا في الاعتبار أن ظروف حرب الخليج الثانية وأسمة توقف تصدير نفط كل من العراق والكويت كانت قد أدت إلى ارتفاع في الأسعار، وهو ما لم يستمر في كافة الأحوال سوى لفترة زمنية قليلة، فإن ذلك يسمح لنا بالقول أن متوسط السعر الذي تحقق خلال الستة أشهر الأخيرة ربما لم يتحقق في الظروف الطبيعية منذ عام ١٩٨٣.

والواقع، أن العديد من الأطراف المستهلكة كانت قد حاولت مبكرا هدم هذه الترويكات بالقول أن الاتفاقيات لن يتم الالتزام بها، وأنه سيتم العودة لخرق حصص الإنتاج كما كانت العادة دائما. وتجاهلت هذه الأطراف أن هناك قوة دفع جديدة تتمثل في التنسيق الأكثر إحكاما بين أعضاء المنظمة وغيرهم من المنتجين نتيجة للأضرار الكبيرة التي لحقت بهم نتيجة لانخفاض مستوى الأسعار في عام ١٩٩٨ وبداية عام ١٩٩٩. كما تجاهلت هذه الأطراف أن هناك قيادات جديدة في بعض بلدان الأوبك تبني رؤية تختلف إلى حد التناقض التام مع ما كانت تتبناه مسبقا. وعلى سبيل المثال فإنه لا يمكن تجاهل أن الرئيس الفنزويلي الذي انتخب في نهاية عام ١٩٩٨ وتسلم مقاليد السلطة بالفعل في بداية عام ١٩٩٩ تقدم بروية جديدة تهدف إلى تفعيل دور الأوبك وتنصيب على لقاء قمة يعقد في العاصمة الفنزويلية لقادة دول المنظمة لوضع استراتيجية طويلة الأمد تكفل الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء. والواقع أن الرئيس الفنزويلي قد أعطى لبلاده الكثير من المصالحية بالانتماء بحصة الإنتاج المقررة لفنزويلا بعد أن كانت من أكبر البلدان التي أصابت تقليديا انتهاك الحصص. وتفيد معظم الإحصاءات أن البلدان التي تجاوزت حصصها الإنتاجية لم تكن

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	مجدي صبحي
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العدد :	٦٣
المصدر :	ملف الاهرام الاستراتيجي	تاريخ الصدور :	مارس ٢٠٠٠

النطاق بديلا لسعر الإشارة

والواقع أن فكرة النطاق السعري، لا تحديد سعر محدد مستهدف للبرميل النفط كما دأبت الأوبك على ذلك طوال السنوات الماضية، يعود إلى ذات الفكرة التي طرحتها فنزويلا خلال اجتماع ضم وزراء الترويكما الثلاثة عقد بالعاصمة الفنزويلية كراكاس خلال شهر سبتمبر من العام الماضي. وكانت الفكرة التي طرحتها فنزويلا وقتها تقضي بالدفاع عن نطاق سعري مستهدف يتراوح بين ١٦-٢٠ دولارا للبرميل. وبمجرد بدء التدخل ألبها في الأسواق العالمية في حالة تحرك الأسعار خارج هذا النطاق السعري المستهدف، وذلك كبديل عن الدفاع عن نقطة سعرية محددة كما هو الحال حاليا فيما يسمى بسعر نقط الإشارة، وهو السعر المرجعي الذي تهدف منظمة الأوبك لتحقيقه والبالغ ٢١ دولار للبرميل. وعلى الرغم من وجاهة هذه الفكرة، إلا أن دول الترويكما تم تأجيل التداول في فكرة فنزويلا إلى وقت لاحق، وهو ما مثل رسالة واضحة كان المتعاملون في الأسواق وقتها في حاجة إليها حتى لا ينخفض مستوى الأسعار بعد فترة قصيرة من ارتفاعها. ولكن يبدو أن تماسك الأسعار لفترة طويلة من الوقت، علاوة على كثافة والحاج الضغوط الأمريكية والشكاوى الأوروبية من الارتفاع الشديد في أسعار النفط كانت وراء العودة لتبني نفس هذه الفكرة وإن كان قد تم رفع هذا النطاق السعري ليتفق مع التطورات الجديدة التي شهدتها الأسواق العالمية خلال السنة أشهر الأخيرة.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي

الموضوع الفرعي : علم

المصدر : الأهرام

اسم كاتب المقال : محمد عبد البديع

رقم العدد : ٤١٣٦٩

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/١٢

اقتصاد القرن الجديد.. إلى أين ؟

د. محمد عبد البديع

الاقتصاد الذي الفرت بهيئته شراً بالغا وتلك فيما عرف بشبكة الانتاج السكاني بينما تحضر العديد من مصالحي الحيوان والنبات للاستهلاك أو الانتولس تزايد معدل نمو بني الانسان ويبلغ عدد سكان العالم في نهاية القرن العشرين أربعة أمثال عددهم في بدايته. وقد دفع الانتاج السكاني إلى استنزاف موارد البيئة للتجسدة وغير التجسدة بالرغم من الحائز والصيد للجائر والري المفرط ويؤلف العمران على الأرض الزراعية والضرر في استخدام المعادن والوقود الحفري ، كل ذلك في مسجل

تغير الغطاء والسكن والملي وسائر المجالات للتلافة الإجماع التزايدية من بني البشر . ومع تقدم التقنية زالت سيطرة الانسان على البيئة فاستمرها لتلبية طلب الرغبات التي لا تنتهي ولا تشبع ويمكن ذلك في تضخم هائل للانتاج والاستهلاك جاء على حساب موارد البيئة وأرثها إليها في صورة مخلفات عجزت عن استيعابها فتشترى التلوث في البر والبحر ومجر وكان من أثر نشاط الانسان المكثف في البيئة أن ظهرت مشكلة أخرى من مشكلات تنموها هي تغير معالم البيئة المتغيرة زيادة نسبة ثاني اكسيد الكربون في الهواء والارتفاع التدريجي لحرارة الأرض وتكثف طبقة الأوزون والمتمسح الناتج عن قطع الغابات والرعي الجائر ، وأرثها مسموني للياه الجوفية بسبب الري المفرط واضمحلال كثرة وتكثف فتشولن . وغير ذلك من مظاهر تغير معالم البيئة إلى

الأسوأ بطيعة الحال وهكذا تسلك المصنلات الثلاث بتلابيب اقتصاد القرن الحادي والعشرين لتخرجه من مسار القرن الماضي وتقدم به في مسار حرج جديد يتقدم عن التحليل التقدي ليهتم بالتحليل للذي للتظاهر الاقتصادية كما تحول في القرن العشرين من التحليل التنظري إلى التحليل الرياضي والفيلسفي ومن المنظر أن يصبح كل من تصور البيئة ومجتمعاتها في طبيعة الظواهر الاقتصادية التي يهتم بها اقتصاد القرن الجديد. وسوف تظهر مظاهر البحث الاقتصادي تطورا جديرا في اتجاه التناقص جديده تهتم بمفاهيم النشاط الاقتصادي كالتنام

المعالم الطبيعية بها ولكن ، هل يجمع اقتصاد القرن الحادي والعشرين مظاهره المنتشرة في أن يتخطى مصطلحات الثلاث الألف في ذلك كيمبر ، وهو محض أمل بخلفا به

القرن الجديد. وما زالت هذه المسارات مسجدة روى تجلب الأنظار وتشتد من الهم وتشتت العقول . وإذا طلقنا من كل ذلك سارا أو قسطينا منه وطرا فسوف نتخلى من خلال الطلب على هذه المصنلات مصطلحات أخرى ليبدأ الانسان معها رقة معاملة لا تنتهي . من مصطلحات إلى غلبة ومن غلبة إلى مصطلحات. وهكذا حتى يربث الله الأرض ومن عليها ملك هو قدر الله في خفصواته خلفنا الانسان في كده

الاقتصاد أكثر الظواهر تغيرا وأسرع العلوم تطورا وقد شهد القرن العشرين تغيرات اقتصادية جذرية تنقلت في التكساد الكبير. ازدهار التند. أزمة البطالة. التضخم. والتقصير في تآكل الركود أو التسمم الركوبي . كما شهد علم الاقتصاد تطورا مهما خاصة في مظاهر بحث الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على الأساليب

الرياضية والفيلسفية كما تلتحق منه فروعان جديان هما التنسب الاقتصادية واقتصاد في حماية البيئة. وإذا كنا لنا أن نسمي القرن العشرين مسمى اقتصاديا فلننا نطلق

عليه حق قرن الأزمات الاقتصادية فلم يكد الاقتصاد الغربي يتخطى أزمة التكساد الكبير حتى واجه بعد الحرب العالمية الثانية مشكلة التضخم الاقتصادي لإدراكها غائبا فكانت العالم. وقد هرع الفكر الاقتصادي في الغرب والشرق على السواء ويدرس هذه المشكلة ويبحث في استنباط الحلول الفعالة والمسرورة لها حتى توكلت هذه البلدان ركب الاقتصاد في تنقذت بياطه. وفي غمار إشغال الفكر الاقتصادي بمعضلة التضخم وأمل التنمية تخلقت أزمة أخرى لخطر أثار وأفسر تناولها في أزمة تنمو البيئة تين علماء الاقتصاد أجروا أن عوامل تنمو البيئة وأساليب حمايتها ومجان مشكلة اقتصادية . وقد بزغ من خلال ذلك أحدث فروع علم الاقتصاد فائلا وهو اقتصاد حماية البيئة

وهكذا ولدت القرن العشرين واستصممت إلى القرن الحادي والعشرين مصطلحات اقتصادية ثلاث هي التضخم الركوبي في البلدان المتقدمة. التدهور الاقتصادي في البلدان النامية. وتنمو البيئة ببحارها الاقتصادية للتزايدية وعليه فإن الفكر الاقتصادي في هذا القرن لابد أن يتطور في تباد التصدي لهذه المصنلات الاقتصادية الثلاث ومعضلة التضخم الركوبي ترتبط بالنسق الصناعي للبلدان المتقدمة من جانب وللتصديرات الرغبات السائدة فيها من جانب آخر . فلنقدم للتكنولوجيا قد تطو بالنشاط الاقتصادي بالحق الاعتماد المتزايد على الآلية أو الأوتوماتية مما أدى إلى الاستغناء عن نسبة كبيرة من الأيدي العاملة فتخلقت أزمة البطالة. كما أدى تضخم النشاط الاقتصادي من جانب وتضخم الاستهلاك الشرطي من جانب آخر وما ميدان أساليبان من مبادئ تنسق الرغبات الاقتصادية السائدة في البلدان المتقدمة. أدى ذلك إلى ضخامة الانفاق العام لهذه البلدان وزيادة المديونية التي بها ما ثبت ظاهرة التضخم التي ولكيت في الوقت نفسه مشكلة البطالة وأزمة الركوب فافترق من ذلك أعقد معضلة وأجهت البلدان لتفهم وهي التضخم الركوبي .

وقد برزت في خضم ذلك كله معضلة تنمو البيئة وهي من أخطر المصنلات التي وأجهت البشرية في عصورها كإن لم تكن لخطرها على الأطلاق ، فالبينة مؤثر الاتسار والعميوان وأبواب ومحتوى للادة على تنوعها من ماء وبسة وهواء. وهي مصدر الماء لكل ما لنعم الله به على خلق من نعم لا تحصى ولا تعد. ولكن الله . الأظم بما خلق. من الانسان من الأسراف والتفريط في استهلاكه ونهته يؤده عن الاقتصاد في الأرض. بيد أنه سار في البيئة على غير ما أمره الله فاستنزف موارده وأجهت كل مكنزاتها. ريث كل ما فائتها وغير معالها فاضطررت نظاهما واحتلزلها . وقد أدرك الانسان أن تنمو البيئة مرده إلى عوامل اقتصادية غفل الانسان عن تبعاتها حتى تفاقمت لها وتشتت من تنمو تنمو خير . وقد كان تكاثف الانسان لنا في طيعة العوامل

